اتفاقية العميل

الإصدار 18 ديسمبر 2025

NAGA
EVERYTHING MONEY

جدول المحتويات

1. مقدّمة 4
2. التفسيرات 5
3. قيود خدماتنا 5
4. نطاق الاتفاقية 6
5. التطبيق والبدء 6
6. تقديم الخدمات 8
7. النصائح والتعليقات 9
8. المحتوى الخاص بالأطراف الخارجية 10
9. تصنيف العملاء 10
10. فتح الحساب 10
11. طلبات السحب 12
12. المنصة 12
13. الملكية الفكرية 14
14. الأمان 14
15. تقديم الأوامر وتنفيذها 15
16. الأسهم الحقيقية 16
17. الإجراءات المؤسسية 18
18. أخطاء التسعير 19
19. رفض طلبات العميل 20
20. الحسابات الخالية من السواب 21
21. نسخ التداول 21
22. تداول الإشارات 21
23. الشارات والإنجازات 23
24. إغلاق المراكز 23
25. متطلبات الهامش 24
26. تضارب المصالح 18
27. أموال العميل 24
28. المقاصة والمقابلة 25
29. استرداد المدفوعات 29
30. رسوم وعمولات الشركة 29
31. التبعات الضريبية 31
32. الخصوصية وحماية البيانات 32
33. المعرّف 33
34. الممثل المفوض 36
35. حاملو الحسابات المتعددة 36
36. القيود القانونية 37
37. مكالمة الامتثال 37
38. وسائل التواصل 37
39. تسجيل المراسلات 38
40. الإقرارات والضمانات 39
41. التشهير العلني 40
42. تحديد المسؤولية والتعويض 42
43. القوة القاهرة 43
44. التعديلات 45
45. الإجراءات المحظورة 47
46. الإنهاء ونتائج الإنهاء 48
47. حالات التقصير أو الإخفاق 50

48. التقارير وتأكيدات التداول 53
49. المعايير المشتركة للإبلاغ CRS 54
50. قابلية الفصل 55
51. عدم ممارسة الحقوق 56
52. الشكاوى والنزاعات 56
53. القانون الحاكم والاختصاص القضائي 56
54. الإشعارات 56
الملحق أ: المصطلحات 57
الملحق ب: نسخ التداول التلقائي 63

1. مقدّمة

1.1. تتضمن اتفاقية العميل هذه (المشار إليها فيما يلي باسم "الاتفاقية") الجدول (الجداول)، بصيغتها المعدلة من وقت لآخر، وهي مبرمة من قبل وبين شركة KEY WAY MARKETS LTD (المشار إليها فيما يلي باسم "الشركة" أو "Key Way" أو "Naga") من جانب؛ وعميل الشركة، والذي قد يكون كياناً قانونياً أو شخصاً طبيعياً قام بملء نموذج طلب فتح الحساب وتم قبوله من قبل الشركة كعميل من جانب آخر.

1.2. الشركة مرخصة ومنظمة من قبل هيئة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي (FSRA) لتقديم التعامل في الاستثمار كوكيل والتعامل في الاستثمارات كمدير (على أساس رئيسي متطابق). ويقع عنوانها المسجل في برج السيلا، الطابق 21، مكتب رقم 2، ساحة سوق أبوظبي العالمي، جزيرة الماريه، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة. ويتعين على شركة كي واي إجراء أعمالها وتعاملاتها معك وفقًا لقواعد ولوائح سوق أبوظبي العالمي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

1.3. إن اتفاقية العميل هذه مع جدوليها (أ) و(ب) أو أي من المستندات التالية أو أي مستند آخر قد يتم تعديله من وقت لآخر ويتم نشره على موقعنا الإلكتروني، تشكل هذه الشروط جزءاً من علاقتك التعاقدية معنا:

1. الإفصاح عن المخاطر;
2. سياسة الخصوصية وسياسة ملفات تعريف الارتباط;
3. ملخص التكاليف والرسوم;
4. سياسة تصنيف العملاء;
5. تعريف الشخص المكشوف سياسياً;
6. إخلاء المسؤولية;
7. سياسة تضارب المصالح;
8. سياسة تنفيذ الأوامر;
9. إشعار الإفصاح عن المخاطر والتحذيرات

(يُشار إليها مجتمعةً باسم "الاتفاقية")، تحدد الشروط التي ستقدم الشركة على أساسها الخدمات للعميل. وستحكم هذه الاتفاقية نشاط التداول في الأدوات المالية (وتحديدًا عقود الفروقات والأسهم المشار إليها فيما يلي بـ "الأوراق المالية")، وحقوق والتزامات كلا الطرفين، كما تتضمن أيضًا المعلومات المهمة التي نطلبها كشركة خاضعة للرقابة. من خلال التقدم بطلب للحصول على خدماتنا، فإنك توافق على شروط وأحكام جميع الوثائق المذكورة أعلاه التي تشكل الاتفاقية، وهذا يعني أنه في حالة قبولك من جانبنا كعميل لدينا، فإنك ونحن ملتزمون بهذه الشروط والأحكام.

ولهذه الأسباب، ننصحك بقراءة جميع المستندات المذكورة أعلاه بعناية والتي تشكل الاتفاقية وأي خطابات أو إشعارات أخرى مرسلة من قبلنا والتأكد من فهمك لها وموافقتك عليها قبل إبرام اتفاقية معنا. كما ننصحك بقراءة "شروط وأحكام استخدام الموقع الإلكتروني" و"سياسة الخصوصية" على موقعنا الإلكتروني.

1.4. هذه هي اتفاقية العميل القياسية التي تنوي الشركة الاعتماد عليها، ولمصلحة العميل وحمايته، يُطلب من العميل التأكد من أنه يأخذ الوقت الكافي لقراءة الاتفاقية، بالإضافة إلى أي وثائق ومعلومات إضافية أخرى متاحة له عبر موقع الشركة الإلكتروني قبل فتح حساب و/أو القيام بأي نشاط مع الشركة. إذا كان لدى العميل أي أسئلة أخرى، يُرجى منه الاتصال بالشركة للحصول على توضيحات أو طلب المشورة المهنية المستقلة، إذا لزم الأمر.

1.5. تلغي هذه الاتفاقية أي اتفاقيات أو ترتيبات أو بيانات صريحة أو ضمنية أخرى صادرة عن الشركة أو أي مقدم (مقدمين).

1.6. تكون الاتفاقية ملزمة للأطراف وخلفائهم والمتنازل لهم المسموح لهم والمتنازل لهم.

1.7. إذا لم تكن متأكدًا من صحة هذه الشروط أو طبيعة المخاطر التي تنطوي عليها هذه الشروط، فلا ينبغي عليك التوقيع على نموذج طلب فتح حساب تداول. إذا قمت بتعبئة نموذج طلب فتح الحساب والتوقيع عليه وإرساله إلى KEY WAY، فهذا يعني أنك قد أكدت أنك قرأت واستلمت وفهمت تمامًا شروط وأحكام الأوراق ذات الصلة (بما في ذلك الإفصاح عن المخاطر والسياسة)، وأنك تفهم وتقبل أن علاقتك مع KEY WAY ستتأثر بهذه الشروط والأحكام كما يتم تعديلها من وقت لآخر.

1.8. إذا تم إجراء أي تغييرات أو حذف غير مصرح به على الشروط أو المستندات المشار إليها في هذه الوثيقة، فلن تكون هذه التغييرات أو الحذف ملزمة لـ KEY WAY وستحكم المحتويات الأصلية المذكورة أعلاه حسابك. إذا واصلت استخدام الموقع والنظام، فإنك ستوافق تلقائياً على جميع الإصدارات المستقبلية للشروط والمراجع المدرجة في الوثيقة.

1.9. التوقيع الفعلي على الاتفاقية غير مطلوب ولكن إذا كنت ترغب في توقيعها يمكنك طباعتها وتوقيع نسختين من الاتفاقية وإرسالهما إلينا. سنحتفظ بنسخة واحدة لسجلاتنا ونعيد لك النسخة الأخرى موقعة من جانبنا أيضاً.

2. التفسير

a) الكلمات الدالة على المفرد تدل على الجمع والعكس صحيح. والكلمات التي تدل على المذكر تدل على المؤنث والعكس صحيح. وتشمل الكلمات التي تدل على الأشخاص الشركات والشراكات والهيئات غير المسجلة الأخرى وجميع الكيانات القانونية الأخرى والعكس بالعكس.

b) عناوين الفقرات هي لسهولة الرجوع إليها فقط .

c) أي إشارة إلى أي قانون أو لائحة أو قانون تعني ذلك القانون أو اللائحة أو القانون بصيغته المعدلة أو المعدلة أو المكملة أو المدمجة أو المعززة أو المعاد سنها أو التي يتم استبدالها من وقت لآخر، وجميع الإرشادات أو التوجيهات أو الصكوك القانونية أو اللوائح أو الأوامر الصادرة بموجب ذلك وأي حكم قانوني يكون ذلك الحكم القانوني إعادة سن أو استبدال أو تعديل له .

d) في اتفاقية العميل هذه، تحمل جميع الكلمات والعبارات المكتوبة بأحرف كبيرة المعنى المنسوب إليها في الجدول أ.

3. قيود خدماتنا

3.1. نحن لا نقدم توصيات استثمارية شخصية أو استشارات متعلقة بالاستثمار أو الضرائب. إن أي شرح أو معلومات نقدمها لك كجزء من عملية تداول أو نسخة من عملية تداول أو حول أداء عملية التداول أو نسخة من عملية التداول لا يُقصد منها ولا ينبغي اعتبارها نصيحة.

3.2. نحن لا نقبل عملاء من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وكوريا الشمالية وإيران ومن أي دول أخرى حيث توجد شروط أو قيود قانونية خاصة. منصة NAGA للتداول ليست بورصة أو سوق. وهذا يعني أن:

3.2.1. يمكنك فقط الدخول في صفقات واستثمارات معنا على المنصة، وليس مع أطراف ثالثة;

3.2.2.التداولات التي فُتحت على منصتنا يجب أن تُغلق على منصتنا;

3.2.3.جميع المنتجات التي تشتريها على منصتنا لا يمكن بيعها إلا على منصتنا وليس على منصة طرف ثالث;

3.2.4.لن تتمكن، بشكل عام، من تحويل المنتجات إلى حساب NAGA الخاص بك، أو من حساب NAGA الخاص بك أو إلى طرف ثالث في أي وقت؛ و

3.2.5.ستكون أسعارنا مختلفة عن الأسعار التي يقدمها الوسطاء الآخرون، وسعر السوق، وكذلك الأسعار الحالية في أي بورصات أو منصات تداول.

4. نطاق الاتفاقية

4.1. بقبول أحكام هذه الاتفاقية، يدخل العميل في اتفاقية ملزمة قانوناً مع الشركة. ولحماية مصالح العميل، يُطلب من العميل قراءة هذه الشروط والأحكام بعناية قبل فتح حساب مع الشركة.

4.2. يتوفر مسرد بالمصطلحات في الجدول (أ) هنا ويشكل جزءًا من الاتفاقية.

4.3. تتضمن الاتفاقية، بالإضافة إلى أي جداول واستمارة فتح الحساب التي يستكملها العميل من خلال الموقع الإلكتروني للشركة؛ أي معلومات يتم تقديمها للعميل أثناء إجراءات التسجيل.

4.4. يُرجى ملاحظة أن هناك مستندات ومعلومات أخرى متاحة على الموقع الإلكتروني الرسمي للشركة، والتي تشكل جزءًا من الاتفاقية، وتوفر المزيد من التفاصيل عن الشركة وأنشطة العميل التي تتم مع الشركة، مثل:

a) سياسة تنفيذ الأوامر التي تشرح كيفية تنفيذ الصفقات؛ و

b) إشعار الإفصاح عن المخاطر والتحذيرات الذي يلخص المخاطر الرئيسية التي ينطوي عليها الاستثمار في عقود الفروقات (المشار إليها فيما بعد باسم "عقود الفروقات CFDs").

4.5. هناك مستندات ومعلومات إضافية متاحة للعميل على الموقع الإلكتروني للشركة ومن خلال منصات التداول الخاصة بالشركة، والتي تحتوي على معلومات مفيدة ولكنها ليست جزءًا من الاتفاقية وتشمل ما يلي:

a) سياسة تضارب المصالح التي تشرح كيفية تعامل الشركة مع أي تضارب في المصالح من أجل معاملة عملائها بإنصاف؛ و

b) سياسة تصنيف العملاء التي تحدد كيفية تصنيف العميل وفقًا للتشريعات المعمول بها؛ و

c) إجراءات معالجة الشكاوى التي تحدد الإجراءات التي يجب اتباعها في حالة رغبة العميل في تقديم شكوى ضد الشركة وتوضح كيفية التعامل مع شكوى العميل؛ و

d) سياسة الخصوصية وملفات تعريف الارتباط التي تشرح كيفية تعامل الشركة مع بعض المعلومات التي يزودها بها العميل؛ و

e) وثيقة المعلومات الأساسية عن المنتج (يشار إليها فيما بعد باسم "وثيقة المعلومات الأساسية عن المنتج") التي تزود العميل بالمعلومات الأساسية عن المنتج (المنتجات) الاستثمارية التي تقدمها الشركة، والعديد من التعليمات والأدلة والأمثلة العملية.

5. التطبيق والبدء

5.1. يُشار هنا إلى أنه لا يسري أي مدفوعات أو رسوم على تنفيذ وبدء سريان الاتفاقية الحالية.

5.2. بعد أن يملأ العميل نموذج طلب فتح الحساب ويقدمه مع جميع وثائق الهوية المطلوبة التي تطلبها الشركة لإجراء الفحوصات الداخلية الخاصة بها، سترسل الشركة إليه إشعاراً خطياً تخبره فيه ما إذا كان قد تم قبوله كعميل للشركة. وستتخذ الشركة قرار قبول العميل وفقاً لتقديرها المطلق. من المفهوم أن الشركة غير ملزمة (وقد لا تكون قادرة بموجب اللوائح المعمول بها) بقبول شخص ما كعميل لها حتى يتم استلام الشركة لجميع الوثائق التي تطلبها بشكل صحيح وكامل من قبل هذا الشخص، واستيفاء جميع الفحوصات الداخلية للشركة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر فحوصات مكافحة غسيل الأموال، واختبارات الملاءمة أو الملاءمة حسب الحالة). من المفهوم كذلك أن الشركة تحتفظ بحقها في تقديم الخدمات للعملاء في البلدان التي تختارها وفقًا لتقديرها المطلق وفرض متطلبات إضافية للعناية الواجبة لقبول العملاء المقيمين في بلدان معينة.

5.3. تصبح الاتفاقية سارية المفعول وتبدأ عند استلام العميل لإشعار كتابي مرسل من الشركة لإبلاغ العميل بأنه قد تم قبوله كعميل للشركة وأنه قد تم فتح حساب عميل له. إذا التقى العميل بالشركة وجهاً لوجه لإبرام الاتفاقية، فإن الاتفاقية تدخل حيز التنفيذ والسريان في تاريخ توقيع الطرفين على الاتفاقية. ويلاحظ بموجب هذا أنه لا يتم دفع أي مبلغ أو رسوم لتنفيذ وبدء سريان الاتفاقية الحالية.

5.4. قد يكون لبعض مناطق أو أجزاء من الموقع الإلكتروني للشركة و/أو المنصة شروط وصول محددة مختلفة مثل توفير بطاقة NAGA Mastercard التي يتم توفيرها هنا، و/أو الاستخدام، إذا كان هناك تعارض و/أو اختلاف بين هذه الشروط والأحكام وأي من هذه الشروط والأحكام المحددة للوصول و/أو الاستخدام، تسود هذه النسخة من الشروط والأحكام فيما يتعلق بوصولك و/أو استخدامك لهذا المجال أو الجزء ذي الصلة من الموقع الإلكتروني للشركة و/أو المنصة.

5.5. بقبولك وموافقتك على الشروط والأحكام أثناء عملية التسجيل عبر الإنترنت، فإنك توافق على توفير المعلومات من خلال الوسائل الإلكترونية مثل موقع (مواقع) الشركة و/أو البريد الإلكتروني الموثق للعميل و/أو المنصة ("الوسائط الدائمة") نظرًا لطبيعة العلاقة القائمة بين الأطراف ذات الصلة، والتي تعتبر في نظرنا مقبولة ومناسبة. يتم التعامل مع توفير المعلومات عن طريق الاتصال الإلكتروني على أنه مناسب ومقبول بما أن لديك إمكانية الوصول المنتظم إلى الإنترنت. ويُعتبر توفير العميل لعنوان بريد إلكتروني لأغراض تنفيذ تلك الأعمال دليلاً كافياً. تضمن الشركة تحديث المعلومات المتوفرة في موقعها الإلكتروني و/أو المنصة بشكل دائم.

5.6. إن استخدامك للموقع الإلكتروني للشركة و/أو المنصة يعني موافقتك على هذه الاتفاقية وأي سياسات وبيانات قانونية أخرى متضمنة فيها مثل سياسة الخصوصية وملفات تعريف الارتباط، وسياسة تنفيذ الأوامر، وإشعار الإفصاح عن المخاطر والتحذيرات، وسياسة تضارب المصالح، وسياسة تصنيف العملاء، وإجراءات التعامل مع الشكاوى، وما إلى ذلك. يخضع وصولك واستخدامك للموقع الإلكتروني و/أو المنصة لنسخة الاتفاقية المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة بصيغتها المعدلة من وقت لآخر.

5.7. لتجنب أي شك، لن تكون الشركة مسؤولة عن أي وصول و/أو استخدام مصرح به للموقع و/أو المنصة من قبل القاصرين و/أو أي طرف ثالث لديه إمكانية الوصول إلى الكمبيوتر المحمول/ الكمبيوتر الشخصي/ الهاتف/ الجهاز اللوحي و/أو الحساب الخاص بك، بأي طريقة أو طريقة. يجب عليك التأكد في جميع الأوقات من عدم ترك الأجهزة التي تدخل من خلالها إلى موقعنا الإلكتروني و/أو منصتنا دون مراقبة، وأن أي كلمات مرور ورموز دخول بالإضافة إلى بيانات الأمان المستخدمة للدخول إلى حسابك محفوظة في مكان آمن وبعيدًا عن متناول الأشخاص الآخرين. أنت وحدك المسؤول عن جميع وأي خسارة ناتجة عن الاستخدام غير المصرح به لحسابك، بما في ذلك الخسارة التي تتكبدها نتيجة فقدان أو سرقة كلمات المرور.

5.8. وفقًا لما سبق، فإنك تقر وتتعهد بموجب هذه الاتفاقية، دون المساس بأي إقرارات و/أو ضمانات و/أو تعهدات أخرى مقدمة بموجب هذه الاتفاقية، بما يلي (أ) أنك فرد قادر على إبرام عقود ملزمة قانونًا بموجب القوانين المعمول بها في بلد إقامتك؛ (ب) أن عمرك يزيد عن 18 عامًا أو فوق السن القانونية في بلد إقامتك؛ (ج) أن جميع المعلومات التي قدمتها لنا لأغراض فتح حساب معنا و/أو الوصول إلى و/أو استخدام موقعنا و/أو منصتنا (على وجه الخصوص، على سبيل المثال لا الحصر، في نموذج (نماذج) طلب فتح الحساب الخاص بك) صحيحة ومحدثة بالكامل؛

(د) أن لديك جميع الحقوق والصلاحيات والسلطة اللازمة للدخول في هذه الاتفاقية وأداء الأعمال المطلوبة منك بموجب هذه

الاتفاقية;

5.9. لن تقدم لك الشركة أي استشارات قانونية أو ضريبية أو استثمارية. أي وجميع المعلومات الموجودة على موقع الشركة و/أو المنصة هي لأغراض إعلامية وتعليمية فقط ولا يتم تقديم أي ضمان من أي بيانات حول الأرباح أو الدخل، سواء كانت صريحة أو ضمنية.

5.10. لا يجوز للشركة أن تقدم لك المشورة بشأن مزايا أي صفقة/طلب تداول/ أمر، وتتعامل معك على أساس "التنفيذ فقط". لا يُصرح لأي من موظفي الشركة أو يُسمح لهم من قبل KEY WAY، وفقًا لترخيص الشركة، بتزويدك بنصيحة استثمارية أو تقديم توصيات استثمارية. وبناءً على ذلك، يجب عليك ألا تعتبر أي اتصال مكتوب أو شفهي من KEY WAY بمثابة توصيات أو نصائح استثمارية أو تعبير عن وجهة نظرنا فيما إذا كانت صفقة معينة مناسبة لك أو تلبي أهدافك المالية. يجب أن تعتمد على حكمك الخاص في أي قرار استثماري تتخذه فيما يتعلق بحسابك. إذا كنت بحاجة إلى مشورة استثمارية أو ضريبية، فيجب عليك الاتصال بمستشار استثماري أو ضريبي مستقل.

6. تقديم الخدمات

6.1. يتم تزويد العميل ببيانات الوصول للتداول على المنصة الإلكترونية للشركة على الإنترنت في الأدوات المالية (أي عقود الفروقات والأوراق المالية) ولكن فقط تلك التي يتم تسويقها وإتاحتها من قبل الشركة على موقعها الإلكتروني من وقت لآخر. ومن الواضح أن الشركة لا تعرض بالضرورة للتداول على المنصة جميع الأدوات المالية التي تظهر على ترخيص الشركة.

6.2. يتضمّن التداول مع الشركة تقديم الخدمات التالية من الشركة إلى العميل: التعامل في الاستثمار كوكيل والتعامل في الاستثمارات كمدير (يقتصر على العمل فقط كمدير مطابق، كما هو موضح في القواعد الاحترازية - الاستثمار والوساطة التأمينية والمصرفية الصادرة عن هيئة تنظيم الخدمات المالية.

6.3. بينما تتصرف الشركة بحسن نية، مع توخي العناية الواجبة والعناية الواجبة والحذر والتقدير والحكمة، يجب على الشركة تجنب تضارب المصالح، وفي حالة حدوثه، يجب على الشركة إدارته بشكل عادل وفقًا لسياسة تضارب المصالح.

6.4. يوافق العميل ويتقبّل على أنه يجوز للشركة اتخاذ أي إجراءات تراها مناسبة من أجل الامتثال للقوانين القائمة في أي بلد قد تقدم فيه الخدمات للعميل كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية.

6.5. ستعرض الشركة على العميل، على أساس التنفيذ فقط، إمكانية تداول العديد من الأدوات المالية في شكل عقود الفروقات، والتي يشار إليها أيضًا باسم المنتجات ذات الرافعة المالية.

6.6. يجب قراءة هذه الاتفاقية في مجملها عند اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي على العميل الحصول على و/أو الاستمرار في الاحتفاظ بأي أدوات مالية وفقًا للاستثمار و/أو الخدمات الإضافية فيما يتعلق بالأدوات المالية التي تقدمها الشركة وفقًا لذلك.

6.7. يتم توفير هذه الاتفاقية لمساعدة العميل في اتخاذ قرار مستنير بشأن الشركة واستثماراتها و/أو خدماتها الإضافية فيما يتعلق بالأدوات المالية التي تقدمها الشركة، والمخاطر المتعلقة بتوفير الاستثمار و/أو الخدمات الإضافية فيما يتعلق بالأدوات المالية، وتنطبق على كل من عملاء التجزئة والعملاء المحترفين.

6.8. يدرك العميل أن عقود الفروقات هي منتجات مشتقة وبالتالي لن يحق له امتلاك أي أداة أساسية. ويدرك العميل أيضًا أنه لن يحدث تسليم مادي لأي من الأصول الأساسية.

6.9. يوافق العميل على أن الشركة هي مكان التنفيذ الوحيد فيما يتعلق بنشاط التداول الخاص به بموجب الاتفاقية، بينما تحتفظ الشركة بالحق في نقل أوامر العميل للتنفيذ إلى مزودي السيولة من الغير من خلال منصة اتصال إلكترونية. في هذه الحالة، يتفق الطرفان ويتفهمان أن الشركة هي الطرف المقابل الوحيد لصفقات العميل وأن أي تنفيذ للأوامر يتم باسم الشركة. يُرجى مراجعة سياسة تنفيذ الأوامر الخاصة بالشركة لمزيد من المعلومات.

6.10. يدرك كلا الطرفين أنه يجوز تقديم الطلبات خلال ساعات التداول العادية للشركة، والمتاحة على الموقع الإلكتروني للشركة و/أو المنصة، كما يتم تعديلها من وقت لآخر.

6.11. لن يتمكن العميل من التداول إلا خلال ساعات التداول هذه على النحو المحدد على الموقع الإلكتروني للشركة و/أو المنصة لتلك الأداة المالية ذات الصلة. تجدر الإشارة إلى أن بعض الأدوات المالية لها أطر زمنية محددة للتداول، والتي يمكن العثور عليها في مواصفات العقد على الموقع الإلكتروني للشركة و/أو المنصة. يتحمل العميل مسؤولية الاطلاع على مواصفات العقود هذه، لمزيد من التفاصيل، قبل التداول. سيتم إخطار العميل بأي عطلات للشركة إما من خلال نظام البريد الإلكتروني الداخلي أو عبر وسائل أخرى، مثل الموقع الإلكتروني للشركة و/أو المنصة.

6.12. لن تقوم الشركة بتزويد العميل بخدماتها إلا وفقًا لسياسات الشركة وإجراءاتها، وطالما أن الشركة لا تنتهك أيًا من التزاماتها القانونية. قد تكون هناك حالات لن تكون فيها الشركة قادرة على تزويد العميل بسبب لرفض تقديم خدماتها للعميل، حيث يكون ذلك على سبيل المثال مخالفاً للقانون.

7. المشورة والتعليق

7.1. لن تقوم الشركة بتقديم المشورة للعميل حول مزايا أمر تداول معين أو تقديم أي شكل من أشكال المشورة الاستثمارية له ويقر العميل بأن الخدمات لا تشمل تقديم المشورة الاستثمارية في الأدوات المالية أو الأسواق أو الأصول الأساسية. سيقرر العميل وحده كيفية التعامل مع حساب العميل الخاص به ووضع أو عدم وضع الأوامر واتخاذ القرارات ذات الصلة بناءً على تقديره الخاص.

7.2. يوافق العميل على أنه يجوز للشركة، من وقت لآخر وحسب تقديرها، أن تزود العميل (أو في النشرات الإخبارية التي قد تنشرها على موقعها الإلكتروني أو تزود المشتركين عبر موقعها الإلكتروني أو غير ذلك) بمعلومات أو أخبار أو تعليقات على السوق أو غيرها من المعلومات ولكن ليس كجزء من خدماتها للعميل. وعندما تقوم بذلك، تطبّق الشروط التالية:

7.2.1. لن تكون الشركة مسؤولة عن هذه المعلومات;

7.2.2. لا تقدم الشركة أي تعهد أو ضمان أو كفالة فيما يتعلق بدقة هذه المعلومات أو صحتها أو اكتمالها أو فيما يتعلق بالضرائب أو التبعات القانونية لأي معاملة ذات صلة;

7.2.3. يتم تقديم هذه المعلومات فقط لتمكين العميل من اتخاذ قراراته الاستثمارية الخاصة به ولا ترقى إلى مستوى المشورة الاستثمارية أو العروض الترويجية المالية غير المرغوب فيها للعميل;

7.2.4. إذا كان المستند يحتوي على تقييد تجاه شخص أو فئة الأشخاص الذين يستهدفهم ذلك المستند أو الذين يتم توزيعه عليهم، يوافق العميل على أنه لن ينقله إلى أي شخص أو فئة من الأشخاص من هذا القبيل;

7.2.5. يوافق العميل على أنه قبل الإرسال، قد تكون الشركة قد تصرفت بنفسها للاستفادة من المعلومات التي تستند إليها قبل الإرسال. لا تقدم الشركة أي تعهدات فيما يتعلق بوقت استلام العميل للمعلومات ولا يمكنها أن تضمن حصوله على هذه المعلومات في نفس الوقت الذي يحصل فيه العملاء الآخرون عليها

7.3. من المفهوم أن تعليقات السوق أو الأخبار أو غيرها من المعلومات التي تقدمها الشركة أو توفرها (والتي لا تشكل جزءًا من هذه الاتفاقية) يتم توفيرها وفقًا لتقدير الشركة وهي عرضة للتغيير ويجوز سحبها في أي وقت دون إشعار مسبق.

8. المحتوى الخاص بالأطراف الخارجية (الطرف الثالث)

8.1. يقر العميل بأن موقع NAGA و / أو المنصة قد يتضمن أخبارًا ومعلومات عامة وتعليقات وتقارير وبيانات تتعلق بسوق الصرف الأجنبي والأدوات المالية وغيرها من الموضوعات التي قد تنشرها أطراف ثالثة، بما في ذلك العملاء، من خلال منطقة إشارات NAGA. قد يتم توفير بعض هذا المحتوى من قبل أشخاص غير تابعين لنا.

9. تصنيف العملاء

9.1. وفقاً للوائح المعمول بها، يتعيّن على الشركة تصنيف عملائها ضمن إحدى الفئات التالية: عميل تجزئة، عميل محترف، أو طرف مقابل في السوق. يعتمد التصنيف على المعلومات التي يقدمها العميل في نموذج طلب فتح الحساب، وفقاً لمنهجية التصنيف الموضحة في المستند المعنون بـ "سياسة تصنيف العملاء". بقبول العميل لهذه الاتفاقية، فإنه يوافق على تطبيق هذه المنهجية. ستقوم الشركة بإبلاغ العميل بفئته وفقاً للوائح المعمول بها. يحق للعميل المحترف أن يُعامل كعميل تجزئة من خلال إخطار الشركة بذلك وفقاً لأحكام "سياسة تصنيف العملاء". يوفر تصنيف العميل كعميل تجزئة حماية أكبر، حيث يكون العملاء من هذه الفئة مؤهلين للحصول على معلومات أكثر تفصيلاً وفقاً للوائح المعمول بها. يمكن العثور على تفاصيل الحماية الخاصة بعملاء التجزئة في مستند "سياسة تصنيف العملاء". لا يمكن للشركة الدخول في ترتيبات نقل الملكية المتعلقة بالضمانات المالية مع عملاء التجزئة. أما بالنسبة للعملاء المحترفين والأطراف المقابلة في السوق، فيجوز للشركة الاتفاق على توفير معلومات أقل تفصيلاً وفقاً لما تنص عليه اللوائح المعمول بها..

9.2. يوافق العميل على أنه عند تصنيف العميل والتعامل معه، فإن الشركة ستعتمد على دقة واكتمال وصحة المعلومات التي قدمها العميل في نموذج طلب فتح الحساب الخاص به، ويتحمل العميل مسؤولية إخطار الشركة خطياً على الفور إذا تغيرت هذه المعلومات في أي وقت بعد ذلك.

9.3. من المفهوم أن الشركة لها الحق في مراجعة تصنيف العميل وتغيير تصنيفه إذا رأت الشركة ضرورة لذلك (مع مراعاة اللوائح المعمول بها).

9.4. مع مراعاة أحكام القانون وأي تشريع معمول به، يجوز استثناء الشركة من بعض التزاماتها بموجب اللوائح المعمول بها أو الاتفاقية في حالة تصنيف العميل كطرف مقابل مؤهل. ولا يعتبر أي شيء في هذه الاتفاقية ملزماً للشركة تجاه العميل فيما يتعلق بهذه الالتزامات، ما لم توافق الشركة والعميل صراحةً على انطباق هذه الأحكام من اللوائح المطبقة و/أو الاتفاقية.

10. فتح الحساب

10.1. عند استلام الشركة نموذج طلب فتح الحساب الخاص بالعميل، ستستخدم الشركة المعلومات التي قدّمها العميل لإجراء المزيد من التحقيقات حوله، وذلك حسبما تراه ضرورياً أو مناسباً وفقاً للظروف، لضمان امتثال الشركة لالتزاماتها القانونية. كما ستستخدم الشركة المعلومات التي قدّمها العميل لتقييم مدى ملاءمة دخوله في علاقة تجارية مع الشركة. يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التحقق من هوية العميل، و/أو الحصول على مراجع من قوائم قواعد بيانات الطرف الثالث، أو من مؤسسات مالية أخرى، أو من جهة عمل العميل..

10.2. في بعض الحالات، إما على أساس العينة أو لأن الشركة لديها سبب للاعتقاد بضرورة إجراء المزيد من عمليات البحث، من أجل تلبية أي متطلبات قانونية أو تنظيمية، ستقوم الشركة بإجراء عمليات بحث أخرى مع مزودي المعلومات وقواعد البيانات من طرف ثالث (عامة أو غير ذلك)، بما في ذلك عمليات البحث الائتماني التي تظهر في السجل الائتماني للعميل. يدرك العميل أنه يمكن إجراء مثل هذه الاستفسارات في أي مرحلة من مراحل العلاقة ويتوقع من العميل أن يساعد الشركة في أي معلومات إضافية، حيث أن عدم القيام بذلك سيؤدي إلى إنهاء العلاقة بين العميل والشركة وفقاً لشروط الاتفاقية.

10.3. يقر العميل بموجبه ويفهم ويوافق على أنه مسؤول عن تزويد الشركة بالمعلومات الصحيحة والدقيقة في جميع الأوقات، وأن الشركة يمكنها الاعتماد على المعلومات التي قدمها العميل لها، سواء أثناء التسجيل في نموذج طلب فتح الحساب، وكذلك طوال فترة العلاقة بينهما، ما لم يكن لدى الشركة سبب للاعتقاد بأن المعلومات التي قدمها العميل للشركة غير دقيقة. إذا تغيرت أي من المعلومات التي زود العميل الشركة بها، فيجب على العميل إخطار الشركة كتابياً.

10.4. عند تقديم خدمات تنفيذ أوامر العميل إلى العميل فيما يتعلق بالخدمات المالية على أساس غير استشاري، تلتزم الشركة بالتماس معلومات من العميل أو العميل المحتمل فيما يتعلق بمعرفته وخبرته في مجال الاستثمار ذات الصلة بنوع الخدمة أو الأداة المالية المحددة المعروضة على العميل أو العميل المحتمل أو التي يطلبها العميل أو العميل المحتمل، وذلك لتمكين الشركة من تقييم ما إذا كانت الخدمة أو الأداة المالية مناسبة للعميل، قبل أن تتمكن الشركة من قبوله كعميل، وهذا ما يسمى "اختبار الملاءمة".

10.5. إذا اختار العميل أو العميل المحتمل عدم تقديم معلومات حول معرفته وخبرته، أو إذا قدم معلومات غير كافية بهذا الشأن، فلن تتمكن الشركة من تحديد ما إذا كانت الخدمة أو الأداة المالية ملائمة له. ستفترض الشركة أن المعلومات المتعلقة بمعرفة العميل وخبرته التي قدمها العميل للشركة دقيقة وكاملة، ولن تتحمل الشركة أي مسؤولية تجاه العميل إذا كانت هذه المعلومات غير كاملة أو مضللة أو تغيرت أو أصبحت غير دقيقة، وستُعتبر الشركة قد أوفت بالتزاماتها وفقاً للوائح المعمول بها، ما لم يُخطر العميل الشركة بهذه التغييرات..

10.6. يخضع قبول حساب العميل لنتيجة هذا التقييم، وتحتفظ الشركة بالحق في رفض تقديم أي من خدماتها لأي شخص ترى الشركة أنه غير مناسب لتلقي هذه الخدمات.

10.7. في أثناء عملية التسجيل وطوال فترة نشاطك في التداول، يُحظر عليك استخدام شبكة افتراضية خاصة تحظر أو تعيد توجيه عنوان IP الخاص بك إلى بلد آخر. يجب أن يعكس عنوان IP الخاص بك بلد إقامتك المسجل والحالي عند إنشاء حساب وتشغيله مع KEY WAY.

11. طلبات السحب

11.1. تشرع الشركة في تنفيذ عمليات السحب بناءً على طلبات العملاء بالطريقة التي تقبلها الشركة من وقت لآخر منذ استيفاء الحد الأدنى من متطلبات السحب.

11.2. تحتفظ الشركة بالحق في طلب وثائق هوية إضافية ووثائق إثبات إقامة حديثة من العملاء لتنفيذ عمليات السحب. يجب أن يكون مستند إثبات هوية العميل ساري المفعول وأن يكون مستند إثبات الإقامة قد صدر خلال الأشهر الستة الأخيرة.

11.3. عندما تطلب الشركة مستند (أو مستندات) تحقق إضافية من العميل وتكون ضرورية لإتمام عملية السحب، تحتفظ الشركة بالحق في رفض طلب السحب من العميل بشكل معقول عند عدم تقديم المستندات المذكورة في غضون 5 (خمسة) أيام عمل من يوم طلب/طلب المستند (المستندات) .

11.4. يجب على العملاء الذين يمتلكون أموالاً تزيد عن خمسين (50) دولارًا أمريكيًا في حساباتهم تقديم طلب سحب من خلال بوابتهم، على أن يكون الحد الأدنى للمبلغ المطلوب سحبه خمسين (50) دولارًا أمريكيًا (أو ما يعادلها، حسب عملة حساب التداول الخاص

بالعميل).

11.5. ستقوم الشركة بتنفيذ طلبات السحب شريطة أن يكون المبلغ المطلوب كما هو محدد في البند 11.4. سيتم رفض طلبات السحب التي تقل عن خمسين (50) دولارًا أمريكيًا (أو ما يعادلها، حسب عملة حساب التداول الخاص بالعميل) من قبل الشركة.

11.6. لا يمكن إجراء عمليات السحب من الأموال المودعة إلا باستخدام نفس الطريقة التي استخدمها العميل لتمويل الحساب وإلى نفس المحول ما لم تكن هناك أي مشكلة في تنفيذ السحب من خلال نفس الطريقة وعلى الشركة أن تطلب طريقة بديلة لتحويل المبلغ.

11.7. تحتفظ الشركة بحقها في طلب تفاصيل إضافية عن بطاقة الائتمان/الخصم المستخدمة و/أو الحساب المصرفي المستخدم لتمويل الحساب أو إثبات أي إيداعات سابقة تم إيداعها لدى الشركة.

11.8. لا تتحمل الشركة المسؤولية عن أي تأخير و/أو مصاريف قد تحدث من قبل طرف ثالث مثل البنك و/أو مؤسسة الدفع و/أو مزود بطاقة الائتمان و/أو أي كيان آخر يقوم بمعالجة معاملة السحب.

11.9. سترفض الشركة عمليات السحب الخاصة بالعملاء الذين قاموا برد المبالغ المدفوعة أو استرجاعها أو الاعتراض على أي طريقة دفع.

12. المنصة

12.1. يفهم العميل بموجب هذا أن الشركة، شريطة التزام العميل بالوفاء بالتزاماته بموجب هذه الاتفاقية، تمنح العميل ترخيصاً محدوداً، غير قابل للنقل، غير حصري، وقابلاً للإلغاء بالكامل، لاستخدام المنصة/المنصات (بما في ذلك استخدام الموقع الإلكتروني وأي برامج قابلة للتنزيل مرتبطة به ومتوفرة من وقت لآخر) من أجل تقديم أوامر بشأن أدوات مالية معينة. تحتفظ الشركة بالحق في استخدام منصات مختلفة بناءً على الأداة المالية..

12.2. يدرك العميل، بموجب هذه الوثيقة، أنه مسؤول وحده عن توفير وصيانة المعدات المتوافقة اللازمة للوصول إلى المنصة (المنصات) واستخدامها، والتي تشمل على الأقل جهاز كمبيوتر شخصي أو هاتف محمول أو جهاز لوحي (حسب المنصة المستخدمة)، ووصولاً موثوقًا إلى الإنترنت بأي وسيلة وهاتف أو خط وصول آخر. يُعد الوصول إلى الإنترنت ميزة أساسية ويتحمل العميل وحده المسؤولية عن أي رسوم ضرورية للاتصال بالإنترنت.

12.3. يفهم العميل بموجب هذا أن الشركة لها الحق في إغلاق المنصة (المنصات) في أي وقت لأغراض الصيانة دون إشعار مسبق للعميل. ولن يتم ذلك إلا في عطلات نهاية الأسبوع، ما لم يكن ذلك غير مناسب أو في الحالات العاجلة. في هذه الحالات، لن يمكن الوصول إلى المنصة (المنصات). يجوز للشركة ترقية المنصة أو استبدالها من وقت لآخر.

12.4. يُقرّ العميل ويضمن أنه قد قام بتثبيت وتنفيذ وسائل حماية مناسبة لضمان أمان وسلامة جهاز الكمبيوتر أو الهاتف المحمول أو الجهاز اللوحي الخاص به، وأنه اتخذ الإجراءات اللازمة لحماية نظامه من الفيروسات أو أي مواد أو أجهزة أو معلومات أو بيانات ضارة أو غير مناسبة قد تضر بالموقع الإلكتروني أو المنصة/المنصات أو الأنظمة الأخرى الخاصة بالشركة. كما يفهم العميل بموجب هذا أنه يلتزم بحماية الشركة من أي نقل خاطئ للفيروسات أو أي مواد أو أجهزة ضارة أو غير مناسبة من جهاز الكمبيوتر الشخصي أو الهاتف المحمول أو الجهاز اللوحي الخاص به إلى المنصة/المنصات.

12.5. يفهم العميل أن الشركة لن تكون مسؤولة تجاه العميل في حالة تعطل نظام الكمبيوتر أو الهاتف المحمول أو الجهاز اللوحي الخاص به أو تلفه أو تدميره و/أو تهيئة سجلاته وبياناته. وعلاوة على ذلك، إذا تعرض العميل لتأخيرات أو أي شكل آخر من أشكال مشاكل سلامة البيانات التي تنتج عن تكوين أجهزته أو سوء إدارتها، فإن الشركة لن تكون مسؤولة.

12.6. يدرك العميل بموجب هذه الاتفاقية أن الشركة لن تكون مسؤولة عن أي انقطاع أو تأخير أو مشكلة في أي اتصال يواجهه العميل عند استخدام المنصة (المنصات).

12.7. يفهم العميل بموجب هذه الاتفاقية أن الطلبات مع الشركة يتم وضعها على المنصة (المنصات)، مع استخدام بيانات الوصول من خلال الكمبيوتر الشخصي المتوافق مع العميل والمتصل بالإنترنت. من المتفق عليه والمفهوم أنه يحق للشركة الاعتماد والتصرف بناءً على أي أمر يتم تقديمه باستخدام بيانات الوصول على المنصة (المنصات) أو عبر الهاتف، دون أي استفسار آخر للعميل، وأي أوامر من هذا القبيل ستكون ملزمة للعميل.

12.8. يفهم العميل بموجب هذا أن الشركة، ضمن حدود معقولة، تحافظ على تحديث البرمجيات وأي أنظمة ذات صلة. قد تقوم الشركة و/أو أي طرف ثالث ذو صلة بإجراء عمليات الصيانة من وقت لآخر، والتي تشمل إيقاف الخوادم أو إعادة تشغيلها و/أو تحديثها لضمان التشغيل الفعّال والفعّال للبرمجيات. قد تتسبب هذه الإجراءات في أن تكون البرمجيات غير متاحة و/أو غير عملية لفترة من الزمن. ستبذل الشركة قصارى جهدها لضمان أن تتم أنشطة الصيانة خارج ساعات التداول، إلا أن العميل يفهم ويقبل أن ذلك قد

لا يكون ممكناً دائماً. وبالتالي، يقر العميل بأن الشركة لن تتحمل أي مسؤولية عن أي خسارة، بما في ذلك الخسائر المالية و/أو فقدان الفرص الناتجة عن الصيانة و/أو أي إجراء أو إغفال من الشركة و/أو مزود البرمجيات الطرف الثالث. على سبيل المثال، قد تتم أنشطة الصيانة لإضافة رمز جديد أو لمعالجة أي مشكلة تقنية.

12.9. ستبذل الشركة قصارى جهدها لإتاحة البرنامج وأي أنظمة أخرى. وفي حالة تعذر ما سبق، ستسعى الشركة، في حدود المعقول، إلى تزويد العميل بإشعار مسبق، ويدرك العميل ويقبل أن الشركة لا يمكنها ضمان توافر البرنامج بشكل مستمر في جميع الأوقات، بسبب حالات تشمل:

12.9.1. الأعطال و/أو الأخطاء، بما في ذلك الأعطال و/أو الأخطاء ذات الطبيعة التكنولوجية مثل تعطل الاتصال بالإنترنت التي قد تؤثر على الوصول إلى البرنامج، والتي يعتمد عليها العميل أو الشركة؛ و/أو

12.9.2. تعليق توفر الخدمة بسبب الصيانة والإصلاحات والتحديثات والتطورات وغيرها من الأمور الخارجة عن سيطرة الشركة.

13. الملكية الفكرية

13.1 إن المنصة (المنصات) وجميع حقوق النشر والعلامات التجارية وبراءات الاختراع وبراءات الاختراع وعلامات الخدمة والأسماء التجارية ورموز البرمجيات والأيقونات والشعارات والرموز والرموز والتخطيطات والأسرار التجارية والأزرار ومخطط الألوان والرسومات وأسماء البيانات هي ملكية فكرية حصرية وحصرية للشركة أو لأطراف ثالثة وهي محمية بموجب قوانين ومعاهدات الملكية الفكرية المحلية والدولية. لا تنقل هذه الاتفاقية أي مصلحة في المنصة (المنصات) أو لها ولكن فقط حق استخدام المنصة (المنصات) وفقًا لشروط هذه الاتفاقية. لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يشكل تنازلاً عن حقوق الملكية الفكرية للشركة.

13.2 لا يجوز للعميل تحت أي ظرف من الظروف إخفاء أو إزالة أي حقوق نشر أو علامة تجارية أو أي إشعارات أخرى من أي من حقوق الملكية الفكرية للشركة أو الموقع الإلكتروني أو المنصة (المنصات).

13.3. من المفهوم أن الشركة قد تقدم خدماتها تحت علامات تجارية ومواقع إلكترونية مختلفة. تمتلك الشركة جميع الصور المعروضة على موقعها الإلكتروني والمنصة (المنصات) والبرامج والمواد القابلة للتنزيل. لا يجوز للعميل استخدام هذه الصور بأي طريقة أخرى غير الطريقة التي توفرها الشركة من أجلها.

13.4 يُسمح للعميل بتخزين وطباعة المعلومات المتاحة له من خلال موقع الشركة أو منصتها (منصاتها) بما في ذلك المستندات أو السياسات أو النصوص أو الرسومات أو الفيديو أو الصوت أو رمز البرنامج أو تصميم واجهة المستخدم أو الشعارات. لا يُسمح للعميل بتغيير تلك المعلومات أو تعديلها أو نشرها أو نقلها أو توزيعها أو إعادة إنتاجها أو استغلالها تجارياً بأي شكل من الأشكال كلياً أو جزئياً لأي طرف ثالث دون موافقة خطية صريحة من الشركة.

14. السلامة

14.1. يوافق العميل على الحفاظ على سرية وعدم إفشاء بيانات الوصول الخاصة به أو رقم حساب العميل لأي شخص.

14.2. يجب على العميل عدم تدوين بيانات الوصول الخاصة به. إذا تلقى العميل إشعاراً مكتوباً ببيانات الوصول الخاصة به، فيجب عليه إتلاف الإشعار على الفور.

14.3. يوافق العميل على إبلاغ الشركة على الفور إذا علم أو اشتبه في أن بيانات الوصول الخاصة به أو رقم حساب العميل قد تم الكشف عنها أو ربما تم الكشف عنها لأي شخص غير مصرح له. ستتخذ الشركة بعد ذلك خطوات لمنع أي استخدام آخر لبيانات الوصول هذه وستصدر بيانات وصول بديلة. يوافق العميل على أنه لن يتمكن من تقديم أي طلبات حتى يتلقى بيانات الوصول البديلة.

14.4. يوافق العميل على أنه سيتعاون مع أي تحقيق قد تجريه الشركة في أي إساءة استخدام أو اشتباه في إساءة استخدام بيانات الوصول Access Data أو رقم حساب العميل الخاص به.

14.5. دون الإخلال بالتزامات الشركة كما قد تُفرض بموجب اللوائح المعمول بها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، يقر العميل بأن الشركة لا تتحمل أي مسؤولية في حال حصول أطراف ثالثة غير مصرح لها على معلومات، بما في ذلك العناوين الإلكترونية، الاتصالات الإلكترونية، البيانات الشخصية، بيانات الوصول، ورقم حساب العميل بأي وسيلة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر عند نقل هذه البيانات بين الأطراف أو مع أي طرف آخر عبر الإنترنت أو وسائل الاتصال الشبكي الأخرى أو البريد أو الهاتف أو أي وسيلة إلكترونية أخرى..

14.6. إذا تم إبلاغ الشركة من مصدر موثوق به بأن بيانات الوصول Access Data أو رقم حساب العميل الخاص بالعميل قد تم استلامها من قبل أطراف ثالثة غير مصرح لها، يجوز للشركة، حسب تقديرها دون أن يكون عليها التزام تجاه العميل، إلغاء تفعيل حساب العميل.

15. تقديم الأوامر/الطلبات وتنفيذها

15.1. ستتخذ الشركة جميع الخطوات المعقولة والجهود اللازمة لتحقيق أفضل نتيجة ممكنة للعميل، مع مراعاة العوامل النسبية وفقاً لسياسة تنفيذ الأوامر الخاصة بها، والتي قد يتم تعديلها من وقت لآخر، عند تنفيذ أوامر العميل، حيث تُعد هذه السياسة ملزمة للعميل. في حال حدوث أي تغييرات جوهرية على سياسة تنفيذ الأوامر الخاصة بالشركة، ستقوم الشركة بإخطار العميل. قد يتم هذا الإخطار عبر وسائل إلكترونية، مثل منطقة تسجيل الدخول الشخصية للعميل، أو منصة الشركة، أو عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان الإلكتروني الذي قدّمه العميل أثناء عملية قبول انضمامه واستبيان العميل. يُشير هذا الإخطار إلى أن السياسة قد تم تحديثها ونشرها على الموقع الرسمي للشركة.

15.2. تحتفظ الشركة بحقها في تعديل سياساتها في أي وقت عن طريق نشرها على موقعها الإلكتروني.

15.3. يُقرّ العميل ويوافق على أن الإصدارات الأحدث من أي مستندات و/أو سياسات منشورة على الموقع الرسمي للشركة هي التي تسود وتُعتبر نافذة.

15.4. يجوز للعميل تقديم الأوامر (الطلبات) على المنصة (المنصات) أو عندما لا يمكن الوصول إلى المنصة، عن طريق الهاتف باستخدام بيانات الوصول الصادرة عن الشركة لهذا الغرض، وشريطة توفير جميع التفاصيل الأساسية.

15.5. يحق للشركة الاعتماد والتصرف بناءً على أي أمر يتم تقديمه باستخدام بيانات الوصول Access Data على المنصة (المنصات) أو عبر الهاتف دون أي استفسار آخر للعميل وأي أوامر من هذا القبيل ستكون ملزمة للعميل.

15.6. تُنفّذ الأوامر المقدمة عبر الهاتف من قبل الشركة على نظام التداول الإلكتروني الخاص بها. تُعتبر الأوامر مستلمة من قبل الشركة عندما يوافق العميل شفوياً على الشروط الأساسية للصفقة وأي تفاصيل أخرى تطلبها الشركة عبر الهاتف في ذلك الوقت، و/أو عندما تتلقى الشركة مستنداً خطياً (أو أمراً إلكترونياً) يتضمن جميع الشروط الأساسية للصفقة وأي تفاصيل أخرى تطلبها الشركة، وتؤكد الشركة استلام هذا الأمر، وذلك في حال لم يتم إرسال الأمر عبر منصات الشركة.

15.7. ستبذل الشركة جهودًا معقولة لتنفيذ أي أمر، ولكن من المتفق عليه والمفهوم أنه على الرغم من الجهود المعقولة التي تبذلها الشركة، قد لا يتحقق الإرسال أو التنفيذ دائمًا على الإطلاق لأسباب خارجة عن سيطرة الشركة.

15.8. يمكن تقديم الطلبات (الأوامر Orders) خلال ساعات التداول العادية للشركة، والمتاحة على الموقع الإلكتروني للشركة و/أو المنصة، بصيغتها المعدلة من وقت لآخر.

15.9. ستقوم الشركة بتلقي وتنفيذ و/أو نقل جميع الأوامر المقدمة من العميل بما يتوافق تماماً مع شروط الشركة. ستبذل الشركة جهوداً معقولة لتنفيذ أو نقل أي أمر بشكل سريع بما يخدم مصلحة العميل، ولكن عند قبول أمر العميل، لا تضمن الشركة أو تتعهد بأنه سيكون من الممكن نقل أو تنفيذ أمر العميل بالكامل، أو أن تنفيذ الأمر سيكون ممكناً وفقاً لشروط تعليمات العميل (سواء كانت تتعلق بالسعر أو الحجم أو أي شرط آخر).

15.10. لن تتحمل الشركة أي مسؤولية عن التحقق من دقة أي طلب. يشكل أي طلب يقدمه العميل إلى الشركة تعليمات غير قابلة للإلغاء للشركة للمضي قدماً في تنفيذ الطلب نيابة عن العميل.

15.11. أنت تفهم وتوافق هنا على أن الشركة تحتفظ بحقها في المضي قدمًا في أي تمديد على الصفقات، بخلاف عقود الفروقات.

15.12. أنت تفهم وتقر بأنه في حال عدم توفر هامش حر متاح لديك في وقت التمديد (Rollover) أو عند انتهاء صلاحية العقد لتغطية رسوم التمديد اللازمة للحفاظ على الصفقة/المركز المفتوح الحالي، فإن الشركة تحتفظ بالحق في خصم رسوم التمديد بمجرد توفر هامش كافٍ لديك و/أو خصم هذه الرسوم من إيداعك التالي و/أو أي وسيلة أخرى قد تكون متاحة من وقت لآخر..

15.13. في الحالة التي يكون فيها العميل شخصًا اعتباريًا، فإنه ملزم بالحصول على معرّف كيان قانوني (LEI) من سلطة مناسبة مرخص لها حسب الأصول لتقديم معرّفات الكيانات القانونية. وفي حالة الشخص الاعتباري، لا يجوز للعميل (حيثما تنص اللوائح المعمول بها) تنفيذ أي معاملات مع الشركة إذا لم يكن لديه معرّف كيان قانوني.

16. الأسهم الحقيقية

16.1. تحدد هذه الاتفاقية الشروط التي يمكنك بموجبها تداول "الأسهم الحقيقية" باستخدام الموقع الإلكتروني للشركة و/أو منصة (منصات) الشركة. قبل استخدام تداول "الأسهم الحقيقية"، يرجى ملاحظة أن تداول "الأسهم الحقيقية" ليس مناسبًا للجميع. وبإقرارك بشروط هذه الاتفاقية، فإنك تفهم تمامًا هذه المخاطر. تنطبق شروط هذا القسم على التداولات المتعلقة بما يلي:

16.1.1. معاملات الأسهم الحقيقية التي تتم برافعة مالية قدرها 1؛ و

16.1.2. معاملات التداول الاجتماعي، باستثناء معاملات صناديق المؤشرات المتداولة.

16.2. مع عدم الانتقاص من عمومية البند 13.1 أعلاه، يتم تصنيف المعاملة التالية كمعاملات عقود الفروقات:

16.2.1. عقود الفروقات في معاملات الأسهم الحقيقية برافعة مالية أعلى من 1:5 لعملاء التجزئة وحتى 1:10 للعملاء من غير عملاء التجزئة;

16.2.2. جميع معاملات البيع؛ و

16.2.3. معاملات التداول الاجتماعي في صناديق المؤشرات المتداولة .CFDs

16.3. بالموافقة على شروط الاتفاقية، يوافق العملاء ويقرون بأن جميع عمليات التداول في الأسهم الحقيقية يجب أن تتم داخل منصة التداول، ولن يكون بإمكانك تحويل الأدوات المذكورة أعلاه من حسابك إلى اسمك أو إلى اسم مرشح آخر.

16.4. يفهم العميل ويقر ويوافق على أن أي بيانات سوقية تُعرض على موقع الشركة الإلكتروني و/أو منصاتها تُقدّم فقط للتسهيل ولأغراض المعلومات، وذلك لمساعدتك في اتخاذ قراراتك الاستثمارية الخاصة، ولا تُعد بمثابة نصيحة استثمارية. وبالتالي، يتم توفير البيانات أو إتاحتها لك دون أي مسؤولية، ولا ينبغي الاعتماد عليها بأي شكل من الأشكال. على وجه الخصوص، قد يختلف أي سعر معروض في بيانات السوق عن سعر التنفيذ الفعلي الذي تحصل عليه..

16.5. يجوز للشركة، وفقًا لتقديرها وخيارها وحدها، أن ترفض تنفيذ أي أمر، لمجموعة متنوعة من الأسباب، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، حجم الأمر، أو ظروف السوق، أو انتهاك أي قواعد أو لوائح معمول بها تتعلق بأوامرك، أو عدم كفاية أو عدم كفاية الأوراق المالية أو الأموال السائلة في حسابك.

16.6. يفهم العميل ويقر بأنه لا يوجد ضمان بأن يتم تنفيذ طلبه بالكامل أو جزئياً. في حال حدوث تأخير لأي سبب من الأسباب، ستسعى KEY WAY إلى تنفيذ الطلب في أسرع وقت ممكن عملياً. يقر العميل ويقبل بأن سعر السوق للسهم الحقيقي قد يتغير خلال الفترة الزمنية بين استلامنا وقبولنا للطلب ومحاولة تنفيذه. في هذه الظروف، لا يكون الطرف الثالث الذي قدّم لنا التسعير ملزماً بالالتزام بالسعر الاسترشادي الذي تلقاه العميل، وإذا كان هذا هو الحال، فقد نرفض الطلب. قد تكون هذه التحركات في السعر لصالح العميل أو ضده..

16.7. يقر العميل بأنه قد لا يكون من الممكن إلغاء أو تعديل أمر ما. أي محاولة لإلغاء أو تعديل أمر تُعد طلباً منا للقيام بذلك، ولا تتحمل KEY WAY أي مسؤولية تجاه العميل إذا لم نتمكن من إلغاء أو تعديل الأمر. يفهم العميل ويوافق على أنه إذا لم يكن من الممكن إلغاء أو تعديل الأمر، فإنه يكون ملزماً بتنفيذ الأمر الأصلي. كما يقر العميل بأن محاولات تعديل أو إلغاء واستبدال أمر قد تؤدي إلى تنفيذ زائد للأمر أو تنفيذ أوامر مكررة، وأنه يتحمل المسؤولية الكاملة عن أي تنفيذ زائد أو أوامر مكررة. إذا قام العميل بإدخال طلب إلغاء، فإنه يوافق على التأكد من أن طلب الإلغاء قد نُفّذ قبل إدخال أمر استبدالي.

16.8. يقر العميل بأنه إذا قدم طلبًا (سواء خلال ساعات عمل السوق العادية أو عندما يكون السوق مغلقًا)، فإنه يوافق على دفع أو استلام سعر السوق السائد وقت تنفيذ طلب السوق الخاص بك. ويدرك العميل أن السعر الذي يدفعه قد يكون أعلى أو أقل بكثير مما كان يتوقعه في الوقت الذي وضعت فيه الأمر. لتجنب دفع سعر أعلى وربما تجاوز قوته الشرائية أو بيعه بسعر أقل مما كان يرغب فيه. يجوز للعميل أن يختار إدخال أمر محدود.

16.9. ستقوم KEY WAY بإبلاغ العميل وفقًا لذلك إذا تعذر تنفيذ أمر محدد يتعلق بأسهم حقيقية معترف بها للتداول في سوق منظم على الفور في ظل ظروف السوق السائدة، ما لم توافق KEY WAY صراحةً على خلاف ذلك.

16.10. توافق الشركة على أنه إذا كان من المحتمل أن يتم شطب سهم حقيقي يحتفظ به العميل في حسابه/حسابها من قائمة الأسهم الحقيقية التي يحتفظ بها العميل، فإن الشركة ستبلغ العميل على الفور وفقًا لذلك.

16.11. يجب على العميل بيع الأسهم الحقيقية المحتفظ بها على حسابه/حسابها فقط. إذا أوعز العميل إلى KEY WAY ببيع أسهم حقيقية لا يملكها وقت البيع وغير مملوكة في الحساب ("معاملة بيع")، فإن هذه التعليمات يجب أن تكون أمرًا بمعاملة عقود الفروقات في ذلك الأصل الأساسي، بغض النظر عن الرافعة المالية التي تختلف باختلاف تصنيف العميل والمنتج الفعلي المتداول.

16.12. يقر العميل بأنه يجوز لشركة KEY WAY التعامل من خلال البورصات وعدد من صناع السوق، كما هو مدرج في سياسة تنفيذ الأوامر الخاصة بالشركة. قد تقوم KEY WAY بوضع أمر العميل خارج البورصة إذا كان ذلك يفي بسياسة تنفيذ الأوامر الخاصة بنا. بقبول هذه الاتفاقية، يوافق العميل على دخول KEY WAY في معاملات نيابة عنه/عنها خارج سوق منظم.

16.13. لضمان تنفيذ طلب العميل، يجوز لشركة KEY WAY تجميع الطلبات الواردة من عملائها. ويعني التجميع أننا قد نجمع طلبك مع طلبات عملائنا الآخرين لتنفيذها كطلب واحد. يجوز لنا أن نجمع أوامر العملاء للتعامل مع أوامر العملاء الآخرين إذا اعتقدت KEY WAY بشكل معقول أن هذا يصب في المصلحة العامة لعملائها ككل.

16.14. يقر العميل بأن "KEY WAY" ليست ملزمة بإخطار العميل أو ترتيب حضور أي اجتماعات عامة سنوية أو اجتماعات عامة استثنائية تنطبق على أسهمه العقارية و/أو ترتيب ممارسة أي حقوق تصويت مرتبطة بالأسهم العقارية التي تحتفظ بها "KEY WAY" نيابة عن العميل، سواء كانت قابلة للممارسة في اجتماع عام سنوي أو غير ذلك.

16.15. يوافق العميل على أنه بما أن الشركة ستحتفظ بأسهمه الحقيقية في حساب واحد أو أكثر من الحسابات المجمعة، فقد يحصل العميل

على أرباح الأسهم أو التوزيعات صافية من الضرائب المطبقة التي تم دفعها أو اقتطاعها بمعدلات أقل فائدة من تلك التي قد تنطبق إذا كانت الأسهم الحقيقية محفوظة باسم العميل نفسه أو غير مجمعة. يجب أن تتوقع أن يتم إيداع توزيعات أرباح الأسهم الحقيقية هذه في حسابك بمجرد توزيع هذه المدفوعات من قبل المُصدر.

16.16. تقر شركة KEY WAY بالتزامها بالإبلاغ عن بيان الأدوات المالية للعميل شهريًا، وسيتم تقديم هذه البيانات من خلال الوسيلة الدائمة المقبولة. وبناءً على طلب العميل، يجب على KEY WAY تقديم البيان المذكور أعلاه على أساس أكثر تواتراً دون أي تكلفة.

16.17. يقر العميل بالمخاطر المرتبطة بنشاط التداول في عقود الفروقات (CFDs) والاستثمار في الأسهم الحقيقية باستخدام نفس الحساب. يؤدي التداول والاستثمار باستخدام الحساب نفسه إلى زيادة المخاطر على رأس المال المستثمر وفي حساب الهامش المتراكم. يجب على العميل عدم استثمار أموال لا يمكنه تحمل خسارتها. إذا اختار العميل الدخول في علاقة تجارية مع KEY WAY، فمن المهم أن يظل على دراية بالمخاطر المرتبطة، وأن يمتلك موارد مالية كافية لتحمل هذه المخاطر، وأن يراقب مراكزه بعناية. كما يقر العميل بأنه مسؤول عن فتح حسابات منفصلة ومراقبتها للتداول في عقود الفروقات والاستثمار في الأسهم الحقيقية لتقليل المخاطر..

17. الإجراءات المؤسسية

17.1. تخضع عقود الفروقات لإجراءات الشركات بما في ذلك تعديلات توزيعات الأرباح. قد تقوم الشركة بإجراء تعديلات على توزيعات الأرباح في حساب تداول العميل إذا كان من المقرر دفع توزيعات الأرباح لحاملي الأصول الأساسية لعقود الفروقات. تُجرى هذه التعديلات عادةً في تاريخ استحقاق الأرباح. تتلقى المراكز الطويلة تعديلات على الأرباح، في حين يتم فرض رسوم على المراكز القصيرة حيثما ينطبق ذلك.

17.2. حدث الشركة الإلزامي هو حدث تقوم به الشركة العامة ويؤثر على أسهمها/أسهمها.

17.3. يمكن أن تتضمّن أحداث الشركات الإلزامية والأحداث المشابهة:

17.4. توزيعات الأرباح: يتم تخصيص جزء من أرباح الشركات للمساهمين. توزيعات الأرباح المتعلقة بمراكز الأسهم يتم حجزها في تاريخ الدفع بناءً على الحيازة المستحقة في التاريخ السابق، وهو تاريخ السداد. توزيعات الأرباح ستقيد المدفوعات مع خصم أي ضرائب مستقطعة سارية (تنطبق فقط على صفقات الشراء/ مراكز الشراء).

17.5. تجزئة الأسهم / تجزئة الأسهم العكسية: الزيادة/النقصان في عدد الأسهم القائمة للشركة ويتم تعديل سعر السهم والقيمة الاسمية اللاحقة وفقًا لذلك. سوف يتأثر هذا الحدث في التاريخ السابق.

17.6. الأسهم المجانية: يتم تخصيص الأسهم الإضافية في تاريخ الاستحقاق بناءً على الحيازة المؤهلة في التاريخ السابق لتاريخ الاستحقاق وستكون متاحة للتداول، بعد تاريخ الاستحقاق عند الاستلام من الوكيل. يمكن التعامل مع مثل هذه الأحداث إما عن طريق تقديم السهم (الأسهم) الإضافية إلى حساب العميل أو عن طريق إضافة قيمة السهم المذكور إلى حساب العميل.

17.7. التصفية: الأدوات المالية للشركة التي تخضع لعملية التصفية، والتي يحتفظ بها العملاء، ستتم إزالتها من حسابات العميل. سيتم إضافة عائدات التصفية، إن وجدت، إلى حسابات العميل عند استلامها.

17.8. عملية الانفصال: تفقد أسهم الشركة الأم قيمتها بعد عملية الانفصال، بسبب إنشاء شركة جديدة ومستقلة، من خلال توزيع أسهم جديدة للشركة الأم. ويحصل حاملو الأداة المالية المذكورة على أسهم معادلة لها في الشركة الجديدة كتعويض.

17.9. عمليات الاندماج: يحدث الاندماج عندما تندمج شركتان لتكوين كيان واحد. وغالباً ما تندمج الشركات العامة بهدف معلن هو زيادة قيمة المساهمين، من خلال اكتساب حصة سوقية أو من دخول قطاعات أعمال جديدة. وستنعكس التعديلات ذات الصلة على حسابات العميل.

17.10. الأحداث الخاصة بالشركة التي لا تندرج تحت هذا القسم والتي قد تكون خاصة و/أو غير متكررة فتتعامل معها الشركة بما يحقق مصلحة العملاء بالقدر الذي يسمح به الوقت والعملية التشغيلية وحسب تقدير الشركة بما لا يؤثر على المركز المالي للشركة ويعرضها للخطر.

17.11. في الحالة التي تصبح فيها الأداة المالية المقدمة من الشركة خاضعة لحدث مؤسسي، يمكن التعامل معها إما بتقديم الأدوات المالية الإضافية إلى حساب العميل أو قد ينتج عنها تسوية نقدية، وذلك بإضافة قيمة الأداة المالية المذكورة إلى حساب العميل. على أي حال، سيعكس حساب العميل القيمة المعدلة و/أو عدد الأسهم بعد التغييرات التي حدثت.

17.12. بالنسبة للحالات التي يتم فيها إجراء التعديلات ذات الصلة، ولكن تاريخ الدفع للحدث غير مؤكد أو خارج الدورة القابلة للتداول، أو بسبب قيود فنية، ستقوم الشركة بمعالجة هذه التعديلات يدويًا وسيتم إبلاغ كل عميل وفقًا لذلك. سيتم حجز التعديلات الناتجة على حساب العميل في أقرب وقت متاح/ممكن.

18. أخطاء الأسعار

18.1. يشير مصطلح "خطأ في السعر أو خطأ التسعير **Price Error**" إلى تسعير خاطئ واضح من قبل KEY WAY أو أي سوق أو بورصة أو مصدر معلومات لتقديم الأسعار أو جهة رسمية نعتمد عليها بشكل معقول، مع مراعاة ظروف السوق في وقت تنفيذ الصفقة..

18.2. عند تحديد ما إذا كانت حالة ما ترقى إلى خطأ في السعر، يجوز لـ KEY WAY أن تأخذ في الاعتبار جميع المعلومات التي بحوزتها بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي معلومات تتعلق بجميع ظروف السوق ذات الصلة وأي خطأ في، أو عدم وضوح أي مصدر معلومات أو إعلان.

18.3. عند اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت حالة ما ترقى إلى خطأ في السعر، سوف تتصرف KEY WAY بإنصاف تجاهك ولكن حقيقة أنك قد تكون دخلت في التزام مالي أو عقد أو صفقة مالية مقابلة فيما يتعلق بأمر تم تقديمه مع KEY WAY لن نأخذها في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك خطأ في السعر. نحتفظ بالحق، دون إشعار مسبق، في:

18.3.1. تعديل تفاصيل هذا الطلب ليعكس ما نعتبره بشكل معقول وفقًا لتقديرنا، متصرفين بحسن نية، الشروط الصحيحة أو العادلة لهذا الطلب إذا لم يحدث خطأ (أخطاء) في السعر;

18.3.2. إذا لم توافق على الفور على أي تعديل نقترحه بموجب هذا البند [والذي سنخطرك به عبر الموقع الإلكتروني و/أو المنصة (المنصات) أو أي وسيلة دائمة تحصل من خلالها على المعلومات]، يجوز لنا إبطال أي معاملة ناتجة عن خطأ في السعر أو ناشئة عنه، بحيث تكون النتيجة كما لو لم تتم؛ و/أو

18.3.3. عدم اتخاذ أي إجراء على الإطلاق.

18.4. يجوز لشركة KEY WAY اتخاذ أي خطوات معقولة لأي صفقات يتم تنفيذها بأسعار ناتجة عن خطأ (أخطاء في الأسعار) (كما هو محدد هنا)، مثل أخطاء الكمبيوتر أو أخطاء في عروض الأسعار أو السهو، أو بأسعار تتعارض بوضوح مع أسعار السوق العادلة. بالتصرف بشكل معقول وبحسن نية، يجوز لنا اتخاذ الإجراءات التالية للصفقات التي تتم بناءً على خطأ في الأسعار:

18.4.1. إبطال الصفقة;

18.4.2. إغلاق الصفقة بأسعار السوق الحالية؛ أو

18.4.3. تعديل سعر ل الفتح و/أو سعر الإغلاق للصفقة، كما لو كان سيتم تنفيذها في حالة عدم وجود خطأ في السعر.

18.5. لن نكون مسؤولين تجاهك عن أي خسارة أو تكلفة أو مطالبة أو طلب أو نفقات تتكبدها (بما في ذلك خسارة الأرباح أو أي خسائر غير مباشرة أو تبعية) ناتجة عن خطأ في السعر، بما في ذلك عندما يكون الخطأ في السعر من أي مصدر معلومات أو من قرارنا بالقيام بأي شيء بموجب البند الفرعي 14.3 أعلاه، إلا إذا كان ذلك ناتجًا عن احتيالنا أو تقصيرنا المتعمد أو خطأ في النظام أو إهمالنا الجسيم.

18.6. في حالة حدوث خطأ في السعر واخترنا ممارسة أي من حقوقنا بموجب البند الفرعي 14.3، وإذا كنت قد تلقيت أي أموال منا فيما يتعلق بخطأ السعر، فإن هذه الأموال تصبح مستحقة وواجبة الدفع لنا بأثر فوري، ويجب عليك إعادة مبلغ مساوٍ لنا دون تأخير.

18.7. نحتفظ بالحق في رفض أي صفقات تقوم بإجرائها إذا رأينا أنها تقع بوضوح خارج نطاق السعر السائد في السوق بحيث يمكن اعتبارها معاملات خارج السوق، سواء كان ذلك بسبب خطأ في السعر أو تدفقات أسعار قديمة، غير صحيحة أو معطلة..

19. رفض طلبات العميل

19.1. دون الإخلال بأي أحكام أخرى واردة هنا، يفهم العميل ويوافق بموجب هذا على أن الشركة تمتلك الحق والصلاحية، في أي وقت وبحسب تقديرها المطلق، ودون الحاجة إلى تقديم إشعار و/أو تفسير، في رفض نقل أو تنفيذ أي أمر، أو تقييد نشاط التداول الخاص بالعميل، أو إلغاء أوامر العميل، أو رفض تنفيذ أي أمر صادر عن العميل، وليس للعميل أي حق في المطالبة بأي تعويضات أو تنفيذ محدد أو تعويض بأي شكل كان من الشركة، وذلك في أي من الحالات التالية::

19.1.1. عندما ترى الشركة أن الأمر يهدف أو قد يهدف إلى التلاعب بسوق الأوراق المالية أو أي أدوات مالية أخرى، أو يشكل استغلالاً سيئاً للمعلومات السرية المميزة (التعامل من الداخل)، أو يساهم في تشريع عائدات من أعمال أو أنشطة غير قانونية (غسل الأموال)، أو يؤثر أو قد يؤثر بأي شكل من الأشكال على موثوقية أو سلاسة تشغيل منصتها (منصاتها)؛ أو

19.1.2. عندما لا تكون هناك أموال متوفرة ومصفّاة مودعة لدى الشركة و/أو في الحساب البنكي المُحدد لدفع جميع الرسوم المتعلقة بالأمر المذكور. عند احتساب هذه الأموال المتاحة، سيتم خصم جميع المبالغ المطلوبة للوفاء بأي من التزامات العميل، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الالتزامات التي قد تنشأ عن التنفيذ المحتمل لأوامر شراء مسجلة مسبقاً، من الأموال المصفّاة المودعة لدى الشركة و/أو في الحساب البنكي المُحدد. يُفهم أن أي رفض من الشركة لنقل أو تنفيذ أي أمر لن يؤثر على أي التزام قد يتحمله العميل تجاه الشركة أو أي حق قد تمتلكه الشركة ضد العميل؛ أو

19.1.3. عندما تشتبه الشركة في أن العميل متورط في أنشطة غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الجرائم الضريبية و/أو غيرها من الأعمال الإجرامية؛ أو

19.1.4. تعطل الاتصال بالإنترنت أو الاتصالات؛ أو

19.1.5. نتيجة لطلب من السلطات التنظيمية أو الإشرافية أو أمر من المحكمة أو سلطات مكافحة الاحتيال أو سلطات مكافحة غسيل

الأموال؛ أو

19.1.6. عندما تكون شرعية الأمر أو صحته محل شك؛ أو

19.1.7. نتيجة للمطالبات أو المتطلبات القانونية لمنصات التداول المنظمة المناظرة، أو الشركات التابعة للأطراف، وكذلك نتيجة للمطالبات القانونية لأطراف ثالثة؛ أو

19.1.8. فشل العميل في تلبية نداء الهامش الخاص بالشركة؛ أو

19.1.9. استلام الشركة من العميل إشعار إنهاء هذه الاتفاقية؛ أو

19.1.10. إذا حدثت حالة قوة قاهرة؛ أو

19.1.11. في حالة تقصير العميل؛ أو

19.1.12. في ظل ظروف السوق غير العادية؛ أو

19.1.13. أرسلت الشركة إشعاراً بإنهاء هذه الاتفاقية إلى العميل؛ أو

19.1.14. من المستحيل المضي قدمًا في تنفيذ الأمر بسبب حالة السوق، وعادات حجم التداول.

19.2. يفهم العميل ويقبل ويوافق ويقر بموجب هذا أنه لن يقوم عن علم بإعطاء أي أمر أو تعليمات للشركة قد تدفعها لاتخاذ أي إجراء يتعلق بالفقرة المذكورة أعلاه..

19.3. يقر العميل بأنه يفهم ويقبل ويوافق على أنه يجوز للشركة أن ترفض قبول أي طلب من العميل وفقًا لتقديرها المطلق و/أو بعد قبول أي طلب يجوز لها رفض تنفيذه، ولن تكون ملزمة بإعطاء العميل أي مبرر و/أو سبب للقيام بذلك.

20. الحسابات الخالية من السواب

19.1 تحتفظ الشركة، وفقاً لتقديرها المطلق، بالحق في تفعيل التداول الخالي من المبادلة/الفوائد/السواب لمدة 10 أيام. عند انتهاء هذه الفترة، ستقوم الشركة بفرض رسوم السواب/المبادلة على الحسابات التي تحتفظ بمراكز مفتوحة وفقاً لذلك. يوافق العميل على أنه قد يتم تطبيق عمولة حمل (تعادل رسوم المبادلة). تحتفظ الشركة بالحق في تعطيل التداول الخالي من الفوائد و/أو فرض رسوم المبادلة بأثر رجعي، وفقاً لتقديرها المطلق، و/أو في حال الاشتباه في إساءة استخدام نظام الخلو من الفوائد، و/أو في حالة التقصير وفقاً للبند 46 من هذه الاتفاقية..

21. نسخ التداول

21.1. يجب عليك قراءة الجدول (ب) الذي ينطبق على خدمات نسخ التداول في حالة استخدامك لهذه الخدمة.

21.2. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية أو التزام، من أي نوع، فيما يتعلق بأي مشاكل فنية قد تنشأ أثناء عملية نسخ التداول، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي أرباح أو خسائر محتملة قد تحدث باستخدام هذه الخدمة.

21.3. أنت مسؤول عن إجراء العناية الواجبة الخاصة بك قبل البدء في التداول بالنسخ، وتفهم أن أي خسائر تُتكبَّد هي مسؤوليتك الكاملة..

21.4. أنت وحدك المسؤول عن قرارات التداول الخاصة بك فيما يتعلق بمن قد تتابعه و/أو تقرر نسخ أي صفقات منه، ولن تتحمل الشركة المسؤولية أو تتحمل المسؤولية عن أي خسائر قد تنتج عن تلك القرارات.

21.5. أنت وحدك المسؤول عن مراقبة و/أو التحقق من صفقاتك و/أو نسخ الصفقات الخاصة بك و/أو نسخ الصفقات التي قد يتم فتحها أو إغلاقها أثناء المشاركة في خدمات نسخ الصفقات التي تقدمها الشركة، ولن تتحمل الشركة المسؤولية أو تتحمل المسؤولية عن أي خسائر قد تنتج عن تلك القرارات و/أو الإجراءات و/أو السهو.

21.6. خدمات التداول بالنسخ هي شكل محدود من إدارة الاستثمار التقديرية. وهذا يعني أنه قبل أن تتمكن من البدء في التداول بالنسخ، يتعيّن علينا تقييم ما إذا كانت خدماتنا مناسبة لك ("تقييم الملاءمة"). يتم ذلك من خلال جمع معلومات منك حول معرفتك وخبرتك في التداول بالنسخ، وأهدافك الاستثمارية بما في ذلك مدى تحملك للمخاطر، ووضعك المالي، بما في ذلك قدرتك على تحمل الخسائر بما يتماشى مع أهدافك الاستثمارية.

21.7. إذا اعتبرنا أن خدمات نسخ الصفقات غير مناسبة لك نتيجة لتقييم الملاءمة، وفقًا لالتزاماتنا بموجب القانون المعمول به وسياستنا وإجراءاتنا الداخلية، أو إذا لم تزودنا بالمعلومات المطلوبة لإجراء تقييم الملاءمة، فلن تتمكن من الدخول في نسخ الصفقات على منصة الشركة.

21.8. قد نقوم بتحديث تقييم الملاءمة الخاص بك من وقت لآخر. إذا طرأ أي تغيير على معرفتك أو خبرتك أو وضعك المالي أو أهدافك الاستثمارية، بما في ذلك مدى تحملك للمخاطر، يجب عليك إبلاغنا بذلك حتى نتمكن من تحديث تقييم الملاءمة الخاص بك.

22. تداول الإشارات

22.1. باستخدامك للإشارات المقدمة من Trading Central، فإنك توافق على سياسة الخصوصية وشروط الاستخدام المذكورة أدناه،

لذلك ننصحك بشدة بقراءة هذا القسم بعناية فائقة.

22.2. تتضمن الأحكام الواردة في هذه الوثيقة تفاصيل الخدمات المحددة التي سنقدمها، وتحدد الالتزامات والحقوق المطبقة بينك وبين الشركة. إذا كان هناك أي شيء في هذه الوثيقة لا تفهمه أو لا توافق عليه، فلا تستخدم خدماتنا.

22.3. لا تضمن الشركة بموجبه دقة أو صحة أو اكتمال المعلومات المتاحة من خدمتها، وبالتالي لن تكون مسؤولة عن أي خسارة تتكبدها.

22.4. الإشارات المقدمة من Trading Central لا تُعد نصيحة استثمارية ولا توفر أي توصيات استثمارية شخصية و/أو مشورة لاتخاذ قرار بالتداول. لا يوجد ضمان بأن أي مستخدم لهذه الخدمة سيحقق أو من المحتمل أن يحقق النتائج التي تشير إليها الأداة. غالباً ما يكون هناك فرق كبير بين الأداء النظري والنتائج الفعلية التي يتم تحقيقها لاحقاً من خلال أي منصة تداول. هناك العديد من العوامل المؤثرة المرتبطة إما بالسوق بشكل عام أو بالتنفيذ المحدد لأي إشارات، والتي قد تؤثر على نتائج التداول الفعلية للشراء/البيع..

22.5. بقبولك للأحكام الواردة في هذه الوثيقة، فإنك توافق بموجبه على أنك قد درست وضعك المالي بالكامل بما في ذلك الالتزامات المالية وأنك تدرك أن التداول ينطوي على مضاربة كبيرة وأنك قد تتكبد خسائر كبيرة.

22.6. لن تكون الشركة مسؤولة عن الأفعال أو الإغفالات أو فيما يتعلق بتأخير أو عدم تسليم أي وسيلة من وسائل الإشعارات المتعلقة بتنبيهات الإشارات أو تنبيهات أحداث التقويم. لا ينبغي افتراض أن الأساليب أو التقنيات أو المؤشرات المقدمة ستؤدي إلى تحقيق أرباح أو أنها لن تؤدي إلى خسائر.

22.7. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن نشاط التداول الخاص بك ونتائجه. النتائج السابقة ليست بالضرورة مؤشراً على النتائج المستقبلية.

22.8. تتنصل الشركة صراحةً من أي مسؤولية عن الإجراءات أو المعاملات الناشئة عن استخدام هذا المحتوى. وباستخدامك للخدمة المحددة، فإنك توافق صراحةً على إبراء ذمة الشركة من أي مطالبات أياً كانت وتؤكد أن تصرفاتك تكون على مسؤوليتك وحدك.

22.9. قد تتضمن هذه الخدمة بعض المعلومات التاريخية. المعلومات التاريخية، بطبيعتها، ليست حديثة وتُقدم فقط كمرجع لك. نحن نحتفظ بالحق في تعديل محتويات هذه الخدمة في أي وقت، لكننا لسنا ملزمين بتحديث أي معلومات على منصة التداول الخاصة بنا. وأنت توافق على أن مسؤولية مراقبة التغييرات التي تطرأ على منصة التداول تقع على عاتقك.

22.10. تحتفظ الشركة بالحق في مراجعة أو مراقبة أو تعديل أو إزالة أي محتوى من هذا النوع بالطريقة التي تراها مناسبة وفقاً لتقديرها المطلق. أنت تدرك أن الشركة ليست ملزمة بالاستمرار في تقديم المعلومات المذكورة أعلاه. علاوة على ذلك، فإن الشركة غير ملزمة بتحديث المعلومات المعروضة على موقعها الإلكتروني أو منصاتها في أي وقت، ولن تكون مسؤولة عن أي إنهاء أو انقطاع أو تأخير أو عدم دقة في أي معلومات سوقية.

22.11. نحن نحتفظ بالحق، في أي وقت ولأي سبب من الأسباب، في وقف أو إعادة تصميم أو تعديل أو تحسين أو تغيير أو تصحيح البرنامج و/أو الخدمات بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الهيكل والمواصفات و"الشكل والمظهر" والتصفح والميزات والعناصر الأخرى لمنصة التداول والموقع الإلكتروني و/أو الخدمات أو أي جزء منها.

22.12. يتم توفير المعلومات المالية التي ننشرها على موقعنا الإلكتروني ومنصة التداول من قبلنا لصالح مستخدمينا، وبالتالي فإنك تتعهد بعدم تمكين الربط العميق أو أي شكل آخر من أشكال إعادة توزيع أو إعادة استخدام المعلومات، لأي مستخدمين غير مصرح لهم.

22.13. تحتفظ الشركة بحقها في مراجعة الرسوم والتكاليف والعمولات على الخدمات التي تقدمها. يخضع توفير الإشارات التي تقدمها Trading Central لتكاليف مماثلة يتحملها العميل. وتظهر هذه التكاليف على موقع الشركة و/أو منصة (منصات) التداول الخاصة بالشركة وتقع على عاتق العميل مسؤولية التحقق من التحديثات بانتظام. من حق العميل أن يطلب المزيد من الإيضاحات إذا طلب العميل ذلك.

23. الشارات والإنجازات

23.1. لدى الشركة العديد من الشارات والإنجازات التي يتم تحميلها على موقعها الإلكتروني و/أو منصاتها (منصاتها). يقر العميل بمسؤوليته عن مراقبة نظام الشارات والاتصال بالشركة في حالة عدم ترقيته/ترقيتها.

23.2. يقر العميل ويوافق على أن نظام الشارات والإنجازات الخاص بالشركة قد يتغير من وقت لآخر. قبل إجراء أي تغييرات في نظام الشارات والإنجازات الخاص بها، تقوم الشركة بإخطار العميل باستخدام وسائل الاتصال الرسمية، على النحو المحدد في هذه الاتفاقية.

23.3. يقر العميل ويوافق على أنه في حالة قيامه بأي إجراء بقصد إساءة استخدام نظام الشارات والإنجازات الخاص بالشركة، فسيتم تخفيض درجته إلى "الشارة الحديدية".

24. إغلاق المراكز

24.1. دون الإخلال بأي أحكام أخرى واردة هنا، يقر العميل ويفهم ويوافق على أن الشركة تحتفظ بالحق في إغلاق المراكز المفتوحة للعميل تلقائياً إذا انخفضت حقوق الملكية الخاصة به إلى أقل من 50% من متطلبات الهامش (مستوى الإيقاف القسري 50%). يتم إغلاق هذه

المراكز المفتوحة بالسعر الحالي في السوق. كما تحتفظ الشركة بالحق في رفض أي أوامر جديدة

24.2. لا تلتزم الشركة بإجراء نداءات الهامش للعميل (مع مراعاة الحالة التي تقوم فيها المنصة تلقائيًا بتحذير العميل من وصولها إلى نسبة محددة من الهامش في حساب العميل). ومع ذلك، يجوز للشركة إخطار العميل بأنه تحت نداء الهامش قبل أن تبدأ الشركة في إغلاق هذه المراكز المفتوحة تلقائيًا عن طريق إرسال إشعار بالبريد الإلكتروني عندما تنخفض السيولة المتاحة للعميل إلى أقل من 100%. إذا قامت الشركة بإجراء نداء الهامش، فيجب على العميل اتخاذ أي من الخيارين أو جميعهما للتعامل مع الموقف:

24.2.1. تقليل تعرضه (إغلاق الصفقات)؛ أو

24.2.2. إيداع المزيد من الأموال في حساب العميل الخاص به.

يفهم العميل ويوافق على أنه نظراً لتقلب الأسواق وسرعة تحركاتها، قد لا تتمكن الشركة من التواصل مع العميل في الوقت المناسب وقبل إغلاق مراكزه. إذا انخفضت قيمة حقوق الملكية الخاصة بالعميل إلى أقل من 100% من الهامش المستخدم، فإن حساب التداول يكون في وضع نداء الهامش (Margin Call). عندما يكون حساب التداول في وضع نداء الهامش، يعني ذلك أن العميل سيتمكن من الحفاظ على المراكز الحالية، ولكنه لن يتمكن من فتح مراكز جديدة. إذا انخفضت قيمة السيولة المتاحة الخاصة بالعميل إلى أقل من 100% من الهامش المستخدم، فقد نرسل إليه بريدًا إلكترونيًا و/أو أي إشعار آخر. ننصح العملاء بتسجيل الدخول إلى منصة التداول الخاصة بهم بشكل منتظم لضمان مراقبة مستوى الهامش لمراكزهم. يرجى ملاحظة أن هذه الخدمة هي خدمة إضافية نقدمها للعملاء ولا تخلق أي التزام أو مسؤولية علينا، سواء فيما يتعلق بأداء حساب تداول العميل أو بإخطاره بمستوى الهامش الحالي والإجراءات التي قد يرغب العميل في اتخاذها. نوصي بمراقبة أداء مراكزك بشكل مستمر. عند وصول الحساب إلى مستوى تحذير نداء الهامش، من الممكن أن يرتفع مستوى الهامش فوق 100%. في حال حدوث ذلك، ستتم إعادة ضبط عملية نداء الهامش. إذا تم الوصول إلى مستويات تحذير نداء الهامش مرة أخرى، فستبدأ عملية نداء الهامش من جديد.

20.3 يجب دفع الهامش بأموال نقدية بعملة حساب العميل.

25. متطلبات الهامش

21.1 يجب على العميل توفير الهامش المبدئي والحفاظ عليه في الحدود التي تحددها الجهة المنظمة أو أي تدابير وطنية أخرى. وترد التفاصيل في سياسة الرافعة المالية والهامش على الموقع الإلكتروني.

21.2 ما لم يقع حدث قاهر، يحق للشركة تغيير متطلبات الهامش، من خلال نشر منشور على الموقع الإلكتروني و/أو المنصة أو كليهما) ويحق للشركة تطبيق متطلبات الهامش الجديدة على المراكز الجديدة.

21.3 يحق للشركة تغيير متطلبات الهامش دون إشعار مسبق للعميل في حالة حدوث قوة قاهرة وخاصة عندما تكون هناك ظروف سوق غير طبيعية. في هذه الحالة، يحق للشركة تطبيق متطلبات الهامش الجديدة على المراكز الجديدة وعلى المراكز المفتوحة بالفعل.

21.4 مع عدم الإخلال بأي أحكام أخرى من اتفاقية العميل، يحق للشركة أن تغلق بأسعار السوق و/أو تحد من حجم مراكز العميل المفتوحة ورفض أوامر العميل الجديدة في أي من الحالات التالية:

a) تعتبر الشركة أن هناك ظروف تداول غير طبيعية.
b) انخفاض قيمة ضمانات العميل عن الحد الأدنى لمتطلبات الهامش الأدنى.
c) في أي وقت، تكون حقوق الملكية (الرصيد الحالي بما في ذلك المراكز المفتوحة) مساوية أو أقل من نسبة مئوية محددة من الهامش (الضمانات) اللازمة للحفاظ على المركز المفتوح.
d) تقوم الشركة بإجراء طلب تغطية الهامش (بما في ذلك الحالة التي تقوم فيها المنصة بإخطار العميل تلقائيًا) ويفشل العميل في الوفاء به.
e) رفض نظام الشركة الأمر بسبب حدود التداول المفروضة على حساب العميل.
f) عندما يصل مستوى الهامش إلى **50%** (نسبة حقوق الملكية إلى الهامش في حساب العميل)، سيبدأ إغلاق مراكز العميل تلقائيًا بأكثر المراكز خسارة بأسعار السوق (مستوى الإيقاف الإجباري **(50%)** ويحق للشركة رفض أمر جديد.

21.5 لا يتعهد العميل بعدم إنشاء أو استحقاق أي مصلحة ضمانية أياً كانت على أي من الهامش المحول إلى الشركة أو الموافقة على التنازل أو نقل أي من الهامش المحول إلى الشركة.

21.6 من المفهوم أنه بمجرد تنفيذ أمر ما، يظهر الهامش في الرصيد ويشكل جزءًا من الرصيد، ولكن نظرًا لاستخدامه كضمان لإبقاء المركز

مفتوحًا، فإنه لن يكون متاحًا للسحب.

26. تضارب المصالح

26.1. يوافق الطرفان بموجب هذه الاتفاقية ويقران بأن تضارب المصالح هو حالة يكون فيها للشركة و/أو موظف و/أو شريك (شركاء) تجاريين آخرين للشركة مصالح مهنية و/أو شخصية متنافسة قد تحول دون تقديم الخدمات للعملاء بطريقة مستقلة و/أو محايدة.

26.2. تلتزم الشركة بتحديد ومراقبة وإدارة جميع حالات تضارب المصالح الفعلية و/أو المحتملة التي يمكن أن تنشأ أو قد تنشأ بين الشركة والعميل و/أو أي شخص مرتبط بالشركة بشكل مباشر و/أو غير مباشر بما في ذلك و/أو بين الشركة ومصالح العميل.

26.3. يتعين على الشركة بموجب القانون اتخاذ جميع الخطوات المعقولة لتحديد وإدارة أي تضارب مصالح محتمل أو فعلي في المصالح بين:

26.3.1. الشركة وأي كيان تابع لها أو طرف ثالث؛ و/أو

26.3.2. الشركة والعميل؛ و/أو

26.3.3. الشركة وأي عميل آخر؛ و/أو

26.4. يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في سياسة الشركة الخاصة بتضارب المصالح، والمتاحة على الموقع الإلكتروني للشركة. عندما لا يمكن التخفيف من حدة أي تضارب في المصالح بشكل فعال، ستقوم الشركة بالإفصاح عن الطبيعة العامة و/أو مصادر هذا التضارب.

27. أموال العميل

27.1. سوف نتعامل مع الأموال المحتفظ بها نيابةً عنك وفقاً لمتطلبات هيئة تنظيم الخدمات المالية. في حال خضوع الشركة للإعسار أو التصفية أو أي حدث تجميع آخر منصوص عليه من قبل هيئة تنظيم الخدمات المالية المالية، ستخضع أموال العميل لقواعد توزيع أموال العميل الخاصة بهيئة تنظيم الخدمات المالية. ستضع الشركة على الفور أي أموال عملاء تتلقاها في حساب (حسابات) منفصلة أو أكثر (يشار إليها باسم "حسابات العملاء") لدى مؤسسات مالية موثوقة تختارها الشركة مثل بنك مركزي أو مؤسسة ائتمانية أو بنك مرخص له في بلد ثالث ولا يمكن استخدامها في سياق العمل.

27.2. وفقاً للوائح المعمول بها، تلتزم الشركة بممارسة المهارة والعناية والاجتهاد في اختيار وتعيين المؤسسات المالية المشار إليها في الفقرة 26.1، وكذلك في المراجعة الدورية للترتيبات المتعلقة بحفظ أموال العملاء. تأخذ الشركة في الاعتبار خبرة وسمعة تلك المؤسسات في السوق بهدف ضمان حماية حقوق العميل، بالإضافة إلى أي متطلبات قانونية أو تنظيمية أو ممارسات سوقية ذات صلة بحفظ أموال العملاء قد تؤثر سلباً على حقوق العميل..

ومع ذلك، فإنه من المفهوم أن هناك ظروفاً خارجة عن سيطرة الشركة، وبالتالي فإن الشركة لا تقبل أي التزام أو مسؤولية عن أي خسائر ناتجة للعميل نتيجة للإعسار أو أي إجراءات أخرى مماثلة أو فشل المؤسسة المالية التي سيتم الاحتفاظ بأموال العميل فيها.

27.3. قد تُحتفظ أموال العميل نيابةً عنه في بنك يقع داخل أو خارج سوق أبوظبي العالمي، وذلك بما يتوافق دائمًا مع متطلبات الترخيص والتفويض الخاصة بالشركة. وقد يكون النظام القانوني والتنظيمي المطبق على أي كيان خارج سوق أبوظبي العالمي مختلفًا عن ذلك المطبق داخله، وفي حالة إفلاس هذا الكيان أو حدوث أي فشل معادل، قد تُعامل أموال العميل بشكل مختلف عن المعاملة التي كانت ستُطبق إذا تم الاحتفاظ بالأموال في مؤسسة داخل سوق أبوظبي العالمي. تتخذ الشركة الخطوات اللازمة وتُمارس المهارة والعناية والاجتهاد اللازمين في اختيار وتعيين المؤسسات التي تُستخدم لحفظ أموال العملاء. كما تقوم الشركة بمراجعات وتقييمات دورية للمؤسسات التي تحتفظ بحسابات عملائها لديها. ومع ذلك، لا يمكن تحميل الشركة المسؤولية و/أو الالتزام بخصوص الملاءة المالية أو تصرفات أو إهمال أي طرف ثالث مشار إليه في هذه الفقرة..

27.4. يتفق الطرفان ويتفاهمان على أنه يجوز للشركة الاحتفاظ بحسابات تجارية باسمها لدى مزودي خدمات الدفع المستخدمة لتسوية معاملات الدفع الخاصة بعملائها. ومع ذلك، ولتجنب الشك، يلاحظ أن حسابات التاجر هذه لا تستخدم لحفظ أموال العميل ولكن فقط لتنفيذ تسويات معاملات الدفع.

27.5. وفقًا للوائح المعمول بها، ولأغراض حماية أموال العملاء، تقوم الشركة بما يلي:

27.5.1. يجب أن تحتفظ بالسجلات والحسابات اللازمة لتمييز أصول العملاء عن أصولها الخاصة، ويجب أن تكون هذه السجلات دقيقة ومطابقة لأموال العميل;

27.5.2. أن تقوم، على أساس منتظم، بإجراء تسويات بين حساباتها وسجلاتها الداخلية وحسابات وسجلات أي أطراف ثالثة تحتفظ بتلك الأصول;

27.5.3. أن يحتفظ في جميع الأوقات بأموال العميل منفصلة عن أموال الشركة الخاصة.;

27.5.4. ألا تستخدم أموال العميل في سياق أعمالها التجارية الخاصة بها;

27.5.5. أن يتخذ الخطوات اللازمة لضمان الاحتفاظ بأموال العميل المودعة لدى مؤسسة مالية (وفقًا للفقرة 23-1) في حساب (حسابات) محددة بشكل منفصل عن أي حسابات تستخدم للاحتفاظ بأموال الشركة؛ و

27.5.6. إدخال ترتيبات تنظيمية مناسبة لتقليل مخاطر فقدان أو نقصان أموال العميل نتيجة لسوء الاستخدام أو الاحتيال أو سوء الإدارة أو عدم كفاية حفظ السجلات أو الإهمال.

27.6. يقر العميل بأنه في حالة الإعسار أو أي إجراءات أخرى مماثلة فيما يتعلق بتلك المؤسسة المالية (من الفقرة 23.1)، قد يكون للشركة مطالبة غير مضمونة ضد الطرف الثالث نيابة عن العميل، وسيكون العميل معرضاً لمخاطر عدم كفاية الأموال التي تتلقاها الشركة من الطرف الثالث للوفاء بمطالبات العميل.

27.7. من خلال قبول الاتفاقية وبدء علاقة عمل مع الشركة، يقدم العميل صراحةً موافقته على الاحتفاظ بأمواله في حساب شامل. وهذا يعني أن جميع أموال العميل تُعامل على أنها ملك لعملاء الشركة، ولن تستخدمها الشركة تحت أي ظرف من الظروف للوفاء بأي من التزاماتها، في أي وقت من الأوقات. ويعني الحساب الشامل أن أموال العملاء سيتم تجميعها مع أموال العملاء الآخرين في حساب منفصل.

27.8. ليس من سياستنا دفع فائدة على الأموال المحتجزة لدينا، وأنت توافق على التنازل عن أي استحقاق للفائدة.

27.9. يُتفق على أن للشركة الحق في نقل أموال العميل إلى خلفاء أو متنازل لهم أو محولين أو مشترين، مع تقديم إشعار خطي مسبق للعميل قبل 15 يوم عمل، وذلك لأغراض أحكام اتفاقية العميل. .

27.10. يجوز للمؤسسة المالية التي ستقوم الشركة بتمرير أموال العميل إليها (وفقًا للفقرة 26.1) أن تحتفظ بها في حساب شامل. وبالتالي، في حالة الإعسار أو أي إجراءات أخرى مماثلة فيما يتعلق بذلك الطرف الثالث، قد يكون للشركة مطالبة غير مضمونة ضد الطرف الثالث نيابة عن العميل، وسيكون العميل معرضاً لخطر عدم كفاية الأموال التي تتلقاها الشركة من الطرف الثالث للوفاء بمطالبات العميل.

27.11. لا يجوز للشركة أن تبرم ترتيبات لضمانات مالية لنقل الملكية مع أي عميل من عملاء التجزئة لغرض تأمين أو تغطية الالتزامات الحالية أو المستقبلية أو الفعلية أو الطارئة أو المحتملة لهذا العميل.

27.12. لا يجوز للشركة أن تمنح مصالح ضمانية أو امتيازات أو حقوق مقاصة على أموال العميل لتمكين طرف ثالث من التصرف في أموال العميل من أجل استرداد ديون لا تتعلق بالعميل أو تقديم خدمات للعميل، ما لم يكن ذلك مطلوباً بموجب القانون المعمول به في ولاية قضائية في بلد ثالث قد تكون أموال العميل محفوظة فيه. إذا كانت الشركة ستدخل في مثل هذه الاتفاقية، فإنها ستقوم بتعديل اتفاقية العميل هذه وفقًا لذلك لتعكس ذلك.

27.13. توفر الشركة للعميل إمكانية الوصول إلى نظام عبر الإنترنت يمكن للعميل من خلاله الحصول على المعلومات المتعلقة بأموال العميل التي تحتفظ بها الشركة نيابة عن العميل، كما هو منصوص عليه في اللوائح المعمول بها.

27.14. بشكل عام، تواجه الحسابات المودعة لدى المؤسسات المالية، بما في ذلك الحسابات الشاملة، مخاطر مختلفة. على سبيل المثال، في حالة التخلف عن السداد، لن يكون لأي عميل مطالبة ضد مبلغ محدد في حساب معين في حالة إعسار المؤسسة أو تخلفها عن السداد. تكون أي مطالبة للعميل ضد الأموال المودعة في الحساب المنفصل، وفقاً لقوانين تلك الولاية القضائية. وفي ظل هذه الظروف، يجوز تطبيق نظام ضمان الودائع الوطني المعني دون النظر إلى المالكين المستفيدين النهائيين للحساب المنفصل.t

27.15. يفهم العميل ويقبل ويوافق بموجب هذا على أنه عند الاحتفاظ بالأموال الخاصة بالعملاء، يتعين على الشركة اتخاذ الترتيبات المناسبة لحماية حقوق العملاء، وباستثناء المؤسسات الائتمانية، منع استخدام أموال العملاء لحسابها الخاص. يفهم العميل ويقبل ويوافق بموجب هذا على أن الشركة يمكنها استخدام الهامش في الحالات التالية: (أ) طالما بقي الهامش في حساب العميل، يوافق العميل على أن للشركة الحق في نقل ملكية الهامش من العميل إلى الشركة، ليتم الاحتفاظ به كضمان، على أن تعيده الشركة إلى العميل عند إتمام الصفقة/الصفقات الخاصة به. (ب) في هذه الحالة، سيتم اعتبار الهامش كدين مستحق على الشركة للعميل وليس كأموال عميل، وبالتالي يمكن للشركة استخدامه شريطة الالتزام بواجب السداد. بغض النظر عن ما سبق، تظل رصيد وحسابات العميل غير متأثرة، ويمكن للعميل متابعة أنشطة التداول و/أو الأنشطة الأخرى بشكل طبيعي..

27.16. يمكن خصم أي مبالغ مقابلة للالتزامات التي تقع على العميل تجاه الشركة، بما في ذلك الالتزامات الناشئة عن إساءة استخدام الحماية من الرصيد السالب (NBP)، مباشرةً من رصيد أي من حسابات العميل في ملفه الشخصي.

27.17. للعميل الحق في سحب أي جزء من أموال العميل يساوي الهامش الحر المتاح في حسابه (حساباته)، مع مراعاة أي قيود سارية فيما

يتعلق بتشغيل الحساب، وأي حق أو قيد آخر على هذا السحب. تحتفظ الشركة بالحق في رفض طلب السحب في الحالات التي يكون لدى الشركة أسباب معقولة للاعتقاد بأن التعليمات المذكورة قد تم تقديمها لإساءة استخدام سياسة الشركة الخاصة بحساب العميل غير المصرفي. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول أوقات السحب على الموقع الإلكتروني للشركة.

27.18. سيتم تحويل الأموال بمجرد أن تتم معالجة عمليات الخصم أو الائتمان في أنظمة الشركة، وبينما ستحاول الشركة قدر استطاعتها تنفيذ المدفوعات بسرعة وكفاءة، لا يمكن للشركة أن تضمن المدة التي قد تستغرقها العملية. تقع على عاتق العميل مسؤولية تقديم المعلومات المناسبة والدقيقة في الوقت المناسب، وذلك لتجنب أي تأخير آخر.

27.19. أي أموال يتم تحويلها إلى الشركة لأغراض تمويل حساب التداول، لا يمكن إيداعها إلا في تاريخ القيمة بعد خصم أي رسوم تتعلق بالرسوم المصرفية أو رسوم التحويل. يخضع الأمر لتقدير الشركة، وبشرط أن يكون العميل قد قدم إثبات دفع مصدق عليه، لإيداع الأموال قبل تاريخ القيمة حتى لو كانت لا تزال في التحويل.

27.20. تحتفظ الشركة بالحق في طلب معلومات إضافية و/أو مستندات في أي وقت، لضمان أن تعاملات العملاء مع الشركة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الإيداعات والسحوبات، مشروعة أو لأي سبب آخر بهدف الوفاء بالتزامات الشركة التنظيمية والامتثال لها. يتحمل العميل مسؤولية تقديم معلومات كاملة ودقيقة للشركة، ويؤدي الإخفاق في ذلك إلى تأخير في معالجة أي طلبات و/أو رفض أي من طلبات العميل. سيتم إرسال أي استرداد أموال إلى نفس المصدر الذي تم استلام الأموال منه. لن تحيد الشركة عن هذه السياسة إلا إذا تأكدت من أن ذلك لن يتعارض مع أي من سياساتها أو التشريعات المعمول بها..

27.21. تحتفظ الشركة بالحق في طلب تحديث وثائق "اعرف عميلك" (أي إثبات الهوية و/أو إثبات العنوان)، إذا كانت تلك الوثائق منتهية الصلاحية، عند طلب السحب. تحتفظ الشركة بحقها في رفض أي طلب سحب ما لم يتم تحديث وثائق "اعرف عميلك" على النحو الواجب وفي مكانها الصحيح، للحفاظ على امتثال الشركة المستمر للقواعد واللوائح المعمول بها.

27.22. من ضمن سياسة الشركة التأكد من أن جميع عمليات السحب، سواء جزئيًا أو كليًا من الأموال التي يودعها العميل لدى الشركة، يتم إرسالها إلى نفس المصدر الذي جاءت منه الأموال. وفي حالة عدم قدرة الشركة على القيام بذلك، لأي سبب من الأسباب، ورهناً بأي قيود بموجب النظام التنظيمي، فإنها تقوم بإعادة الأموال على النحو المطلوب، جزئياً أو كلياً، صافية من أي رسوم تحويل أو رسوم أو استقطاعات أخرى تتكبدها الشركة.

27.23. تحتفظ الشركة بالحق في قبول أو رفض أي طلب تمويل و/أو سحب من قبل العميل بناءً على طريقة الدفع التي يختارها. قد تقترح الشركة على العميل بديلاً لطلبه. يمكن العثور على مزيد من المعلومات حول طرق الدفع المقبولة لدى الشركة على موقعها الإلكتروني. على سبيل المثال، إذا طلب العميل السحب باستخدام طريقة مختلفة عن تلك التي استخدمها للإيداع، فقد يتم رفض الطلب، وسيسمح للعميل بالسحب باستخدام طريقة أخرى كان قد استخدمها في السابق.

27.24. ستقوم الشركة بمعالجة أي طلب تمويل وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها، وبالتالي، قد لا تتم معالجة الطلبات التي لا تتماشى مع الالتزامات القانونية للشركة. على سبيل المثال، قد يشمل ذلك حالات عدم رضا الشركة عن المستندات المقدمة من العميل. في هذه الحالة، تحتفظ الشركة بالحق في عكس المعاملة جزئياً أو كلياً، مع خصم أي رسوم تحويل أو تكاليف أخرى تكبدتها الشركة.يفهم العميل أنه قد تكون هناك حالات لا تتمكن فيها الشركة من تقديم تفسير عن سبب عدم تمكنها من المضي قدماً في طلب العميل..

27.25. ستتخذ الشركة خطوات معقولة لضمان إبقاء العميل على اطلاع بتقدم أي طلب تمويل و/أو سحب، لا سيما فيما يتعلق بأوقات المعالجة وأي مستندات مطلوبة قد يؤدي عدم تقديمها إلى تأخير. يمكن العثور على مزيد من المعلومات حول أوقات المعالجة على الموقع الإلكتروني للشركة؛ ومع ذلك، تُقدم هذه المعلومات لأغراض إرشادية فقط. يفهم العميل أنه قد تكون هناك حالات لا يمكن فيها للشركة ضمان هذه الأوقات بسبب أحداث خارجة عن إرادتها..

27.26. في حالة تلقي العميل أموالاً من الشركة عن طريق الخطأ، يوافق العميل على الاحتفاظ بهذا المبلغ من المال على سبيل الأمانة لصالح الشركة أو المالك المستفيد. في حالة استخدام العميل لأي من الأموال التي تم إرسالها عن طريق الخطأ، فإن الشركة ستطالب بتلك الأموال، بالإضافة إلى أي ربح ناتج عن استخدام تلك الأموال، نيابة عن المالك المستفيد. وبنفس الطريقة، لن تقوم الشركة بتعويض العميل عن أي خسائر متكبدة نتيجة استخدام الأموال المذكورة. وتبقى المطالبة بكامل المبلغ.

27.27. هناك حالات يُطلب فيها من الشركة بموجب القانون و/أو أي قواعد معمول بها خصم أو إيداع أي مبلغ من حساب (حسابات) العملاء. ستبذل الشركة قصارى جهدها لتجنب خصم أي مبلغ إلا إذا كان ذلك ضرورياً. ومن الأمثلة على الحالات التي قد يُمارس فيها هذا الحق الحالات التي قد يُطلب فيها من الشركة اقتطاع جزء من الأرباح لأغراض ضريبية بالنسبة لبعض الأدوات المعروضة.

27.28. يدرك العميل ويوافق على أن الشركة تحتفظ بحقها في مقاصة أي مسؤولية تقع على عاتق العميل بموجب الاتفاقية. عندما يتم التعبير عن الالتزامات المطلوب مقاصتها بعملات مختلفة، فإن

27.29. يجوز للشركة تحويل الالتزامات المذكورة بسعر الصرف السائد في السوق.

27.30. يدرك العميل ويوافق على أن الشركة تحتفظ بحقها في خصم أي مبلغ مستحق بخصمه من حساب (حسابات) العميل. وعند القيام

بذلك، ستعتبر الشركة أن الالتزام قد تم الوفاء به وإبراء الذمة. تحتفظ الشركة بحقوقها بشأن أي التزام لا يمكن اعتباره قد تم الوفاء به.

27.31. يقر العميل بأن KEY WAY قد تعيّن أي شخص آخر كوصي فرعي أو تحتفظ بأي أسهم حقيقية، بما في ذلك المستندات أو الشهادات التي تثبت ملكية هذه الأسهم. ستبذل KEY WAY المهارة والعناية المعقولة في اختيار وتعيين ومراجعة الأوصياء الفرعيين بشكل دوري. سيتم التعامل مع أي اختلافات في أصول العملاء وأي عجز ناتج وفقاً للوائح المعمول بها. سيتم تسجيل الأسهم الحقيقية باسم مشترك مع أسماء عملاء آخرين (مجمعة مع أدوات العملاء الآخرين). في حال تعرض الشركة أو الطرف الثالث المعين من قبلها للإفلاس، قد تكون هناك تأخيرات في تحديد الأصول الفردية، وربما يزداد خطر الخسارة في حالة وجود عجز، حيث ستكون هناك حاجة إلى وقت إضافي لتحديد الأصول المحتفظ بها لصالح العملاء المحددين..

27.32. يقر العميل بأنه في حالة عدم تلقي الشركة تعليمات من العميل فيما يتعلق بأي من الأسهم الحقيقية المودعة في حسابه (على سبيل المثال لشراء أو بيع أو نقل الأصول) لمدة لا تقل عن اثنتي عشرة سنة (بغض النظر عن أي مقبوضات من أرباح الأسهم أو الفوائد أو ما شابه ذلك وبغض النظر عن أي حركة في رصيد حسابك) ولم تتمكن KEY WAY من تتبع العميل على الرغم من اتخاذ خطوات معقولة للقيام بذلك، فقد تتوقف KEY WAY عن التعامل مع أصولك كأصول للعميل.

28. المقاصة والتسوية

28.1. إذا كان المبلغ الإجمالي المستحق الدفع من قبل العميل مساوياً للمبلغ الإجمالي المستحق الدفع من قبل الشركة، فعندئذٍ تتم تلقائياً مقاصة الالتزامات المتبادلة للدفع ويلغي بعضها بعضاً.

28.2. إذا تجاوز المبلغ الإجمالي المستحق الدفع من قبل أحد الطرفين المبلغ الإجمالي المستحق الدفع من قبل الطرف الآخر، فإن الطرف صاحب المبلغ الإجمالي الأكبر يدفع المبلغ الزائد للطرف الآخر ويتم الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالدفع وإبراء ذمته تلقائيًا.

28.3. يحق للشركة دمج جميع حسابات العملاء المفتوحة باسم العميل أو أي منها وتوحيد الأرصدة في هذه الحسابات ومقاصة هذه الأرصدة في حالة إنهاء الاتفاقية.

29. استرداد المدفوعات (**Chargebacks**)

29.1. لا تتسامح الشركة مع عمليات الاحتيال باستخدام بطاقات الائتمان/الخصم، وسيتم ملاحقة جميع حالات الاحتيال، دون استثناء، من خلال الإجراءات الجنائية في الولاية القضائية المحلية الخاصة بك إلى أقصى حد يسمح به القانون. بالإضافة إلى ذلك، سنقوم بتقديم تقرير إلى قسم الشرطة المحلي الخاص بك ومتابعة جميع الأنشطة الاحتيالية عبر ولايتك القضائية لإجراء الملاحقة القانونية إلى أقصى حد يسمح به القانون. علاوة على ذلك، في مثل هذه الحالات، نحتفظ بالحق، وفقاً لتقديرنا المطلق، في اتخاذ جميع الإجراءات التي نراها مناسبة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، حجب الوصول بالكامل إلى موقعنا الإلكتروني و/أو منصاتنا، وحجب و/أو إلغاء رموز الوصول الخاصة بك، و/أو إنهاء حسابك. في ظل هذه الظروف، نحتفظ بالحق في مصادرة أي أرباح و/أو إيرادات تم تحقيقها بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال ممارسة أي نشاط تداول محظور من هذا النوع، كما يحق لنا إخطار أي أطراف ثالثة معنية بانتهاكك لهذا البند. سيتم أيضًا إلغاء أي أوامر نشطة مرتبطة ببطاقة الائتمان الاحتيالية و/أو الحساب نفسه فوراً. نمتلك ونواصل تطوير أي أدوات ضرورية لتحديد عمليات الاحتيال باستخدام بطاقات الائتمان/الخصم. سيتم حل أي نزاع ينشأ عن مثل هذه الأنشطة الاحتيالية من قبلنا وفقاً لتقديرنا المطلق وبالطريقة التي نعتبرها الأكثر عدلاً لجميع الأطراف المعنية. ويُعتبر قرارنا نهائياً وملزماً لجميع الأطراف، ولن يتم الدخول في أي مراسلات بهذا الشأن..

29.2. عند تلقي الشركة تعليمات من العميل بسحب الأموال من حساب العميل (حتى الساعة 13.00 بتوقيت وسط أوروبا)، تشرع الشركة في إجراءات صرف الأموال في نفس يوم العمل، إذا تم استيفاء المتطلبات التالية:

a) تتضمن تعليمات السحب جميع المعلومات المطلوبة;
b) تتمثل التعليمات في إجراء تحويل إلى الحساب الأصلي (سواء كان ذلك حسابًا مصرفيًا أو حساب نظام دفع أو ما إلى ذلك) الذي تم إيداع الأموال منه في حساب تداول العميل في الأصل أو بناءً على طلب العميل إلى حساب مصرفي يخص العميل;
c) الحساب الذي سيتم التحويل إليه يعود للعميل.;
d) في لحظة السداد، كان رصيد العميل يتجاوز أو يساوي المبلغ المحدد في تعليمات السحب بما في ذلك جميع رسوم السداد (إن وجدت;(
e) لا يوجد أي حدث قوة قاهرة يمنع الشركة من تنفيذ الانسحاب;
f) عندما يكون لدى العميل صفقات مفتوحة، يمكنه فقط سحب ما يصل إلى 150% من الهامش الحر للعميل.
g) في حالة تقديم مطالبة برد المبالغ المدفوعة إلى مزود بطاقة الخصم و/أو بطاقة الائتمان الخاصة بك، فلن تكون في وضع

يسمح لك بطلب السحب حتى يتم حل النزاع بشأن رد المبالغ المدفوعة.

h) قد يستغرق التحويل أكثر من ثلاثة أيام عمل حسب طريقة التحويل الفعلية التي يختارها العميل .

29.3. من المتفق عليه والمفهوم أن الشركة لن تقبل مدفوعات طرف ثالث أو حساب مجهول في حساب العميل ولن تقوم بالسحب إلى أي طرف ثالث أو حساب مجهول.

29.4. يتحمل العميل جميع رسوم الدفع والتحويل الخاصة بالأطراف الثالثة وستقوم الشركة بخصم هذه الرسوم من حساب العميل ذي الصلة .

29.5. يجوز للعميل أن يرسل طلب التحويل الداخلي للأموال إلى حساب عميل آخر يحتفظ به لدى الشركة. تخضع مثل هذه التحويلات الداخلية لسياسة الشركة من وقت لآخر.

29.6. يوافق العميل على أن أي رسوم مصرفية قد تنشأ في حالة طلب سحب يساوي أو يقل عن مائة (100) دولار أمريكي (أو ما يعادلها بأي عملة، حسب حساب العميل) من حساب التداول الخاص بالعميل إلى الحساب المصرفي المحدد من قبله، سيتم تحملها من قبل العميل.

29.7. يتم رد الأموال المحولة عن طريق الخطأ من قبل الشركة أثناء تحويل الأموال إلى العميل. من المفهوم أنه إذا قدم العميل تعليمات خاطئة لتحويل الأموال، فقد لا تتمكن الشركة من تصحيح الخطأ ويوافق العميل على أنه قد يضطر إلى تحمل الخسارة.

29.8. تحتفظ الشركة بحقوقها في أن عمليات السحب قد تخضع لوقت معالجة إضافي حسب إجراءات الجهات الخارجية المحولة و/أو المؤسسات المصرفية، والمبلغ المطلوب سحبه والولايات القضائية المعنية. في حين أننا نتخذ جميع الخطوات المعقولة لمعالجة عمليات السحب في أقرب وقت ممكن، إلا أنه قد يتم تطبيق بعض القيود اعتمادًا على الجهات الخارجية المحولة و/أو المؤسسات المصرفية التي قد تعالج هذه المدفوعات.

29.9. لا يمكن سحب الأموال المودعة إلا باستخدام نفس الطريقة التي استخدمها العميل لتمويل الحساب وإلى نفس المرسل. أما سحب الأرباح، فيجوز فقط تحويلها إلى حساب بنكي باسم العميل. يُفهم ويُتفق على أن العميل يجب أن يقدم للشركة تفاصيل صحيحة عن حسابه البنكي، بما في ذلك رقم الحساب البنكي واسم صاحب الحساب (ويجب أن يكون مطابقًا لاسم العميل) لتمكين الشركة من تنفيذ أمر السحب عن طريق التحويل البنكي..

29.10. لا تتحمل الشركة المسؤولية عن أي تأخير و/أو مصاريف قد تحدث بسبب أطراف ثالثة، مثل البنك و/أو مؤسسة الدفع و/أو مزود خدمة السحب و/أو مزود عربة الائتمان و/أو أي كيان آخر يقوم بمعالجة معاملة السحب.

29.11. في حال تلقينا طلب استرداد (Chargeback) من مزود بطاقتك لأي إيداع قمت به في حسابك، و/أو إذا كان هناك اشتباه معقول بأنك ستقدم طلب استرداد، فإننا نحتفظ بالحق في إجراء تحقيق حول صحة طلبك وفرض رسوم تصل إلى مائة وخمسين (150) يورو أو ما يعادلها كرسوم تحقيق.

29.12. يمكن اعتبار تقديم طلب استرداد المبالغ المدفوعة بمثابة حدث تقصير. في مثل هذه الحالة، تحتفظ الشركة بالحق في اتخاذ الإجراءات التالية، إذا قام العميل بشكل خاطئ و/أو احتيالي و/أو كيدي بتقديم طلب استرداد المبالغ المدفوعة من بطاقته الائتمانية أو أي طريقة دفع أخرى قد يستخدمها، و/أو نزاع و/أو شكوى:

a) متابعة الإجراءات الجنائية في مكان إقامتك;
b) حظر الوصول إلى حسابك;
c) تجميد و/أو إنهاء أي نشاط تداول;
d) إنهاء حسابك;
e) الاستيلاء على أي أرباح و/أو إيرادات ناتجة عن ممارسة أي نشاط تجاري محظور من هذا القبيل.
f) لن تتحمل الشركة المسؤولية في حالة قيام الشركة بأي إجراءات على النحو المذكور في الفقرة 25.7 وتكبد العميل أي خسائر و/أو أضرار.

30. رسوم وعمولات الشركة

30.1. يخضع تقديم الخدمات من قِبل الشركة لدفع رسوم مثل رسوم/عمولات الوساطة والمقايضة/التبييت وغيرها من الرسوم، بما في ذلك رسوم التحويل (Conversion Fees). وتظهر هذه الرسوم على الموقع الإلكتروني للشركة و/أو المنصة (المنصات). تقع على عاتق العميل مسؤولية طلب المزيد من الإيضاحات إذا طلب ذلك.

30.2. قد لا يتم تمثيل جميع الرسوم بالقيمة النقدية، بل قد تظهر أيضًا بوحدات أخرى مثل السبريد، والتي يمكن أن تختلف اعتمادًا على الأداة وظروف السوق. تُقاس تكلفة السبريد بقيمة البيب وسيتمكن العملاء من العثور على قيمة البيب في جميع الأدوات على الموقع الإلكتروني للشركة.

30.3. بالنسبة للتبييت (Swaps)، يتم إضافة أو خصم مبلغ تمويل من حساب العميل بناءً على المركز المفتوح وأسعار الفائدة السائدة

للعملتين في زوج العملات المتداول. تُجرى العملية عند الساعة 23:59 (بتوقيت GMT+3)، ويُحوّل المبلغ الناتج تلقائيًا إلى عملة رصيد الحساب..

30.4. من يوم الاثنين إلى يوم الخميس (بتوقيت غرينتش+3) يتم احتساب فوائد التبييت مرة واحدة عن كل يوم عمل، ولكن في يوم الجمعة، يتم احتساب فوائد التبييت ثلاثة أضعاف من أجل حساب عطلة نهاية الأسبوع. بالنسبة للمقايضات الثلاثية، بالنسبة لبعض الصكوك يتم احتساب بعض المقايضات يوم الأربعاء والبعض الآخر يوم الجمعة. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن فوائد التبييت على الموقع الإلكتروني للشركة.

30.5. تُطبَّق رسوم التحويل (**Conversion Fee**) عندما تكون عملة حساب العميل مختلفة عن عملة الأداة المالية المتداولة. وتُحتسب رسوم التحويل كنسبة مئوية ثابتة من سعر الصرف المستخدم، وتُظهر على شكل هامش (**Markup**). تسري رسوم التحويل على الأرباح/الخسائر، وفوائد التبييت، والعمولات، والهامش، والأرباح الموزعة، وتمديد العقود، وتقسيم الأسهم.

30.6. إذا كان حساب العميل غير نشط لمدة شهرين أو أكثر (أي لا توجد معاملات مثل الإيداعات أو السحوبات أو أنشطة التداول)، تحتفظ الشركة بالحق في تصنيف الحساب كحساب خامل. بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ الشركة بالحق في تعطيل نشاط التداول لأي حساب خامل. كما تحتفظ الشركة بالحق في فرض رسوم شهرية على الحسابات الخاملة قدرها خمسون (50) دولارًا أمريكيًا (أو ما يعادلها، حسب عملة حساب التداول) عند تصنيف الحساب كخامل. يوافق العميل على أنه مسؤول عن دفع الرسوم المطبقة والتي سيتم إخطار العميل بها من وقت لآخر، وأن الشركة قد تخصم هذه الرسوم من أي أموال محتفظ بها لصالح العميل.

30.7. بالنسبة لبعض طرق الدفع، هناك رسوم معاملات. في حالة قيام العميل بنشاط الإيداع والسحب دون الدخول في أي نشاط تداول مع الشركة، قد تُفرض رسوم أو مصاريف حسب طرق الدفع المحددة المستخدمة.

30.8. إذا كان العميل لديه أكثر من حساب تداول واحد (1) وكانت جميع حسابات التداول هذه حسابات غير نشطة، يتم احتساب رسوم عدم النشاط بشكل منفصل لكل حساب غير نشط ;

30.9. إذا كان لدى العميل أكثر من حساب تداول واحد (1)، وكان حساب واحد (1) على الأقل من حسابات التداول غير نشط، يتم تطبيق رسوم عدم النشاط على كل حساب غير نشط ;

30.10. إذا كان رصيد أي حساب غير نشط تنطبق عليه رسوم عدم النشاط بموجب هذا البند أقل من 50 دولارًا أمريكيًا، فإن رسوم عدم النشاط لهذا الحساب غير النشط ستكون مساوية لمبلغ الرصيد المتبقي في هذا الحساب. نحتفظ بالحق في فرض رسوم عدم النشاط بأثر رجعي لأي شهر كان لدينا الحق في فرضها ولكن لم يتم ذلك لأسباب تقنية. .

30.11. يقرّ العميل بأن حساب العميل مُخصّص حصريًا لتلقي الخدمات المرتبطة بالاستثمار التي تقدمها الشركة. ولا يجوز للعميل استخدام حساب العميل لأي غرض آخر، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المعاملات الشخصية، أو مدفوعات الأطراف الثالثة، أو تحويلات الأموال غير المرتبطة بالنشاط الاستثماري، أو أي نشاط يهدف إلى التحايل على القوانين أو اللوائح المعمول بها أو السياسات الداخلية للشركة. وفي حال استخدم العميل حساب العميل لأي غرض غير الغرض الاستثماري المخصّص له، يحق للشركة، وفقًا لتقديرها، تحميل العميل أي رسوم أو تكاليف أو مصروفات تكبّدتها بشكل معقول نتيجة هذا الاستخدام غير المصرّح به، بما في ذلك، دون حصر، الرسوم التي تفرضها البنوك أو مزودو خدمات الدفع أو الجهات الرقابية أو أي أطراف ثالثة أخرى، إضافة إلى التكاليف الإدارية أو المتعلقة بالامتثال التي تتحملها الشركة.

31. التبعات الضريبية

31.1. لا يجوز للشركة تقديم أي مشورة لعملائها بشأن أي مسائل ضريبية تتعلق بأي من خدماتها. يُنصح العميل بالحصول على مشورة فردية مستقلة من مستشاره (مستشاريه) المالي أو مدقق (مدققي) الحسابات أو المستشار القانوني فيما يتعلق بأي آثار ضريبية ناتجة عن استخدام خدمات الشركة.

31.2. لا تقوم الشركة بتحصيل الضرائب نيابةً عن أي سلطة بأي شكل أو طريقة كانت. العميل هو المسؤول الوحيد عن إدارة الآثار الضريبية المتعلقة بالدخل الناتج عن نشاط التداول الخاص به على أو من خلال مرفق التداول عبر الإنترنت الخاص بالشركة.

31.3. يتحمل العميل مسؤولية حساب ودفع جميع الضرائب المطبقة عليه في بلد إقامته، أو في حالة الكيانات القانونية، في بلد تأسيسها أو تسجيلها و/أو مقرها، أو أي ضرائب أخرى تنشأ نتيجة لنشاطه التداولي و/أو الوصول إلى و/أو استخدام خدمات الشركة.

31.4. يتعهد العميل بدفع جميع نفقات الطوابع المتعلقة بهذه الاتفاقية وأي وثائق قد تكون مطلوبة لتنفيذ المعاملات بموجب هذه الاتفاقية.

31.5. يدرك العميل أنه وفقًا للوائح الصادرة عن دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية (IRS) بموجب المادة 871 (م) من قانون الضرائب الأمريكي، فإن حاملي أدوات عقود الفروقات الأمريكية من غير الأمريكيين (تنطبق فقط على المراكز الطويلة/الشراء)، يتم فرض ضرائب على تعديلات توزيعات الأرباح بنفس الطريقة التي يخضع بها غير الأمريكيين من حاملي الأرباح الحقيقية. تُعتبر تسويات توزيعات الأرباح على المشتقات التي تشير إلى الأسهم الأمريكية مصدر دخل أمريكي وهي مطلوبة ضريبيًا وفقًا للوائح الضريبية الأمريكية.

31.6. يجوز للشركة أن تستفيد و/أو تشارك في أي معاملة تقوم بها أو تُنفذ نيابةً عنك. ويجوز للشركة، بناءً على طلب معقول، وبقدر الإمكان،

أن تفصح لك عن مقدار أي عمولة إضافية أو أي مكافأة أخرى مدفوعة للشركة أو مستلمة من قبلها..

31.7. قبل أن يقدم العميل أي أوامر/طلبات مع الشركة، يجب عليه الرجوع إلى الأسعار والرسوم وفروق الأسعار المنشورة على الموقع الإلكتروني، والتي تعتبر ملزمة للطرفين. من وقت لآخر، يجوز للشركة، وفقًا لتقديرها المطلق، أن تقدم أسعارًا أو فروق أسعار أقل من تلك المنشورة على الموقع الإلكتروني في ذلك الوقت. سيتم إبلاغ العميل مسبقًا أو لاحقًا بالتكاليف والرسوم المرتبطة بالتداول في عقود الفروقات على النحو المنصوص عليه في اللوائح المعمول بها.

31.8. سيتم إبلاغ العميل بالأسعار والرسوم والفروقات السعرية المطبقة وأي شروط وأحكام ذات صلة. ولا يؤثر ذلك على التزام الشركة بتقديم نفس المستوى والجودة من الخدمة لجميع العملاء.

32. الخصوصية وحماية البيانات

32.1. بإبرام هذه الاتفاقية، يوافق العميل ويقر بأن الشركة ستعالج البيانات الشخصية وفقًا لما هو مذكور في سياسة الخصوصية الخاصة بالشركة، والمتوفرة على موقعها الإلكتروني، والتي قد يتم تعديلها من وقت لآخر. قد تجمع الشركة معلومات العميل مباشرة من العميل (من نموذج طلب فتح الحساب المكتمل أو بطرق أخرى) أو من أطراف أخرى. يتم جمع هذه المعلومات لفتح حساب تداول للعميل، وإجراء المعاملات، وحماية أصول العملاء وخصوصيتهم، ولتقديم الخدمات التي يحتاجها العملاء والتي تناسب احتياجاتهم..

32.2. يدرك العميل أن الوثائق والمعلومات تم الحصول عليها بشكل قانوني، وأن معالجة البيانات الشخصية ضرورية للامتثال للالتزامات القانونية للشركة.

32.3. يجوز للشركة أن تعالج البيانات الشخصية للعملاء امتثالاً لالتزامات الشركة بالإبلاغ وفقاً لأي تشريع و/أو لائحة و/أو تشريع ثانوي معمول به بموجب أي ولاية قضائية، وقد يُطلب من الشركة الإفصاح عن المعلومات و/أو البيانات المتعلقة بالعميل إلى السلطات المختصة و/أو الهيئات التنظيمية و/أو الهيئات الإشرافية في أي ولاية قضائية، وبإبرام هذه الاتفاقية، يقر العميل بأنه قد يُطلب من الشركة المضي قدماً في هذا الإفصاح عن البيانات لغرض الامتثال لالتزامات الإبلاغ هذه.

32.4. تتعامل الشركة مع معلومات العميل التي تحتفظ بها الشركة على أنها سرية ولن يتم استخدامها لأي غرض آخر غير الأغراض المنصوص عليها في سياسة الخصوصية. لن يتم اعتبار المعلومات الموجودة بالفعل في المجال العام، أو التي تمتلكها الشركة بالفعل دون التزام بالسرية على أنها سرية.

32.5. يوافق العميل أيضًا على أنه يحق للشركة الإفصاح عن معلومات العميل (بما في ذلك التسجيلات والوثائق ذات الطبيعة السرية وتفاصيل البطاقة) في الحالات التالية:

32.6. عندما يقتضي القانون أو أمر قضائي صادر عن محكمة مختصة.

32.7. عندما تطلبها الجهة المنظمة أو أي سلطة أخرى لها سيطرة أو ولاية قضائية على الشركة أو العميل أو شركائهما أو التي يكون للشركة عملاء في أراضيها.

32.8. للهيئات الحكومية ووكالات إنفاذ القانون حيثما يقتضي القانون ذلك واستجابة لطلبات قانونية وتنظيمية أخرى;

32.9. إلى السلطات المختصة للتحقيق أو منع الاحتيال أو غسيل الأموال أو أي نشاط غير قانوني آخر;

32.10. عند الضرورة من أجل أن تدافع الشركة عن حقوقها القانونية أو تمارسها أمام أي محكمة أو هيئة تحكيم أو محكم أو أمين مظالم أو سلطة حكومية;

32.11. بالقدر المعقول المطلوب لتنفيذ الأوامر وللأغراض المساعدة في تقديم الخدمات;

32.12. لمقدمي خدمات الدفع والبنوك التي تعالج معاملاتك;

32.13. لمراجعي الحسابات أو المتعاقدين أو غيرهم من المستشارين الذين يقومون بمراجعة الحسابات أو المساعدة أو تقديم المشورة بشأن أي من أغراض أعمالنا؛ شريطة أن يتم إبلاغ المهني المعني في كل حالة بالطبيعة السرية لهذه المعلومات والالتزام بالسرية في هذه الوثيقة أيضًا;

32.14. فقط بالقدر المطلوب وفقط تفاصيل الاتصال بمقدمي الخدمات الآخرين الذين يقومون بإنشاء أو صيانة أو معالجة قواعد البيانات (سواء كانت إلكترونية أم لا)، أو تقديم خدمات حفظ السجلات، أو خدمات إرسال البريد الإلكتروني، أو خدمات المراسلة أو الخدمات المماثلة التي تهدف إلى مساعدة الشركة في جمع وتخزين ومعالجة واستخدام معلومات العميل أو الاتصال بالعميل أو تحسين تقديم الخدمات بموجب هذه الاتفاقية.

32.15. فقط بالقدر المطلوب، لمقدمي الخدمات الآخرين لأغراض إحصائية من أجل تحسين تسويق الشركة، وفي هذه الحالة سيتم تقديم البيانات في شكل إجمالي.

32.16. فقط بالقدر المطلوب، لمراكز الاتصال الخاصة بأبحاث السوق التي تقدم استطلاعات عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني بهدف تحسين

خدمات الشركة، وفي هذه الحالة سيتم تقديم تفاصيل الاتصال فقط.

32.17. عند الضرورة من أجل أن تدافع الشركة عن حقوقها القانونية أو تمارسها أمام أي محكمة أو هيئة تحكيم أو محكم أو أمين مظالم أو سلطة حكومية.

32.18. لأي شخص مخول من قبلك.

32.19. إلى شركة تابعة أو وسيط معرّف للشركة أو أي شركة أخرى في نفس مجموعة الشركة.

32.20. إلى أي طرف ثالث عندما يكون هذا الإفصاح مطلوباً من أجل إنفاذ أو تطبيق شروطنا وأحكامنا أو الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة.

32.21. إلى الخلفاء أو المتنازل لهم أو المحولين أو المشترين، مع تقديم إشعار خطي مسبق للعميل قبل عشرة أيام عمل؛ وذلك في حال قررت الشركة بيع أو نقل أو التنازل أو تفويض أي من حقوقها أو مزاياها أو التزاماتها بموجب الاتفاقية المبرمة مع العميل إلى طرف ثالث أو تنفيذ الاتفاقية بالكامل، شريطة تقديم إشعار خطي مسبق للعميل قبل خمسة عشر يوم عمل. يمكن تنفيذ ذلك، دون قيود، في حالة اندماج الشركة مع طرف ثالث، أو استحواذ طرف ثالث عليها، أو إعادة تنظيم الشركة، أو تصفيتها، أو بيع أو نقل كامل أو جزء من أعمال أو أصول الشركة إلى طرف ثالث..

32.22. يتم الإفصاح عن معلومات العميل المتعلقة بالمكلفين الأمريكيين وفقًا لمصلحة الضرائب الأمريكية (IRS) بموجب قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية..

32.23. تقوم الشركة بتسجيل جميع الاتصالات بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المحادثات الهاتفية الواردة والصادرة وكذلك الاتصالات الإلكترونية الأخرى المتعلقة بأي معاملات مبرمة والمحادثات المباشرة ورسائل البريد الإلكتروني. ستكون هذه الاتصالات والتسجيلات ملكًا حصريًا للشركة. يقبل العميل هذه التسجيلات كدليل قاطع على المحادثات المسجلة على هذا النحو.

32.24. يوافق العميل على أنه يجوز للشركة، لغرض إدارة شروط الاتفاقية، من وقت لآخر، إجراء اتصال مباشر مع العميل.

32.25. يوافق العميل على أنه يجوز للشركة أو أي شركة تابعة للشركة أو أي شركة أخرى في نفس مجموعة الشركة أن تتصل بالعميل، من وقت لآخر، عن طريق الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني أو البريد الإلكتروني أو البريد لأغراض تسويقية للفت انتباه العميل إلى المنتجات أو الخدمات التي قد تهمه أو لإجراء أبحاث السوق.

32.26. في حالة حدوث تغيير في البيانات الشخصية للعميل أثناء سير علاقة العمل، يجب على العميل التأكد من تحديث هذه البيانات ودقتها من خلال الاتصال بالشركة في أقرب وقت ممكن عملياً.

32.27. لأغراض مكافحة غسيل الأموال ومن أجل الامتثال لأحكام القانون، ستحتفظ الشركة بسجلات تحتوي على البيانات الشخصية للعميل ومعلومات التداول ووثائق فتح الحساب والاتصالات الهاتفية والإلكترونية وأي شيء آخر يتعلق بالعميل.

32.28. يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول كيفية معالجة الشركة للبيانات الشخصية بما في ذلك الأساس القانوني لمعالجة البيانات الشخصية، وحقوق صاحب البيانات، والمبادئ والمعلومات المتعلقة بنقل البيانات الشخصية، والتدابير المتخذة لأمن البيانات الشخصية للعميل، ومعلومات حول كيفية تقديم العميل لشكوى أو تعليق بشأن بياناته الشخصية، في سياسة الخصوصية الخاصة بالشركة والمتاحة على موقع الشركة الإلكتروني.

32.29. يتفهم العميل ويقبل ويوافق على أن بياناته الشخصية (وسجلات تعاملاته مع الشركة) سيتم تخزينها طالما كان حساب العميل نشطاً ومسجلاً لدى الشركة و/أو كما هو مطلوب بموجب القانون المعمول به.

32.30. تعالج الشركة البيانات الشخصية للعميل للأغراض المذكورة هنا على الأساس القانوني التالي: (i) أن العميل قد قدم موافقته (عند الاقتضاء)؛ (ii) أن المعالجة ضرورية لتنفيذ عقد الشركة أو لاتخاذ خطوات بناءً على طلب العميل قبل الدخول في العقد؛ (iii) أن المعالجة ضرورية للامتثال لالتزام قانوني تخضع له الشركة؛ و(iv) أن المعالجة ضرورية لأغراض المصالح المشروعة التي تسعى الشركة لتحقيقها (مع مراعاة ألا تتجاوز تلك المصالح الحقوق والحريات الأساسية للفرد المعني)..

32.31. تفصح الشركة عن البيانات الشخصية للعملاء إلى الشركات التابعة لها، والشركات التي تنتمي إلى نفس المجموعة، والسلطات الحكومية، وشركات التسويق، وشركاء الأعمال، ومقدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات، والمؤسسات المالية الأخرى مثل مقدمي خدمات الدفع والبنوك ومقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة، وذلك للأغراض الموضحة في هذه الاتفاقية.

32.32. يجب على الشركة تنفيذ التدابير التقنية والتنظيمية المناسبة لضمان مستوى كافٍ من الأمن المناسب للمخاطر المطبقة. إن نقل البيانات عبر الإنترنت و/أو الشبكات الأخرى لا يضمن دائمًا الأمن المناسب للبيانات الشخصية، وبالتالي يجب على العميل أن يضمن دائمًا نقل البيانات عبر وسائل آمنة.

32.33. بقبول العميل للأحكام الواردة هنا، يقر ويوافق على أن المعلومات والمحتوى التاليين سيُعتبران غير سريين وغير مملوكين (باستثناء البيانات الشخصية للعميل كما هو موضح أدناه). يتضمن المحتوى الذي قد يُعرض علنًا على مواقع الشركة الإلكترونية وتطبيقات منصات التداول: اسم المستخدم الخاص بالعميل، الصورة الرمزية (إن وُجدت)، الدولة المقيم بها، الجنس، الشبكات، قائمة المستخدمين الذين يتابعون العميل، والمستخدمين الذين ينسخون تداولاته أو يستخدمون خاصية النسخ التلقائي، بالإضافة إلى قائمة

المستخدمين الذين يتابعهم العميل أو ينسخهم. كما يشمل ذلك أي منشورات أو تعليقات أو مدونات أو محتوى يتيح التفاعل بين مستخدمي الشركة، بما في ذلك المحتوى الذي يقدمه العميل على مجتمع الشركة أو التعليقات أو الملاحظات أو الإعجابات أو المنشورات. علاوة على ذلك، إذا اختار العميل استخدام تطبيقات الشركة المرتبطة بشبكات التواصل الاجتماعي (مثل Facebook، Twitter، Instagram)، فإن تطبيق الشركة سيصل إلى المعلومات العامة لحساب العميل على هذه الشبكات، بما في ذلك الاسم، واسم المستخدم، وصورة الملف الشخصي، والجنس، والشبكات، ومعرف المستخدم، وقائمة الأصدقاء، وأي معلومات شاركها العميل بشكل علني على تلك الشبكات. قد تُجمع معلومات إضافية خلال حملات محددة على شبكات التواصل الاجتماعي وفقًا للشروط والأحكام الخاصة بتلك الحملات. بالإضافة إلى ذلك، ستُعتبر جميع بيانات المحفظة وأداء التداول معلومات غير سرية وغير مملوكة وتُعد ملكًا للشركة. وبموجب تقديم هذا المحتوى، يمنح العميل الشركة ترخيصًا غير حصري، وغير قابل للإلغاء، وقابلًا للنقل، وخاليًا من حقوق الملكية، لاستخدام وتكرار وتخزين وعرض ونشر هذا المحتوى بأي وسيلة أو منصة ودون قيود، سواء داخل أو خارج مواقع الشركة، بما في ذلك الإعلانات والوسائط المطبوعة أو الصحف، دون أي تعويض أو حقوق إضافية للعميل.

32.34. للتحقق من هويتك لأغراض مكافحة غسيل الأموال وتحديد الهوية والتخفيف من المخاطر، يوافق العميل بقبول هذه الاتفاقية على تزويد الشركة ببياناته الشخصية لكي تتمكن الشركة من المضي قدماً في أي إجراءات تضمن هوية العميل وصحة المعلومات المقدمة أثناء فتح الحساب.

33. الوسيط التعريفي

33.1. في الحالات التي يتم فيها تعريف العميل بالشركة من خلال شخص ثالث مثل مقدم أعمال أو شريك أو شركة تابعة ("المُعرِّف")، يقر العميل بأن الشركة غير ملزمة بأي اتفاقيات منفصلة مبرمة بين العميل والمُعرِّف. كما نوضح أيضاً أن المُعرِّف غير مخول من قبلنا بإلزام الشركة بأي شكل من الأشكال، أو تقديم ائتمان باسمنا، أو تقديم ضمانات ضد الخسائر، أو تقديم خدمات استثمارية أو استشارات قانونية أو استثمارية أو ضريبية باسمنا. كما يُذكر أيضاً أن المُعرِّف غير مخول من قبلنا بجمع الأموال منك لإيداعها في حساب العميل الخاص بك، ويجب عليك استخدام طرق إيداع الأموال المقبولة لدى الشركة.

33.2. يقر العميل بأن الشركة ستدفع للمُعرِّف حوافز مقابل تقديم العملاء. وتكون الرسوم عن كل تفعيل للحسابات. ومن المفهوم أن معدل دوران العميل لن ينخفض نتيجة للحافز المدفوع للمُعرِّف. سيتم الإفصاح عن المزيد من التفاصيل حول هذه الحوافز للعميل عند الطلب.

34. الممثل المفوض

34.1. يجوز للشركة في حالات معينة قبول ممثل مفوض نيابةً عن العميل لتقديم أوامر إلى الشركة أو التعامل مع أي أمور أخرى تتعلق بحساب العميل أو هذه الاتفاقية، شريطة أن يقوم العميل بإخطار الشركة كتابياً مسبقاً بتعيين الممثل المفوض وتقديم الوثائق المطلوبة المتعلقة بالتزامات الشركة بشأن مكافحة غسل الأموال؛ وكذلك وثائق التفويض التي تثبت هذا التعيين، حسب طلب الشركة، مع التصديق عليها بما يُرضي الشركة. ويجب أن يكون هذا الشخص معتمداً من الشركة ومستوفياً لجميع متطلبات الشركة بهذا الخصوص..

34.2. ما لم تتلق الشركة إخطارًا خطيًا من العميل بإنهاء تفويض الممثل المفوض، يحق للشركة، دون الإخلال بالفقرة 33.4 أدناه، الاستمرار في قبول الأوامر و/أو التعليمات الأخرى المتعلقة بحساب العميل من قبل الممثل المفوض نيابة عن العميل، وسيعترف العميل بأن هذه الأوامر صالحة وملزمة له.

34.3. يجب أن تتلقى الشركة الإخطار الكتابي بإنهاء تفويض الممثل المفوض قبل 5 أيام عمل على الأقل من تاريخ إنهاء التفويض.

34.4. يحق للشركة (ولكن ليس التزاماً تجاه العميل) رفض قبول الأوامر و/أو التعليمات الأخرى المتعلقة بحساب العميل من الممثل المفوض في أي من الحالات التالية:

34.4.1. إذا اشتبهت الشركة بشكل معقول في أن الممثل المفوض غير مسموح له قانونًا أو مفوض بشكل صحيح بالتصرف على هذا النحو;

34.4.2. وقوع حدث تخلف عن السداد;

34.4.3. من أجل أن تضمن الشركة الامتثال لقواعد و/أو ممارسات السوق ذات الصلة، أو اللوائح المعمول بها أو القوانين الأخرى المعمول بها؛ أو

34.4.4. من أجل حماية مصالح العميل.

35. أصحاب الحسابات المتعددة

35.1. في حال كان العميل مكونًا من شخصين أو أكثر، تكون الالتزامات والمسؤوليات بموجب هذه الاتفاقية مشتركة وتضامنية. يُعتبر أي تحذير أو إشعار آخر يُقدم إلى أحد الأشخاص المكونين للعميل كأنه قد قُدم إلى جميع الأشخاص المكونين للعميل. كما يُعتبر أي أمر يُقدمه أحد الأشخاص المكونين للعميل كأنه قد قُدم من جميع الأشخاص المكونين للعميل..

35.2. في حالة وفاة أحد الأشخاص الذين يشكلون العميل أو عجزه العقلي، فإن جميع الأموال التي تحتفظ بها الشركة أو الشخص الذي سمته ستكون لصالح الوريث (أو الأشخاص) الباقين على قيد الحياة وبأمره، وستكون جميع الالتزامات والخصوم المستحقة للشركة مستحقة على هذا الوريث (أو هؤلاء) الباقين على قيد الحياة).

36. القيود القانونية:

36.1. مع عدم تقييد أي مما سبق، فإن منصة شركتنا غير متاحة في الأماكن التي يكون الوصول إليها و/أو استخدامها غير قانوني، ونحتفظ بالحق في رفض و/أو رفض و/أو إلغاء منصة شركتنا و/أو أي جزء أو مكون منها، وفقًا لتقديرنا الخاص ولأي سبب من الأسباب، في أي وقت، دون أن نكون ملزمين بتزويدك بأي تفسير أو تبرير لذلك.

36.2. لا تشكل منصة شركتنا عرضًا و/أو التماسًا لأي شخص في أي ولاية قضائية لا يُصرح فيها بمثل هذا العرض و/أو الالتماس، و/أو لأي شخص لا يجوز استخدامه لأغراض تقديم عرض و/أو التماس غير قانوني له. قد يكون الوصول إلى و/أو استخدام منصة شركتنا وعرض العقود المالية عبر منصة شركتنا مقيدًا في بعض الولايات القضائية، وبناءً على ذلك، يتعين على المستخدمين الذين يصلون إلى منصة شركتنا أن يكونوا على علم بهذه القيود وأن يتقيدوا بها.

ملاحظة هامة: نحن لا نقبل أي تداول من العملاء المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية. نحتفظ بالحق في فرض متطلبات إضافية أو شروط مسبقة لقبول العملاء المقيمين في أو القادمين من دول معينة، في أي وقت وحسب تقديرنا المطلق والحصري، دون أن نكون ملزمين بتقديم أي تفسير أو مبرر.

37. مكالمة الامتثال

37.1. يُقصد بمكالمة الامتثال المحادثة الهاتفية بين الشركة والعميل خلال الخطوة الأخيرة من عملية التحقق.

37.2. يوافق العميل على أنه سيتعامل مع حسابه وسيتخذ قراراته الاستثمارية بنفسه.

37.3. توضح الشركة أن المواد التسويقية أو الجلسات التعليمية هي مواد إعلامية بحتة ولا تتضمن نصائح استثمارية.

37.4. تؤكد الشركة على أن الموظفين والشركاء لديهم عقودهم الخاصة المدفوعة الأجر مع الشركة، لذلك يُمنع منعًا باتًا أن يقوموا بإجراء ترتيبات مالية مع العملاء.

37.5. خلال مكالمة الامتثال يُسأل العميل أيضًا عما إذا كان يفهم سياسات الشركة والمنتجات المالية والمخاطر التي ينطوي عليها تداول عقود الفروقات.

37.6. ستحاول الشركة مرتين الاتصال بالعميل وإرسال بريد إلكتروني له. إذا فشل العميل في الرد على أي مما سبق ذكره، فستتبع الشركة إحدى الخطوتين التاليتين: 1) إذا كان لدى العميل صفقات مفتوحة، فسيتم تعطيل خيارات الإيداع الخاصة به و2) إذا لم يكن لدى العميل صفقات مفتوحة، فسيتم تعطيل منصة التداول.

37.7. بمجرد أن يكمل العميل مكالمة الامتثال الخاصة به سيتم تمكين كل شيء مرة أخرى.

38. وسائل التواصل

38.1. للتواصل مع العميل، يجوز للشركة استخدام أي من الوسائل التالية: البريد الإلكتروني، البرمجيات، الفاكس، الهاتف، البريد، أو خدمة الشحن التجاري. تتوفر جميع تفاصيل الاتصال الخاصة بالشركة على موقعها الإلكتروني. يُلاحظ أن جميع الإشعارات والتعليمات وأي اتصالات أخرى تُقدَّم إلى الشركة بموجب هذه الاتفاقية يجب أن تكون مكتوبة. ويقع على عاتق العميل مسؤولية التأكد من قراءة جميع الاتصالات التي قد ترسلها الشركة له من وقت لآخر عبر أي وسيلة تواصل معتمدة..

38.2. اللغة الرسمية للشركة هي اللغة الإنجليزية، ويجب على العميل دائماً قراءة الموقع الإلكتروني الرئيسي والرجوع إليه للاطلاع على جميع المعلومات والإفصاحات عن الشركة وخدماتها وأنشطتها. الترجمة أو المعلومات المقدمة بلغات أخرى غير اللغة الإنجليزية هي لأغراض إعلامية فقط ولا تلزم الشركة أو يكون لها أي أثر قانوني على الإطلاق، ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية أو التزام فيما يتعلق بصحة المعلومات الواردة فيها.

38.3. يوافق العميل على توفير تعريفات المنتج من خلال الموقع الإلكتروني للشركة. يمكن للعميل أن يطلب نسخة ورقية من بطاقات تعريف المنتج مجانًا في أي وقت.

38.4. من أجل التواصل مع العميل، ستستخدم الشركة تفاصيل الاتصال التي قدمها العميل عند فتح حساب العميل أو كما تم تحديثها لاحقاً. وبالتالي، يلتزم العميل بإخطار الشركة على الفور بأي تغيير في بيانات الاتصال الخاصة به. قد يتم مسح المستندات المرسلة بالفاكس التي تتلقاها الشركة بالفاكس إلكترونياً ويجوز نسخ النسخة الممسوحة ضوئياً إلكترونياً.

38.5. يجب أن يكون العميل قادرًا على الاتصال بالشركة خلال ساعات العمل العادية، أي بين الساعة 9 صباحًا و6 مساءً (بتوقيت غرينتش+3) في أي يوم عمل. إذا احتاجت الشركة إلى الاتصال بالعميل بشكل عاجل فيما يتعلق بحسابه، يجوز للشركة الاتصال بالعميل خارج ساعات عملها العادية.

38.6. مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة 30-7، تعتبر أي مراسلات مرسلة إلى أي من الطرفين، حسب الاقتضاء، (المستندات والإشعارات والتأكيدات والبيانات والتقارير وما إلى ذلك) قد تم استلامها:

38.6.1. إذا تم إرساله عبر البريد الإلكتروني، في غضون ساعة واحدة بعد إرساله بالبريد الإلكتروني وشريطة أن يكون البريد الإلكتروني قد غادر من موقع المرسل;

38.6.2. إذا تم إرسالها عن طريق البريد الداخلي للمنصة، بعد إرسالها مباشرةً;

38.6.3. في حالة إرسالها عن طريق الإرسال بالفاكس، عند استلام المرسل تقرير إرسال من جهاز الفاكس الخاص به يؤكد استلام الرسالة من جهاز الفاكس الخاص بالمستلم;

38.6.4. إذا تم إرسالها عبر الهاتف، بمجرد انتهاء المحادثة الهاتفية;

38.6.5. في حالة إرسالها بالبريد، بعد سبعة أيام تقويمية من إرسالها;

38.6.6. إذا تم إرساله عبر خدمة البريد السريع التجارية، في تاريخ توقيع المستند عند استلام هذا الإشعار;

38.6.7. في حالة إرسالها بالبريد الجوي، بعد ثمانية أيام عمل من تاريخ إرسالها;

38.6.8. إذا تم نشرها على صفحة الشركة على الويب، في غضون ساعة واحدة بعد نشرها.

38.7. يجب استلام أي إخطارات مكتوبة ترسل إلى الشركة خلال ساعات عمل الشركة. ويجب أن تعامل أي إخطارات يتم استلامها خارج ساعات العمل على أنها وردت في يوم العمل التالي .

38.8. يفهم العميل ويقبل ويوافق على أن أي إشعارات ترسلها الشركة إلى العميل سيتم إرسالها إليه عبر البريد الإلكتروني على عنوان البريد الإلكتروني المسجل في حسابه أو إرسالها إليه على آخر عنوان قدمه إلى الشركة كعنوان سكنه العادي. يدرك العميل ويقبل ويوافق على أن مسؤولية العميل هي التأكد من تقديم معلومات اتصال دقيقة ومحدثة إلى الشركة.

38.9. أي أوامر أو تعليمات مقدمة من العميل عبر البريد الإلكتروني أو أي وسيلة إلكترونية أخرى ستشكل دليلاً على الأوامر أو التعليمات المقدمة.

38.10. الشركة غير مسؤولة عن تغطية أي رسوم يتم تكبدها فيما يتعلق باستخدام وسائط الاتصالات السلكية واللاسلكية. ويقع على عاتق العميل التزام بتسوية أي رسوم اتصالات سلكية ولاسلكية مع مزود الاتصالات المعني.

38.11. تحتفظ الشركة بحقها في اتخاذ الإجراءات التالية في الحالات التي يتصرف فيها العميل أو العميل المحتمل بسلوك وقح و/أو مسيء و/أو غير معقول على النحو المبين في الجدول (أ) من اتفاقية (العميل):t

38.11.1. إنهاء و/أو حظر الاتصال الهاتفي/اتصال الدردشة في أي وقت;

38.11.2. رفض و/أو إيقاف الاتصال بشأن قضية أو شكوى يتبين أنها تافهة أو كيدية وتعتقد الشركة أنه قد تم الرد عليها بالفعل وتعتبر القضية مغلقة;

38.11.3. التوقف عن التواصل المباشر مع العميل عبر الهاتف، واستخدام التواصل الكتابي كوسيلة وحيدة;

38.11.4. إنهاء الحساب مع العميل.

39. تسجيل الاتصالات

39.1. وفقًا للقوانين واللوائح ذات الصلة، يجب على الشركة الاحتفاظ بسجلات لجميع الخدمات والأنشطة التي تقدمها، وكذلك لجميع المعاملات التي تقوم بها. ولذلك، يتم تسجيل جميع الاتصالات بين العميل والشركة والاحتفاظ بها من قبل الشركة، وتكون التسجيلات ملكًا حصريًا للشركة.

39.2. يفهم العميل ويقبل ويوافق بموجب هذا على أن الشركة قد تقوم بمراقبة و/أو تسجيل أي اتصالات إلكترونية بين الطرفين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المكالمات الهاتفية والبريد الإلكتروني ورسائل SMS والرسائل الفورية التي تتعلق بأي معاملات تم إبرامها أثناء التعامل على حساب الشركة، أو تقديم خدمات تتعلق باستلام ونقل وتنفيذ أوامر العميل، وكذلك لأغراض مراقبة الجودة، والتدريب، والامتثال التنظيمي..

39.3. ستقوم الشركة أيضًا بتسجيل أي اتصالات أخرى بين الطرفين، بما في ذلك رسائل الدردشة ورسائل البريد الإلكتروني وغيرها من الاتصالات الإلكترونية، حتى لو لم تسفر تلك المحادثات أو الاتصالات عن إبرام مثل هذه المعاملات أو تقديم خدمات طلبات

العملاء. تحتفظ الشركة بحقها في استخدام هذه السجلات حيثما رأت ضرورة لذلك، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، حالات تسوية المنازعات.

39.4. يجوز للشركة تسجيل المكالمات الهاتفية دون استخدام نغمة تحذير لضمان تسجيل الشروط الأساسية لأي معاملة وأي معلومات مهمة أخرى تتعلق بتلك المعاملة بشكل فوري ودقيق. يتم تخزين جميع السجلات على وسائط متينة تتيح للشركة إعادة تشغيلها أو نسخها، مع الاحتفاظ بها بصيغة تمنع تعديل أو حذف النسخة الأصلية. قد تُقدَّم نسخ من هذه التسجيلات إلى السلطات التنظيمية عند طلبها، وذلك لتلبية التزامات الشركة التنظيمية، دون الحاجة إلى موافقة العميل..

39.5. سيتم الاحتفاظ بنسخ من أي من هذه السجلات لأي فترة زمنية تقتضيها التشريعات المعمول بها، بدءًا من تاريخ إنشاء السجل. يحق للعميل طلب نسخة من الاتصالات المسجلة. ستقدم الشركة هذه النسخ بعد تقديم طلب خطي من العميل.

40. الإقرارات والضمانات

40.1. يقر العميل بموجب هذه الوثيقة ويضمن للشركة ما يلي:

40.1.1. أنه/أنها يبلغ من العمر على الأقل 18 عامًا، أو سن الرشد القانوني، و/أو لديه الأهلية الكاملة و/أو الكفاءة للدخول في هذه الاتفاقية الحالية، والمشاركة في أنشطة الاستثمار المالي بموجب قوانين أي ولاية قضائية تنطبق عليه/عليها، وأنه/أنها على دراية بالقوانين واللوائح المحلية لبلد إقامته/إقامتها فيما يتعلق بالسماح له/لها بالدخول في هذه الاتفاقية. كما يقر بأن المعلومات التي يقدمها أثناء عملية التسجيل، وكذلك في أي مستندات خاصة بالشركة، صحيحة وصادقة وكاملة ودقيقة، وأنه سيقوم بإبلاغ الشركة على الفور بأي تغييرات تطرأ على التفاصيل أو المعلومات المقدمة للشركة.

40.1.2. أن يكون سليم العقل وقادرًا على اتخاذ القرارات الخاصة بتصرفاته؛ و

40.1.3. لا توجد أي قيود على الأسواق أو الأدوات المالية التي سيتم إرسال أي معاملات لتنفيذها، اعتمادًا على جنسية العميل أو ديانته؛ و

40.1.4. جميع الإجراءات التي يتم تنفيذها بموجب الاتفاقية لن تنتهك أي قانون أو قاعدة تنطبق على العميل أو على الولاية القضائية التي يقيم فيها العميل، أو أي اتفاقية يلتزم بها العميل أو يتأثر بها أي من أصول العميل أو أمواله

40.1.5. أنه لن يستخدم بروتوكول الإنترنت أو المنصة أو الموقع الإلكتروني بما يخالف هذه الاتفاقية، أو لأغراض غير مصرح بها أو غير قانونية، وأنه لن يستخدم بروتوكول الإنترنت والمنصة والموقع الإلكتروني إلا لصالح حساب العميل الخاص به وليس نيابة عن أي شخص آخر;

40.1.6. مفوض حسب الأصول للدخول في الاتفاقية وإعطاء الأوامر وتنفيذ التزاماته بموجب هذه الاتفاقية؛ و

40.1.7. هو/هي الفرد الذي قام بملء نموذج طلب فتح الحساب أو، إذا كان العميل شركة، فإن الشخص الذي قام بملء نموذج طلب فتح الحساب نيابة عن العميل مفوض حسب الأصول للقيام بذلك؛ و

40.1.8. فهو يتصرف بصفته أصيلاً وليس بصفته وكيلاً أو ممثلاً أو وصيًا أو أمينًا نيابةً عن شخص آخر. لا يجوز للعميل أن يتصرف بالنيابة عن شخص آخر إلا إذا وافقت الشركة على ذلك كتابةً على وجه التحديد، وبشرط استلام جميع المستندات المطلوبة من الشركة لهذا الغرض؛ و

40.1.9. أن المعلومات التي قدمها العميل إلى الشركة في نموذج طلب فتح الحساب وفي أي وقت بعد ذلك صحيحة ودقيقة وكاملة وأن المستندات التي سلمها العميل صحيحة وموثقة

40.1.10. قد قرأ شروط الاتفاقية وفهمها بالكامل، بما في ذلك المعلومات الواردة في الملاحق؛ و

40.1.11. أن الأموال المستخدمة في التداول ليست بأي طريقة مباشرة أو غير مباشرة عائدات أي نشاط غير قانوني أو مستخدمة أو معدة للاستخدام في تمويل الإرهاب؛ و

40.1.12. ليس شخصًا مكشوفًا سياسيًا ولا تربطه أي علاقة (على سبيل المثال قريب أو شريك تجاري) بشخص يشغل أو شغل في الاثني عشر شهرًا الماضية منصبًا عامًا بارزًا. إذا كان البيان أعلاه غير صحيح، وفي حالة عدم إفصاح العميل عن ذلك بالفعل في نموذج طلب فتح الحساب، فإنه سيقوم بإبلاغ الشركة في أقرب وقت ممكن، وسيقوم بإخطار الشركة إذا أصبح في أي مرحلة من مراحل هذه الاتفاقية شخصًا معرضًا سياسيًا .

40.1.13. ألا يكون العميل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وكوريا الشمالية وإيران حيث أن الشركة لا تقبل عملاء من هذه الدول ومن أي دول أخرى توجد فيها شروط أو قيود قانونية خاصة .

40.1.14. أن يكون قد قرأ وفهم إشعار الإفصاح عن المخاطر والتحذيرات؛ و

40.1.15. يوافق على توفير معلومات الاتفاقية عن طريق الموقع الإلكتروني أو البريد الإلكتروني؛ و

40.1.16. يؤكد أن لديه إمكانية الوصول المنتظم إلى الإنترنت ويوافق على قيام الشركة بتزويده بالمعلومات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المعلومات المتعلقة بالتعديلات على الشروط والأحكام والتكاليف والرسوم وهذه الاتفاقية والسياسات والمعلومات حول طبيعة ومخاطر الاستثمارات عن طريق نشر هذه المعلومات على الموقع الإلكتروني أو البريد الإلكتروني. وإذا رغب العميل في ذلك، يجوز له أن يطلب من الشركة تقديم هذه المستندات و/أو إرسالها بالبريد أو بالفاكس إليه؛ و

40.1.17. أن جميع وأي مستندات يتم تسليمها من قبل العميل أو بالنيابة عنه إلى الشركة صحيحة وصحيحة وموثوقة في جميع الأوقات. ألا تكون أي معلومات يقدمها العميل إلى الشركة مضللة وأن تكون صحيحة ودقيقة من جميع النواحي المادية. سوف يقوم العميل بإبلاغ الشركة إذا تغير مركزه وأصبحت المعلومات المقدمة إلى الشركة مضللة أو لا تمثل بشكل جوهري قدرة العميل وقدرته على التداول مع الشركة؛ و

40.1.18. يوافق على أنه، لغرض نقل الأوامر للتنفيذ، فإن الشركة ستعمل كوكيل عن العميل وستسعى للعثور على أفضل مكان تنفيذ (مزود سيولة) لتنفيذ أوامر العميل. يُذكّر صراحةً أن الشركة قد تتلقى مكافأة أو خصمًا أو مزايا غير نقدية من أماكن التنفيذ مقابل توجيه أوامر العميل إليها. وقد ينطوي ذلك على مخاطر إضافية لتضارب المصالح. ولتحقيق الشفافية، فإن العميل على علم بذلك ويقبل هذه المخاطرة عند إجراء الأعمال مع الشركة؛ و

40.1.19. يقر بموجبه بأن الشركة تعمل كطرف مقابل رئيسي لصفقات عملائها وأن جزءًا من هذه الصفقات أو كلها مغطاة داخل الشركة أو قد تكون مغطاة مع كيانات ذات صلة من نفس المجموعة. قد ينطوي ذلك على مخاطر إضافية لتضارب المصالح، ولتحقيق الشفافية، فإن العميل على علم بذلك ويقبل هذه المخاطر عند إجراء الأعمال التجارية مع الشركة؛ و

40.1.20. يقر بموجب هذه الوثيقة بأن الشركة قد تتلقى مكافأة أو خصمًا أو مزايا غير نقدية من أماكن التنفيذ مقابل توجيه أوامر العميل إليها. وقد ينطوي ذلك على مخاطر إضافية لتضارب المصالح. ولتحقيق الشفافية، فإن العميل على علم بذلك ويقبل هذه المخاطرة عند إجراء الأعمال التجارية مع الشركة؛ و

40.1.21. أنه/أنها يقر ويؤكد ويتعهد ويتعهد ويضمن أنه/أنها قد اختار مبلغ الاستثمار مع مراعاة ظروفه/ظروفها المالية الإجمالية التي يعتبرها معقولة في ظل هذه الظروف، وأن أي أموال يودعها العميل للشركة تعود ملكيتها حصرياً للعميل دون أي امتياز أو رسوم أو رهن أو أي رهن آخر، وأنها لن تكون عائدات مباشرة أو غير مباشرة لأي فعل أو إغفال غير قانوني أو نتاج أي نشاط إجرامي؛ و

40.1.22. أنه يتصرف بالأصالة عن نفسه وليس بصفته ممثلاً أو وصياً لأي شخص ثالث، ما لم يكن قد قدم، بما يرضي الشركة، وثيقة توكيل تمكنه من التصرف كممثل و/أو وصي لأي شخص ثالث؛ و

40.1.23. يقر / تقر بأن الشركة غير ملزمة بإبلاغ العميل على أساس فردي بأي تطورات أو تغييرات على القوانين والتوجيهات واللوائح والمعلومات والسياسات القائمة من أي سلطة مختصة، ولكن يجب على العميل الرجوع إلى موقع الشركة الإلكتروني للحصول على جميع هذه البيانات والمعلومات، وكذلك إلى أي وثيقة (وثائق) أخرى قد تنشرها الشركة من وقت لآخر;

40.1.24. يتعهد بأن لديه إمكانية الوصول المنتظم إلى شبكة الإنترنت وإلى عنوان البريد الإلكتروني وصندوق البريد الذي قدمه، ويوافق صراحةً على أنه من المناسب للشركة أن ترسل المعلومات ذات الصلة بهذه الاتفاقية وتقديم الخدمات الاستثمارية إلى العميل بالوسائل الإلكترونية، بما في ذلك من خلال موقع الشركة على الإنترنت، على الرغم من أن هذه المعلومات قد لا تكون موجهة إلى العميل شخصياً؛ و

40.1.25. يتعهد العميل ويقر بأنه سوف يعوض الشركة ويحافظ على تعويضها ضد أي مطالبة أو ضرر أو مسؤولية أو تكاليف أو نفقات من أي طرف ثالث و/أو قد ترضاه الشركة و/أو قد تنشأ فيما يتعلق بهذه الاتفاقية و/أو فيما يتعلق بتقديم خدمات الاستثمار و/أو فيما يتعلق بالتصرف في الأدوات المالية للعميل و/أو فيما يتعلق بعدم تنفيذ أي من بيانات العميل و/أو أوامره و/أو تعليماته الواردة في هذه الاتفاقية.

40.2. فيما يتعلق بأي بيانات سوق أو غيرها من المعلومات التي نقدمها لك نحن أو أي مزود خدمة خارجي فيما يتعلق باستخدامك لمنصة التداول:

a) نحن وأي مزود خدمة من هذا النوع لسنا مسؤولين عن أي بيانات أو معلومات تكون غير دقيقة أو غير كاملة بأي شكل من الأشكال ;

b) نحن وأي مزود خدمة من هذا النوع غير مسؤولين عن أي إجراءات تتخذها أو تمتنع عن اتخاذها بناءً على هذه البيانات أو المعلومات. ;

c) ستستخدم هذه البيانات أو المعلومات فقط وفقًا وللأغراض المنصوص عليها في اتفاقية العميل ;

d) تكون هذه البيانات أو المعلومات مملوكة لنا ولمزودي الطرف الثالث حسب الاقتضاء، ولن تقوم بإعادة إرسال هذه البيانات أو المعلومات أو إعادة توزيعها أو نشرها أو الإفصاح عنها أو عرضها كلياً أو جزئياً على أطراف ثالثة باستثناء ما تقتضيه اللوائح المعمول بها ;

e) يجب أن تتم مشاركة هذه البيانات مع الأطراف المصرح لهم حصرياً، وعلى وجه التحديد معكم أنتم، لضمان سلامة المعلومات وسريتها. تحظر الشركة منعًا باتًا النشر غير المبرر أو غير المصرح به لأفراد غير معنيين حفاظًا على بيئة عمل مهنية وشرعية؛ و

f) سوف تستخدم هذه البيانات أو المعلومات فقط بما يتوافق مع أي قوانين ولوائح معمول بها .

41. التشهير العلني

41.1. لا يجوز للعميل الشروع في أي تشهير علني بالشركة أو أي نشر لمعلومات مضللة، في جملة أمور منها شبكات التواصل الاجتماعي و/أو المدونات و/أو المواقع الإلكترونية أو أي منصة عامة أو إعلامية أخرى. في حالة حدوث مثل هذه الإجراءات، تحتفظ الشركة بجميع حقوقها القانونية.

42. حدود المسؤولية والتعويض

42.1. لا تقدم الشركة أي ضمانات فيما يتعلق بأداء و/أو ربحية قرارات التداول الخاصة بالعميل، وبالتالي، لن نكون مسؤولين عن أي فعل أو إغفال أو عن ملاءة أي طرف مقابل أو بنك أو أمين حفظ أو مزود سيولة أو طرف ثالث آخر يتصرف نيابة عن العميل أو الذي يتم تنفيذ المعاملات نيابة عن العميل أو من خلاله.

42.2. لا تكون الشركة مسؤولة عن أي خسارة يتكبدها العميل فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها للعميل بموجب هذه الاتفاقية، إلا إذا كانت هذه الخسارة ناشئة مباشرة عن إهمال جسيم أو تقصير متعمد أو احتيال من جانب الشركة.

42.3. يوافق الطرفان بموجبه على أن الشركة لن تكون مسؤولة تجاه العميل أو أي شخص آخر عن أي أضرار تبعية أو عرضية أو خاصة أو غير مباشرة (بما في ذلك دون المساس بعمومية ما سبق ذكره من خسارة الأرباح وضياع الفرص والخسائر التجارية والأضرار) التي يتكبدها العميل فيما يتعلق بهذه الاتفاقية.

42.4. مع مراعاة شروط هذه الاتفاقية واللوائح المعمول بها، يوافق العميل على ألا يتجاوز الحد الأقصى للمسؤولية الإجمالية للشركة تجاه العميل سواء في العقد أو المسؤولية التقصيرية (بما في ذلك الإهمال) أو غير ذلك المبلغ الأعلى من المبلغ الذي يمكن للشركة استرداده بموجب تأمين التعويض المهني للشركة إذا تم استيفاء مطالبة العميل بالكامل (مخصوماً منه أي مبلغ، بخلاف أي مبلغ زائد تدفعه الشركة بموجب شروط هذا التأمين، لا تستطيع الشركة استرداده دون أي خطأ من الشركة.

42.5. يتفق العميل مع الشركة (لصالح الشركة ولصالح أي شخص يكون أو كان عضواً أو مديراً أو مستشاراً أو موظفاً في الشركة، ويجوز الإشارة إلى كل منهم كشخص مرتبط؛ أن الشركة وحدها ستكون مسؤولة تجاه العميل وأنه لن يكون أي شخص مرتبط (مثل المدير أو الموظف أو الشركة التابعة) مسؤولاً شخصياً تجاه العميل (سواء كان ذلك في العقد أو المسؤولية التقصيرية بما في ذلك الإهمال أو غير ذلك).

42.6. فيما عدا حالات الإهمال الجسيم أو التقصير المتعمد أو الاحتيال من جانب الشركة، يجب على العميل تعويض الشركة و/أو مديريها و/أو موظفيها و/أو ممثليها عن أي مطالبة من جانب الغير و/أو عن أي خسارة أو مسؤولية أو تكاليف أو نفقات قد تكون الشركة أو أي طرف ثالث قد تكبدتها أو دفعتها فيما يتعلق بأي فعل أو إغفال من جانب العميل و/أو ممثله المفوض/المفوض و/أو بسبب أداء الاتفاقية و/أو تقديم أي خدمات و/أو تصفية أي أدوات مالية للعميل في تسوية أي مطالبات للشركة.

43. القوة القاهرة

43.1. لن يكون أي من الطرفين مسؤولاً عن عدم الأداء أو الأداء غير السليم لالتزاماته بموجب هذه الاتفاقية، إذا تم منع هذا الطرف من أو تأخيرها بسبب وقوع ظروف و/أو أحداث قاهرة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

43.1.1. الإجراءات الحكومية، اندلاع الحرب أو الأعمال العدائية، التهديد بالحرب، العمليات العسكرية، التمرد، أعمال الإرهاب، الطوارئ الوطنية، الشغب، الإضراب، الاضطرابات/الفوضى المدنية، التخريب، المصادرة، أو أي كارثة دولية أخرى أو أزمة سياسية؛ و/أو

43.1.2. الظواهر الطبيعية (القوة القاهرة)، مثل الزلازل، الأعاصير، التيفونات، الفيضانات، الحرائق، الأوبئة، أو أي كارثة طبيعية أخرى؛ و/أو

43.1.3. النزاعات العمالية التي لا تشمل النزاعات المتعلقة بالقوى العاملة في الشركة؛ و/أو

43.1.4. الإضرابات البريدية أو غيرها من الإضرابات أو الإجراءات الصناعية المماثلة؛ و/أو

43.1.5. فشل أي مورد من طرف ثالث، أو أي مؤسسة أخرى، لأي سبب من الأسباب، في أداء التزاماته .

43.1.6. قرارات الهيئات التشريعية و/أو الهيئات التنظيمية الأخرى التي تجعل من المستحيل على الطرف الوفاء بالتزاماته بموجب الاتفاقية؛ و/أو

43.1.7. إعلان وقف الخدمات المالية من قبل السلطات التنظيمية المختصة أو أي قوانين أو لوائح أخرى صادرة عن أي هيئة أو سلطة تنظيمية أو حكومية أو إشرافية أو رقابية أو تنظيمية أو فوق وطنية ;

43.1.8. وقف أو تعليق تشغيل أي سوق؛ و/أو

43.1.9. تعطل الاتصال لأي سبب من الأسباب مع صانعي السوق، و/أو سوء عمل و/أو عدم تشغيل أي نظام معاملات حاسوبية بسبب خلل أو تعطل المعدات الميكانيكية أو عطل في خطوط الاتصال أو توقفها أو أي مشاكل أخرى في الاتصال أو تعطل أو عدم توفر الوصول إلى الإنترنت أو المنصة

43.1.10. الظروف المماثلة الأخرى الخارجة عن السيطرة المعقولة للطرف المتأثر والتي قد تحدث بعد إبرام الاتفاقية؛ و/أو

43.1.11. تعليق التداول في سوق ما أو تصفية أو إغلاق أي سوق، أو تحديد أسعار دنيا أو قصوى للتداول في سوق تعتمد الشركة عليه في تقديم أسعارها، أو فرض حدود أو شروط خاصة أو غير اعتيادية على التداول في هذا السوق، أو حظر تنظيمي على أنشطة أي طرف (ما لم تكن الشركة هي السبب في ذلك الحظر)، أو قرارات السلطات الحكومية، أو الهيئات الإدارية للمنظمات ذاتية التنظيم، أو قرارات الهيئات الإدارية للمنصات التجارية المنظمة؛ و/أو

43.1.12. تعطل أو فشل أو تعطل أو عطل في أي خطوط إلكترونية أو شبكة أو خطوط اتصال (ليس بسبب سوء نية أو تقصير متعمد من الشركة) بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي عطل أو انقطاع في إمدادات الطاقة أو تعطل في مرافق الإرسال أو الاتصالات أو الكمبيوتر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر هجمات القراصنة و/أو غيرها من الإجراءات غير القانونية ضد منصة التداول الإلكترونية للشركة و/أو معدات الشركة

43.1.13. ظروف غير طبيعية في السوق، مثل التقلبات الشديدة أو عدم الاستقرار في الأصل/المنتج الأساسي و/أو في الأسواق بشكل عام و/أو أي حدث متطرف آخر خارج عن السيطرة المعقولة للشركة (مثل هجوم إرهابي، أو قرار صارم من سلطة نقدية أو سلطة أخرى، أو استفتاء وما إلى ذلك) قد يؤثر بشكل كبير على السوق وقد يتسبب في تحركات مفرطة في سعر أي أصل/منتج أساسي أو العرض أو الطلب عليه و/أو قد يحدث إغلاق دائم للتداول في سوق أي أصل/منتج أساسي؛ و/أو

43.1.14. ظروف السوق غير الطبيعية، مثل التقلبات الشديدة أو عدم الاستقرار في الأسواق التي تجعل الشركة غير قادرة على تلقي البيانات أو تلقي البيانات الصحيحة من مزودي خدماتها لتقديم خدماتها لعملاء الشركة بشكل صحيح؛ و/أو

43.1.15. توقف مقدمي السيولة عن توفير السيولة للشركة أو عدم قدرتهم على توفير السيولة للشركة لأسباب خارجة عن السيطرة المعقولة للشركة؛ و/أو

43.1.16. أي حدث و/أو فعل و/أو ظروف و/أو عمل و/أو إغفال و/أو حدث و/أو وقوع أي حدث و/أو تصرف و/أو إغفال و/أو إغفال آخر يتعلق على سبيل المثال لا الحصر، بأي أحداث و/أو أنشطة و/أو أنشطة و/أو إغفال طبيعي و/أو اقتصادي و/أو اجتماعي و/أو سياسي و/أو تكنولوجي و/أو حكومي و/أو إغفال و/أو أحداث يكون لها تأثير مباشر في الأسواق الخاضعة للتنظيم والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر أي تصرفات غير مشروعة ضد غير الخاضعة لسيطرة الشركة بشكل معقول ويكون تأثير هذا الحدث (الأحداث) بحيث لا تكون الشركة في وضع يمكنها من اتخاذ أي إجراء معقول لمعالجة التقصير، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي حدث آخر قد تعتبره الشركة حالة غير طبيعية في السوق قد لا تتمكن الشركة على أساسها من تنفيذ أمر العميل بالسعر المعلن.

43.2. إذا قررت الشركة أن حدث قوة قاهرة قد وقع، دون المساس بأي حقوق أخرى لنا بموجب الاتفاقية ودون إشعار في أي وقت تتصرف فيه الشركة بشكل معقول وبحسن نية، يجوز لها اتخاذ واحد أو أكثر من الإجراءات التالية:

43.2.1. تعليق أو تعديل تطبيق أي أو جميع شروط الاتفاقية بالقدر الذي يجعل امتثال الشركة لها مستحيلاً أو غير عملي بسبب حدث القوة القاهرة. ;

43.2.2. اتخاذ أو الامتناع عن اتخاذ جميع الإجراءات الأخرى التي تراها الشركة مناسبة بشكل معقول في هذه الظروف فيما يتعلق بوضع الشركة والعميل والعملاء الآخرين ;

43.2.3. إيقاف تشغيل المنصة (المنصات) في حالة حدوث عطل للصيانة أو لتجنب التلف ;

43.2.4. إلغاء أي طلبات/أوامر للعميل ;

43.2.5. رفض قبول الطلبات من العملاء;

43.2.6. تعطيل حساب العميل;

43.2.7. زيادة متطلبات مستوى الهامش;

43.2.8. تقليل الرافعة المالية;

43.2.9. تغيير فروق الأسعار (السبريد);

43.2.10. إغلاق أي صفقات مفتوحة بالسعر المتاح في هذه الظروف;

43.2.11. إجراء أي تعديلات ضرورية على الصفقات المفتوحة;

43.2.12. تعليق التداول مؤقتًا أو إزالة التداول في أي أصل/منتج أساسي مؤقتًا أو إزالته;
43.2.13. وقف التداول;
43.2.14. تعليق تقديم خدمات الشركة مؤقتًا أو تقييد تقديم خدمات الشركة;
43.2.15. إلغاء جميع التداولات المفتوحة في الأصول/المنتجات الأساسية المتأثرة;
43.2.16. تغيير ساعات التداول بالنسبة للمعاملات في الأصول/المنتجات الأساسية المتأثرة;
43.2.17. الحد من توافر التعليمات التي يمكنك تقديمها فيما يتعلق بالتجارة;
43.2.18. رفض أو تأخير معالجة أي طلب سحب أو تأجيله;
43.2.19. ممارسة أي حق من حقوق الشركة بموجب هذه الاتفاقية.

43.3. لن تكون الشركة مسؤولة عن أي خسارة قد يتكبدها العملاء نتيجة لحدث قوة قاهرة، إلا إذا كان سببها تقصير الشركة المتعمد أو إهمالها الجسيم.

43.4. ستبذل الشركة كل الجهود المعقولة لاستئناف تقديم خدماتها على النحو المناسب في أقرب وقت ممكن في حدود المعقول، بعد وقوع حدث القوة القاهرة.

43.5. ستقوم الشركة بإبلاغك كتابيًا في أقرب وقت ممكن بحدث القوة القاهرة والإجراءات التي يجب اتخاذها من جانب الشركة.

44. التعديلات

44.1. يقر الطرفان بموجب هذه الاتفاقية ويوافقان على أنه يجوز للشركة تغيير أي من شروط هذه الاتفاقية من جانب واحد لأي من الأسباب التالية:

44.1.1. عندما ترى الشركة بشكل معقول أن:
44.1.1.1. أن يجعل التغيير شروط هذه الاتفاقية أسهل في الفهم؛ أو
44.1.1.2. لن يكون التغيير في غير صالح العميل..

44.1.2. من أجل تغطية:
44.1.2.1. تقديم أي خدمة أو تسهيلات توفرها الشركة للعميل؛ أو
44.1.2.2. تقديم خدمة أو تسهيلات جديدة؛ أو
44.1.2.3. استبدال خدمة أو تسهيلات قائمة بخدمة أو تسهيلات جديدة؛ أو
44.1.2.4. سحب خدمة أو مرفق أصبح عفا عليه الزمن، أو توقف استخدامه على نطاق واسع؛ أو
44.1.2.5. لم يتم استخدامه من قبل العميل في أي وقت في العام السابق، أو أصبح مكلفًا للغاية بالنسبة للشركة.

44.1.3. لتمكين الشركة من إجراء تغييرات معقولة على الخدمات المقدمة للعميل نتيجة للتغييرات في:
44.1.3.1. النظام المصرفي أو الاستثماري أو المالي؛ أو
44.1.3.2. التكنولوجيا؛ أو
44.1.3.3. الأنظمة أو المنصة التي تستخدمها الشركة لإدارة أعمالها أو تقديم الخدمات بموجب هذه الاتفاقية.

44.1.4. نتيجة لطلب من أي سلطة تنظيمية أو نتيجة لتغيير أو تغيير متوقع في اللوائح المعمول بها.

44.1.5. حيث تجد الشركة أن أي بند في الاتفاقية يتعارض مع اللوائح المعمول بها، فإنها لن تعتمد على ذلك البند بل ستتعامل معه كما لو كان يعكس اللوائح المعمول بها ذات الصلة، وستقوم بتحديث الاتفاقية بما يتوافق مع تلك اللوائح.

44.1.6. في حال إجراء أي تعديل على الاتفاقية بموجب الفقرة المذكورة أعلاه، ستقوم الشركة بإخطار العميل كتابيًا مسبقًا بفترة لا تقل عن 10 أيام. ومع ذلك، يقر العميل بأن أي تعديل يتم لإدراج تغيير في اللوائح المعمول بها أو بناءً على طلب من جهة إشرافية، قد يدخل حيز التنفيذ فورًا إذا لزم الأمر. وعندما تقدم الشركة إشعارًا كتابيًا، ستقوم بتحديد تاريخ سريان التعديل للعميل.

44.2. في حال إجراء أي تعديل على الاتفاقية بموجب الفقرة المذكورة أعلاه، وإذا اختارت الشركة تقديم إشعار كتابي عن طريق نشره على الموقع الإلكتروني، فستقوم أيضًا بتقديم هذا الإشعار الكتابي عبر وسيلة إضافية من وسائل الإخطار الكتابي، ولكن ذلك سيكون مقتصرًا فقط على العملاء الطبيعيين..

44.3. يحق للشركة مراجعة تكاليفها ورسومها وعمولاتها ورسوم التمويل والمقايضات ومستوى الإغلاق الإجباري وشروط التداول وقواعد التنفيذ وسياسة التبييت وأوقات التداول، والموجودة على الموقع الإلكتروني للشركة و/أو المنصة، من وقت لآخر. يتم تنفيذ هذه التغييرات على الموقع الإلكتروني و/أو المنصة، ويكون العميل مسؤولاً عن التحقق من التحديثات بانتظام، حيث إن الشركة غير ملزمة بإخطار العميل مسبقًا بأي تغييرات..

44.4. يُعامل العميل على أنه موافق على التغيير في ذلك التاريخ ما لم يقم العميل قبل ذلك التاريخ بإبلاغ الشركة برغبته في إنهاء الاتفاقية

وعدم قبول التغيير.

44.5. لا يتعين على العميل دفع أي رسوم نتيجة للإنهاء في هذه الحالة، بخلاف التكاليف المستحقة والمستحقة الدفع مقابل الخدمات المقدمة حتى الإنهاء.

44.6. بإبرام هذه الاتفاقية، يقر العميل حسب الأصول بأنه قد قرأ وفهم وقبل المعلومات الواردة في هذه الاتفاقية كما هي مرفقة على الموقع الإلكتروني للشركة، والتي يتم فيها شرح جميع الفروق والعمولات والتكاليف والرسوم ذات الصلة.

44.7. تحتفظ الشركة بالحق في تعديل جميع هذه الفروق والعمولات والتكاليف والرسوم وفقًا لتقديرها، وسيتم توفير المعلومات المتعلقة بهذه التعديلات على الموقع الإلكتروني الرسمي للشركة.

44.8. كما يدرك العميل ويقبل ويوافق على أنه من مسؤوليته زيارة الموقع الإلكتروني الرسمي للشركة ومراجعة هذه المعلومات خلال فترة تعامله مع الشركة، وكذلك قبل تقديمه لأي طلبات مع الشركة.

44.9. في حالة وقوع مثل هذا الحدث الذي تقرر الشركة في رأيها المعقول أن هناك قوة قاهرة، يجوز للشركة، دون أي إشعار مسبق للعميل، في أي وقت ودون أي قيود، اتخاذ أي من الإجراءات التالية:

44.9.1. زيادة متطلبات الهامش;

44.9.2. قد يُطلب من العميل إيداع هامش إضافي كبير، في غضون مهلة قصيرة، للحفاظ على مركز التداول الخاص به. إذا لم يقدم العميل هذا الهامش الإضافي خلال الوقت الذي تطلبه الشركة، فقد يتم إغلاق الصفقة بخسارة وسيكون العميل مسؤولاً عن أي عجز ناتج عن ذلك.

44.10. يحق للشركة تغيير متطلبات الهامش، من خلال تقديم إشعار قبل 10 (عشرة) أيام عمل على الأقل. تُجرى هذه التغييرات على الموقع الإلكتروني و/أو المنصة، ويتحمل العميل مسؤولية التحقق من التحديثات بانتظام.

44.11. يحق للشركة تطبيق متطلبات هامش جديدة على الصفقات الجديدة، وفي حال تعديل متطلبات الهامش للصفقات المفتوحة، تلتزم الشركة بإخطار العميل مسبقًا بفترة لا تقل عن 15 يوم عمل، إلا أنه في حالات استثنائية قد تقوم الشركة بإجراء هذا التعديل وتطبيقه على الصفقات الجديدة والمفتوحة خلال فترة إشعار أقصر أو دون إشعار مسبق إذا رأت أن ذلك ضروري لحماية مصالح العميل أو الشركة. وتكون متطلبات الهامش مرتبطة بكل حساب عميل على حدة، ويجب تغطيتها من الهامش المتاح في الحساب..

44.12. تحتفظ الشركة بالحق في تعديل متطلبات الهامش دون إخطار مسبق للعميل في حالة حدوث قوة قاهرة، خاصة في ظل ظروف السوق غير الطبيعية وحالات التقلب الشديد. في مثل هذه الحالة، يحق للشركة تطبيق متطلبات هامش جديدة على الصفقات الجديدة وكذلك على الصفقات المفتوحة بالفعل..

45. الإجراءات المحظورة

45.1. يقر العميل بموجب هذه الوثيقة ويفهم ويقبل ويوافق على أنه يحظر على العميل تمامًا اتخاذ أي من الإجراءات التالية فيما يتعلق بأنظمة الشركة و/أو منصتها (منصات) و/أو حساب العميل:

45.1.1. استخدام أي برامج/نظام (مثل المستشارين الخبراء و/أو أي نظام آلي لإدخال البيانات)، وأي برامج/نظام يطبق تحليل الذكاء الاصطناعي على أنظمة الشركة و/أو المنصة (المنصات) و/أو حساب العميل و/أو حساب العميل دون موافقة مسبقة وخطية من الشركة؛ و/أو

45.1.2. اعتراض أو مراقبة أو إتلاف أو تعديل أي اتصال غير موجه للعميل؛ و/أو

45.1.3. استخدام أي نوع من العناكب الإلكترونية، أو الفيروسات، أو الديدان، أو أحصنة طروادة، أو القنابل الزمنية، أو أي أكواد أو تعليمات أخرى مصممة لتشويه أو حذف أو إتلاف أو تفكيك المنصة أو نظام الاتصال أو أي نظام تابع للشركة؛ و/أو

45.1.4. إرسال أي مراسلات تجارية غير مرغوب فيها غير مسموح بها بموجب القانون المعمول به أو اللوائح المعمول بها؛ و/أو

45.1.5. و/أو القيام بأي شيء من شأنه أن ينتهك أو قد ينتهك سلامة نظام أو منصة (منصات) كمبيوتر الشركة أو يتسبب في تعطل هذا النظام (الأنظمة) أو إيقاف تشغيلها

45.1.6. الوصول بشكل غير قانوني أو محاولة الوصول إلى أي تدابير أمنية طبقتها الشركة على المنصة (المنصات) أو محاولة الوصول إليها أو إجراء هندسة عكسية لها أو التحايل عليها بأي طريقة أخرى؛ و/أو

45.1.7. تنفيذ أي إجراء يمكن أن يسمح بالوصول أو الاستخدام غير النظامي أو غير المصرح به للمنصة (المنصات) أو استخدامها؛ و/أو

45.1.8. إرسال طلبات ضخمة على الخادم مما قد يتسبب في تأخير وقت التنفيذ مثل التداول المسيء؛ و/أو

45.1.9. استخدام شبكة افتراضية خاصة (VPN) أثناء عملية التسجيل وطوال نشاط التداول. يجب أن يعكس عنوان IP بلد الإقامة المسجل والحالي عند إنشاء حساب وتشغيله مع KEY WAY.

45.1.10. الانخراط في أي نوع من أنشطة التداول التي قد تُعتبر، وفقًا لتقدير الشركة، تداولًا تعسفيًا، بما في ذلك أي نشاط تداول قد يؤدي إلى استغلال فروقات المقايضة (SWAP)..

45.1.11. لا يُسمح للعميل بالقيام بأي شكل من أشكال التداول المحظور، مثل تقنيات التداول المعروفة بـ"التداول بالتحكيم" أو "الانتقاء/القنص"، أو "تداول السكالبينغ"، استراتيجية تداول قصيرة الأجل تركّز على تنفيذ عدد كبير من الصفقات السريعة بهدف تحقيق أرباح صغيرة من تحرّكات طفيفة في الأسعار، مع السعي لفتح وإغلاق المراكز بسرعة، أو استخدام أنظمة التداول الآلية أو "المستشارين الخبراء"، و/أو إجراء معاملات منسقة بين أطراف ذات صلة لاستغلال أخطاء النظام أو تأخيرات تحديث الأنظمة، أو اتباع استراتيجيات تداول تعسفية، أي أي نشاط تداول يهدف إلى تحقيق أرباح دون مخاطر من خلال فتح أوامر معاكسة خلال فترات تقلبات السوق، أو أثناء إعلانات الأخبار، أو عند الفجوات الافتتاحية (بداية جلسات التداول)، أو عند وجود فجوات محتملة بسبب تعليق أو تقييد الأداة الأساسية في سوق معين، سواء بين حسابات تداول متشابهة أو مختلفة. يقر العميل ويوافق على أنه إذا رأت الشركة أن العميل تصرف بأي من الأساليب المذكورة أعلاه، فإنه يجوز للشركة وفقًا لتقديرها المطلق ودون إخطار مسبق للعميل، اتخاذ واحد أو أكثر من الإجراءات التالية أو أي جزء منها.:

45.1.11.1. تعديل فروق الأسعار المتاحة لك؛ و/أو

45.1.11.2. تقييد وصولك إلى عروض الأسعار القابلة للتداول الفوري، بما في ذلك تقديم عروض الأسعار اليدوية فقط؛ و/أو

45.1.11.3. الحصول من حسابك على أي أرباح تداول تاريخية حققتها من خلال إساءة استخدام السيولة؛ و/أو

45.1.11.4. رفض أمر ما أو إلغاء صفقة؛ و/أو

45.1.11.5. إنهاء هذه الاتفاقية على الفور.

45.1.11.6. يقر العميل بموجبه ويوافق على الامتثال الكامل لمعايير المجتمع واتباعها.

45.2. يقر الطرفان ويوافقان بموجب هذه الاتفاقية على أنه في حالة اشتباه الشركة بشكل معقول في أن العميل قد انتهك أياً من شروط البند 37.1 من هذه الاتفاقية؛ يحق للشركة اتخاذ واحد أو أكثر من الإجراءات المضادة الواردة في اتفاقية العميل هذه.

46. إنهاء الاتفاقية ونتائج الإنهاء

46.1. دون المساس بحقوق الشركة بموجب هذه الاتفاقية في إنهائها فورًا دون إشعار مسبق للعميل، يحق لكل طرف إنهاء هذه الاتفاقية من خلال تقديم إشعار خطي للطرف الآخر قبل 15 يوم عمل على الأقل. ولا يؤثر الإنهاء على المعاملات التي تم البدء فيها بالفعل. في حالة الإنهاء، سيتم إلغاء جميع المعاملات المعلقة نيابةً عن العميل وإغلاق أي مراكز مفتوحة. وعند إنهاء هذه الاتفاقية، يحق للشركة، دون الحاجة إلى إشعار مسبق للعميل، وقف وصول العميل إلى منصة التداول الخاصة بالشركة..

46.2. يحق للعميل إنهاء هذه الشروط خلال فترة أربعة عشر (14) يومًا تبدأ من تاريخ قبول العميل لهذه الشروط. وإذا لم يتم إنهاء الاتفاقية خلال فترة الـ 14 يومًا، فستظل سارية المفعول وملزمة للعميل وفقًا للأحكام الواردة فيها..

46.3. في حالة رغبة العميل في إنهاء الشروط، يجب إرسال إشعار خطي إلى تفاصيل الاتصال الموضحة في القسم 54 أو إلكترونيًا من خلال دعم الدردشة المباشرة للشركة.

46.4. لن يؤثر الإنهاء من قبل أي طرف على أي التزام تم تكبده بالفعل من قبل أي من الطرفين أو أي حقوق أو التزامات قانونية قد تكون نشأت بالفعل بموجب الاتفاقية، أو أي معاملات تمت بموجبها.

46.5. عند إنهاء هذه الاتفاقية، تصبح جميع المبالغ المستحقة الدفع من قبل العميل للشركة مستحقة وواجبة الدفع فوراً، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) جميع التكاليف المستحقة وأي مبالغ أخرى مستحقة الدفع للشركة، وأي رسوم ونفقات إضافية تكبدتها أو ستتكبدها الشركة نتيجة لإنهاء الاتفاقية.

46.6. بمجرد إرسال إشعار خطي بإنهاء هذه الاتفاقية وقبل تاريخ الإنهاء، يتم إرسال إشعار خطي بإنهاء هذه الاتفاقية:

46.6.1. سيكون العميل ملزمًا بإغلاق جميع صفقاته المفتوحة. إذا لم يقم العميل بذلك، عند إنهاء العقد، ستقوم الشركة بإغلاق أي مراكز مفتوحة (وقت إغلاق المراكز المفتوحة يخضع لتقدير الشركة)؛ و/أو

46.6.2. يحق للشركة أن تتوقف عن منح العميل حق الوصول إلى المنصة (المنصات) أو قد تحد من الوظائف التي يُسمح للعميل باستخدامها على المنصة (المنصات)؛ و/أو

46.6.3. يحق للشركة رفض قبول طلبات جديدة من العميل؛ و/أو

46.6.4. يحق للشركة أن ترفض للعميل سحب الأموال من حساب العميل وتحتفظ الشركة بالحق في الاحتفاظ بأموال العميل حسب الضرورة لإغلاق المراكز التي تم فتحها بالفعل و/أو سداد أي التزامات معلقة للعميل بموجب الاتفاقية.

46.7. عند الإنهاء قد ينطبق أي مما يلي أو جميع ما يلي:

46.7.1. يحق للشركة دمج أي حسابات عملاء للعميل، وتوحيد الأرصدة في حسابات العملاء هذه ومقاصة تلك الأرصدة;
46.7.2. يحق للشركة إغلاق حساب (حسابات) العميل.;
46.7.3. يحق للشركة تحويل أي عملة;
46.7.4. تحتفظ الشركة بالحق في إغلاق المراكز المفتوحة الخاصة بالعميل، وفي حال عدم وجود نشاط غير قانوني أو نشاط يشتبه في كونه غير قانوني أو احتيال من قبل العميل، أو تعليمات من الجهات المختصة، وإذا كان هناك رصيد لصالح العميل، ستقوم الشركة (بعد حجز مبالغ تراها مناسبة وفقًا لتقديرها المطلق فيما يتعلق بالالتزامات المستقبلية) بدفع هذا الرصيد للعميل في أقرب وقت ممكن عمليًا، مع تزويده ببيان يوضح كيفية حساب هذا الرصيد. وعند الاقتضاء، ستقوم الشركة بإعطاء التعليمات لأي وكيل أو أمين حفظ بدفع أي مبالغ مستحقة. وسيتم تسليم هذه الأموال وفقًا لتعليمات العميل. ومن المفهوم أن الشركة ستنفذ المدفوعات فقط إلى حساب يحمل اسم العميل، و
46.7.5. يحق للشركة أن ترفض، وفقًا لتقديرها، تنفيذ مدفوعات ثلاثين طرفًا؛ و
46.7.6. لا يؤثر الإنهاء في أي حال من الأحوال على الحقوق التي نشأت و/أو الالتزامات القائمة و/أو أي حكم تعاقدي كان من المفترض أن يظل ساريًا بعد الإنهاء، وفي حالة الإنهاء، يجب على العميل أن يدفع للشركة
46.7.7. أي رسوم/عمولات معلقة للشركة وأي مبلغ آخر مستحق الدفع للشركة؛ و
46.7.8. أي رسوم ونفقات إضافية تكبدتها أو ستتكبدها الشركة نتيجة إنهاء هذه الاتفاقية؛ و
46.7.9. أي أضرار تنشأ أثناء ترتيب أو تسوية الالتزامات المعلقة.
46.8. يجوز للشركة إنهاء هذه الاتفاقية على الفور دون إعطاء إشعار قبل 15 يوم عمل وفقًا لأحكام المادة 39 من هذه الاتفاقية، ويجوز للشركة إنهاء هذه الاتفاقية على الفور دون إعطاء إشعار قبل 15 يوم عمل وفقًا لأحكام المادة 39 من هذه الاتفاقية، وذلك في الحالات التالية على سبيل المثال لا الحصر:
46.8.1. قيام العميل بانتهاك و/أو خرق أي جزء و/أو شرط في هذه الاتفاقية و/أو أي وثائق تشكل جزءاً من هذه الاتفاقية التي قدمتها الشركة للعميل.
46.8.2. تورط العميل في، على سبيل المثال لا الحصر، في أي عمل إجرامي و/أو احتيال و/أو عمل غير قانوني و/أو إغفال غير قانوني و/أو إغفال سواء ضد العميل و/أو ما يترتب عليه آثار سلبية على الشركة و/أو تورط الشركة ناشئ عن و/أو مرتبط بتورط العميل و/أو ما يعرض مصالح الشركة و/أو مصالح أي من عملاء الشركة للخطر قبل إنهاء الاتفاقية.
46.8.3. في حالة تقديم أي طلب و/أو إصدار أي أمر و/أو عقد اجتماع و/أو الموافقة على قرار و/أو اتخاذ أي إجراءات إفلاس و/أو تصفية العميل.
46.8.4. هذا الإنهاء مطلوب من قبل أي هيئة تنظيمية مختصة و/أو هيئة حكومية و/أو محكمة قانونية.
46.8.5. لدى الشركة أسباب تدعوها للاعتقاد بأن نشاط التداول الخاص بالعميل يؤثر بأي شكل من الأشكال على موثوقية و/أو سلاسة تشغيل و/أو انتظام منصة التداول الخاصة بالشركة.
46.8.6. فشل العميل في تقديم أي معلومات تتعلق بأي تحقيق أو/و تحقق قامت به الشركة أو/و أي سلطة مختصة أخرى.
46.8.7. تصرف العميل بطريقة وقحة أو مسيئة و/أو تهديد موظفي الشركة.
46.8.8. المعلومات الكاذبة و/أو المضللة المقدمة من العميل أو الإقرارات غير المثبتة الواردة في هذه الوثيقة.
46.8.9. وفاة العميل في حالة كون العميل شخصًا طبيعيًا.

47. حالات التقصير
47.1. كل من الحالات التالية يُعتبر حالة تقصير::
47.1.1. فشل العميل في أداء أي التزام مستحق للشركة.
47.1.2. إذا تم تقديم طلب فيما يتعلق بالعميل بموجب قانون الإفلاس أو أي قانون مماثل في ولاية قضائية أخرى (إذا كان العميل فرداً)، أو إذا كان العميل شركة أو إذا تم تعيين حارس قضائي أو وصي أو حارس إداري أو موظف مماثل، أو إذا قام العميل بإجراء ترتيب أو تكوين مع دائني العميل أو أي إجراء مماثل أو مشابه لأي مما سبق ذكره أعلاه فيما يتعلق بالعميل.
47.1.3. عدم قدرة العميل على سداد ديون العميل عند استحقاقها.
47.1.4. إذا كان أي تمثيل أو ضمان قدمه العميل فيما يتعلق بشروط اتفاقية العميل هذه غير صحيح أو أصبح غير صحيح.
47.1.5. إذا توفي العميل (إذا كان العميل فرداً) أو أُعلن عن غيابه أو أصبح فاقداً للعقل.
47.1.6. إذا رأت الشركة بشكل معقول أن العميل قد ورط الشركة في أي نوع من أنواع الاحتيال أو عدم المشروعية أو خرق اللوائح

المعمول بها أو أن الشركة معرضة لخطر التورط في أي نوع من أنواع الاحتيال أو عدم المشروعية أو خرق اللوائح المعمول بها إذا استمرت في تقديم الخدمات للعميل، حتى عندما لا يكون ذلك بسبب خطأ العميل.

47.1.7. ترى الشركة بشكل معقول أن هناك انتهاكًا ماديًا من قبل العميل للمتطلبات التي تحددها اللوائح أو الدول الأخرى التي لها ولاية قضائية على العميل أو أنشطته التجارية، وهذا أمر مادي تحدده الشركة بحسن نية.

47.1.8. إذا اشتبهت الشركة في أن العميل متورط في أنشطة غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الاحتيال بالبطاقات أو غيرها من الأنشطة الإجرامية.

47.1.9. تشتبه الشركة بشكل معقول في أن العميل قام بإجراء محظور على النحو المبين في الفقرة 44 من اتفاقية العميل هذه.

47.1.10. تشتبه الشركة بشكل معقول في أن العميل قام بتداول مسيء.

47.1.11. تشتبه الشركة بشكل معقول في أن العميل فتح حساب العميل عن طريق الاحتيال.

47.1.12. تشتبه الشركة بشكل معقول في أن العميل قام بالتزوير أو استخدم بطاقة مسروقة لتمويل حساب العميل الخاص به.

47.1.13. يرسل بروتوكول الإنترنت الخاص بالعميل طلبات ضخمة على الخادم مما قد يتسبب في تأخير وقت التنفيذ.

47.1.14. أن يشرع العميل في دعوى طوعية أو أي إجراء آخر يلتمس أو يقترح تصفية أو إعادة تنظيم أو ترتيب أو تكوين أو تجميد أو وقف أو أي إعفاء مماثل آخر فيما يتعلق به أو بديونه بموجب أي قانون إفلاس أو إعسار أو تنظيمي أو رقابي أو إشرافي أو قانون مماثل (بما في ذلك أي قانون شركات أو أي قانون آخر مع إمكانية تطبيقه على طرف معسر)، أو يلتمس تعيين وصي أو حارس قضائي أو مصفٍ أو مصفٍ أو قيّم أو مدير أو وصي أو أمين أو فاحص أو أي مسؤول آخر مماثل (كل منهم "مسؤول تقصير") للعميل أو أي جزء كبير من أصول العميل; أو اتخاذ أي إجراء مؤسسي لتفويض أي مما سبق، وفي حالة الترتيب أو التكوين، لا توافق الشركة على المقترحات.

47.1.15. أن يبدأ العميل دعوى غير طوعية أو أي إجراء آخر ضد العميل يلتمس أو يقترح تصفية أو إعادة تنظيم أو ترتيب أو تكوين أو تجميد أو وقف أو أي إعفاء مماثل آخر فيما يتعلق بالعميل أو ديونه بموجب أي إفلاس أو إعسار أو تنظيمي أو رقابي أو إشرافي, أو أي قانون مماثل (بما في ذلك أي قانون للشركات أو أي قانون آخر مع احتمال تطبيقه على طرف معسر) أو السعي لتعيين مسؤول عن التعثر في سداد العميل أو أي جزء كبير من أصوله، شريطة ألا يكون حدث تعثر لأي قضية أو إجراء من هذا القبيل ضد العميل، إذا تم سحب القضية أو الإجراء أو رفضه أو إبراء ذمته أو إيقافه أو تقييده، في كل حالة في غضون 15 يومًا من بدء ذلك.

47.1.16. إذا توفي العميل أو أصبح فاقداً للعقل أو أصبح غير قادر على سداد ديونه عند استحقاقها أو أصبح مفلساً أو معسراً، كما هو محدد بموجب أي قانون إفلاس أو إعسار يسري على العميل؛ أو لم يتم سداد أي مديونية على العميل في تاريخ استحقاقها، أو أصبح من الممكن في أي وقت إعلان استحقاقها وواجبة السداد بموجب الاتفاقيات أو الصكوك التي تثبت هذه المديونية قبل أن تصبح مستحقة وواجبة السداد; أو بدأت أي دعوى أو إجراء أو أي إجراءات أخرى تتعلق بهذه الاتفاقية من أجل أي تنفيذ أو حجز أو حجز أو حجز أو حجز على أو رهن أو رهن على كل أو أي جزء من ممتلكات العميل أو تعهداته أو أصوله (الملموسة وغير الملموسة).

47.1.17. إذا أصبح العميل منحلًا، أو إذا كانت صفة العميل أو وجوده يعتمد على قيد في سجل رسمي، أو إذا تم شطب أو إنهاء التسجيل، أو إذا بدأ أي إجراء يسعى أو يقترح حل العميل أو شطبه من هذا السجل أو إنهاء هذا التسجيل

47.1.18. فشل العميل في سداد أي مدفوعات عند استحقاقها، أو في إجراء أو استلام أي أصول عند استحقاقها، أو في مراعاة أو تنفيذ أي التزام آخر من هذه الاتفاقية أو أي معاملة وفقاً لهذه الاتفاقية، واستمر هذا الفشل لمدة يوم عمل واحد بعد تقديم الشركة إشعاراً بعدم الأداء إلى العميل.

47.1.19. أي إقرار أو ضمان تم تقديمه أو إعطاؤه أو يُعتبر أنه تم تقديمه أو إعطاؤه من قبل العميل بموجب هذه الاتفاقية أو فيما يتعلق بأي معاملة وفقًا لهذه الاتفاقية، يثبت أنه كاذب أو مضلل في أي جانب مادي في الوقت الذي تم تقديمه أو إعطاؤه أو يُعتبر أنه تم تقديمه أو إعطاؤه.

47.1.20. فشل العميل في دفع أي طلب تغطية الهامش الذي تطالب به الشركة بموجب شروط وأحكام هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية أخرى بين العميل والشركة خلال الوقت المحدد في هذا الطلب. ولتجنب الشك، لا يلزم تقديم إشعار بعدم الأداء لكي لا يشكل هذا الإخفاق حدثًا من أحداث التخلف عن السداد.

47.2. في حالة وقوع حدث تخلف عن السداد، يجوز للشركة، وفقًا لتقديرها المطلق، في أي وقت وبدون إشعار كتابي مسبق، اتخاذ واحد أو أكثر من الإجراءات التالية:

47.2.1. إنهاء هذه الاتفاقية على الفور دون إشعار مسبق للعميل.

47.2.2. إلغاء أي مراكز مفتوحة.

47.2.3. حظر الوصول إلى المنصة/المنصات مؤقتًا أو دائمًا، أو تعليق أو منع أي وظائف خاصة بها.

47.2.4. رفض أي طلب من العميل و/أو رفض و/أو رفض نقل و/أو تنفيذ أي طلب من العميل

47.2.5. تقييد نشاط تداول العميل.

47.2.6. في حالة الاحتيال، قم بإعادة الأموال إلى المالك الحقيقي أو وفقًا لتعليمات سلطات إنفاذ القانون في البلد المعني أو شبكة/مؤسسة الدفع أو المؤسسة المالية.

47.2.7. إلغاء أو عكس أي أرباح أو فوائد تداول أو مكافآت تم تحقيقها من خلال التداول التعسفي. لا يمكن عكس الخسائر الناتجة عن التداول التعسفي للعميل. يحق للشركة إلغاء الأوامر وعكس الأرباح خلال أربعة عشر (14) يوم عمل من تاريخ اكتشاف مثل هذا التداول التعسفي/التداول المسيء.

47.2.8. اتخاذ الإجراءات القانونية عن أي خسائر تتكبدها الشركة.

47.2.9. حظر عنوان بروتوكول الإنترنت الخاص بالعميل الذي يرسل طلبات ضخمة على الخادم مما قد يتسبب في تأخير وقت التنفيذ.

47.2.10. إلغاء جميع أوامر العميل المعلقة وإذا رأت الشركة أنه من المناسب وبقدر الإمكان التعامل مع جميع أو أي معاملات بموجب هذه الاتفاقية المعلقة في ذلك الوقت على أنها قد تم إلغاؤها أو إنهاؤها أو إغلاق أو استبدال أو عكس أي معاملة وفقًا لشروط وأحكام هذه الاتفاقية.

47.2.11. مقاصة أي التزام على الشركة أو الشركات التابعة لها تجاه العميل، وتطبيق كل أو أي مبالغ نقدية تحتفظ بها الشركة أو الشركات التابعة لها لحساب العميل أو حساب العميل أو الشركات التابعة له، أو التي يحق للشركة استلامها نيابة عن العميل.

47.2.12. دمج حسابات العميل وحسابات الشركات التابعة له مع الشركة وتحويل أي عملة إلى أي عملة أخرى.

47.2.13. اتخاذ، أو الامتناع عن اتخاذ، مثل هذه الإجراءات الأخرى في الوقت أو الأوقات وبالطريقة التي تراها الشركة ضرورية أو مناسبة لتغطية أو تقليل أو إلغاء خسارتها أو مسؤوليتها بموجب أو فيما يتعلق بأي معاملات أو مراكز أو التزامات بموجب شروط هذه الاتفاقية.

47.2.14. تطبيق عائدات أي مما سبق ذكره في أو من أجل الوفاء بأي التزام أو مسؤولية قد تكون على العميل أو الشركات التابعة له تجاه الشركة أو الشركات التابعة للشركة (بما في ذلك أي التزام طارئ أو محتمل).

47.3. دون المساس، وبالإضافة إلى أي حق احتجاز عام أو حق مقاصة أو أي حق مشابه آخر قد تكون الشركة مخولة بممارسته سواء بموجب القانون أو غيره على أموال أو أصول العميل أو الشركات التابعة له، تكون أموال أو أصول العميل أو الشركات التابعة له خاضعة لحق احتجاز عام لصالح الشركة، طالما أن هناك أي مبالغ مستحقة أو التزامات (سواء كانت فعلية أو محتملة) قائمة على العميل لصالح الشركة أو الشركات التابعة لها..

48. التقارير وتأكيدات التداول

48.1. وفقًا للوائح المعمول بها، تلتزم الشركة بتزويد العميل بمعلومات حول أوامره. وامتثالًا لقواعد هيئة تنظيم الخدمات المالية (FSRA) فيما يتعلق بمتطلبات تقارير العملاء، ستوفر الشركة للعميل وصولًا مستمرًا عبر الإنترنت إلى حسابه عبر المنصة/المنصات المستخدمة من قبله. سيتمكن العميل من رؤية حالة أوامره في حسابه، بالإضافة إلى تأكيد تنفيذ الأوامر في أسرع وقت ممكن، بما في ذلك تاريخ ووقت التداول، نوع الأمر، هوية مكان التنفيذ، هوية الأداة، مؤشر الشراء/البيع، طبيعة الأمر، كمية الوحدات، إجمالي المقابل المالي، إجمالي العمولات والنفقات، الفروقات السعرية، والطرف المقابل للعميل، بالإضافة إلى تاريخ التداول الخاص به، ورصيده، ومعلومات أخرى..

48.2. يوافق العميل على تقديم التقارير عبر المنصة ويقر بأن له الحق في أن يطلب من الشركة إرسال التقارير عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس أو على الورق بالبريد.

48.3. ستقوم الشركة على الفور بتزويد العميل، في وسيط دائم، بالمعلومات الأساسية المتعلقة بتنفيذ طلبه بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر.

48.4. ستقوم الشركة بإرسال إشعار إلى العميل على وسيلة دائمة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المنصة) وفقًا للوائح المعمول بها، لتأكيد تنفيذ الأمر في أسرع وقت ممكن، وبحد أقصى في يوم العمل الأول الذي يلي تنفيذ الأمر، أو في حال استلام التأكيد من طرف ثالث، بحد أقصى في يوم العمل الأول الذي يلي استلام التأكيد من الطرف الثالث. وسيشمل هذا الإشعار المعلومات المنصوص عليها في اللوائح المعمول بها، باستثناء المعلومات ذات الصلة التي تكون مشتركة لجميع الأوامر.:

48.5. تعريف الشركة

48.6. الاسم أو أي تسمية أخرى للعميل;

48.7. يوم التداول
48.8. وقت التداول
48.9. نوع الأمر
48.10. تعريف المكان
48.11. تعريف الأداة المالية
48.12. مؤشر الشراء/البيع
48.13. طبيعة الأمر إذا كان الأمر بخلاف الشراء/البيع
48.14. الكمية
48.15. سعر الوحدة;
48.16. إجمالي المقابل;
48.17. مبلغ إجمالي للعمولات والمصروفات التي تم تحصيلها، وإذا طلب العميل ذلك، تفصيل مفصل بما في ذلك، عند الاقتضاء، مبلغ أي هامش ربح أو تخفيض في السعر إذا تم تنفيذ المعاملة من قبل شركة استثمار عند التعامل على حساب خاص، وتلتزم الشركة بواجب التنفيذ الأفضل للعميل;
48.18. سعر الصرف الذي تم الحصول عليه عندما تنطوي المعاملة على تحويل العملة.
48.19. مسؤوليات العميل فيما يتعلق بتسوية المعاملة، بما في ذلك المهلة الزمنية للدفع أو التسليم بالإضافة إلى تفاصيل الحساب المناسبة حيث لم يتم إخطار العميل مسبقاً بهذه التفاصيل والمسؤوليات;
48.20. حيثما كان الطرف المقابل للعميل هو الشركة نفسها أو عميل آخر للشركة، حقيقة أن هذا هو الحال ما لم يتم تنفيذ الأمر من خلال نظام تداول يسهل التداول المجهول
48.21. علاوة على ذلك، يجب على الشركة تزويد العميل، عند الطلب، بمعلومات عن حالة أمره.
48.22. إذا كان لدى العميل سبب للاعتقاد بأن التأكيد خاطئ أو إذا لم يتلق العميل أي تأكيد عندما ينبغي له (بما في ذلك الإخطار عبر المنصة)، يجب على العميل الاتصال بالشركة في غضون عشرة أيام عمل من تاريخ إرسال الشركة للأمر أو كان يجب أن يكون قد تم إرساله (في حالة عدم إرسال تأكيد). إذا لم يُبدِ العميل أي اعتراضات خلال هذه الفترة، يُعتبر المحتوى موافقًا عليه ويُعتبر قاطعًا.
48.23. ستقوم الشركة، بناءً على المعاملة وما إذا كان ينبغي الإبلاغ عنها بموجب اللوائح المعمول بها، بإبلاغ السلطة المختصة على النحو المنصوص عليه في اللوائح المعمول بها في أسرع وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز نهاية يوم العمل التالي.
48.24. ويتعين على الشركة أن تلخص وتعلن على أساس سنوي، لكل فئة من الأدوات المالية، أفضل خمسة أماكن تنفيذ من حيث أحجام التداول التي نفذت فيها أوامر العملاء في السنة السابقة ومعلومات عن جودة التنفيذ التي تم الحصول عليها.

49.حق الحجز

49.1. تتمتع الشركة بحق حجز عام على جميع الأموال التي تحتفظ بها الشركة أو الشركات التابعة لها أو وكلاؤها نيابةً عن العميل، وذلك حتى يتم الوفاء بجميع التزامات العميل بموجب هذه الاتفاقية..

50. معايير الإبلاغ المشتركة (‘**CRS**’)
50.1. تلتزم الشركة بموجب لائحة معيار الإبلاغ المشترك بجمع معلومات معينة فيما يتعلق بالعميل.
50.2. ويقر العميل بأن الشركة لها الحق في تقديم هذه المعلومات إلى السلطات الضريبية المحلية ويجوز لها تبادل هذه المعلومات مع السلطات الضريبية في ولاية (ولايات) قضائية أخرى وفقاً للاتفاقيات الحكومية الدولية المتعلقة بتبادل المعلومات المالية.
50.3. إذا كان محل الإقامة الضريبي للعميل يقع خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن الشركة ملزمة قانوناً بتمرير المعلومات المالية المقدمة فيما يتعلق بالعميل إلى السلطات الضريبية المحلية ويجوز لها تبادل هذه المعلومات مع السلطات الضريبية في الولاية (الولايات) القضائية الأخرى وفقاً للاتفاقيات الحكومية الدولية لتبادل معلومات الحسابات المالية.
50.4. بقبول اتفاقية العميل، يفوض العميل الشركة بأن تقدم بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أي سلطة ضريبية ذات صلة أو أي طرف مخول بالتدقيق أو إجراء أي رقابة مماثلة للشركة لأغراض ضريبية، المعلومات التي تم الحصول عليها من العميل أو غير ذلك فيما يتعلق بالشروط والمعاملات والإفصاح لهذه السلطات الضريبية عن أي معلومات إضافية قد تكون في حوزة الشركة وتكون ذات صلة بحساب العميل.
50.5. علاوة على ذلك، فإن الشركة لا تقدم المشورة الضريبية لعملائها، وبالتالي إذا كان لديك أي أسئلة حول تحديد إقامتك الضريبية في أي بلد معين، يرجى الاتصال بمستشارك الضريبي أو هيئة الضرائب المحلية. فيما يتعلق بالإعلان عن الإقامة الضريبية، يرجى ملاحظة

أنه وفقًا لمتطلبات صلاحية الشهادة الذاتية لمعيار التبادل التلقائي لمعلومات الحساب المالي في المسائل الضريبية من قبل صاحب الحساب.

51. قابلية الفصل

51.1. إذا اعتبرت أي محكمة ذات اختصاص قانوني أن أي جزء من هذه الاتفاقية غير قابل للتنفيذ أو غير قانوني أو يتعارض مع أي قاعدة أو لائحة أو قانون لأي سوق أو جهة تنظيمية، فسيتم اعتبار ذلك الجزء مستبعدًا من الاتفاقية منذ البداية، وستُفسر وتُنفذ هذه الاتفاقية كما لو لم يتم تضمين ذلك النص مطلقًا، دون أن تتأثر قانونية أو قابلية تنفيذ بقية أحكام الاتفاقية أو قانونية وصحة وقابلية تنفيذ هذا النص في أي ولاية قضائية أخرى. تمثل هذه الاتفاقية، بما في ذلك ملاحقها وملحقاتها والإضافات والمرفقات والجداول والمعارض و/أو التعديلات، الاتفاق الكامل بينك وبيننا فيما يتعلق بالوصول إلى واستخدام منصة الشركة، وتلغي وتحل محل جميع الترتيبات أو الاتفاقيات السابقة بينك وبيننا فيما يتعلق بالموضوع المذكور هنا، متجاوزةً أي اتصالات أو تفاهمات أخرى بينك وبيننا، إلا إذا تم الاتفاق عليها خلاف ذلك "بموجب الشروط المتفق عليها بالتراضي بين الطرفين"..

51.2. لا يجوز تفسير أي شيء وارد في هذه الاتفاقية على أنه يتطلب القيام بأي عمل يتعارض مع القوانين أو القواعد أو اللوائح المعمول بها. وفي حالة وجود أي تعارض أو تناقض بين أي بند من بنود هذه الاتفاقية وأي قانون أو نظام أو لائحة معمول بها حاليًا أو مستقبلاً والذي ينظم المعاملات بموجب هذه الاتفاقية، فسوف تكون الأولوية للقانون أو اللائحة. ومع ذلك، سيتم تقييد وتعديل البند المتأثر في هذه الاتفاقية فقط بالقدر اللازم ليتماشى مع متطلبات القانون..

51.3. كل جزء من هذه الاتفاقية يمثل التزامًا مستقلًا. وفي حالة اعتبار أي بند من بنود هذه الاتفاقية باطلًا أو غير قانوني أو غير قابل للتنفيذ بأي شكل من الأشكال من قبل محكمة ذات اختصاص قانوني، فإن هذا البطلان أو عدم القانونية أو عدم القابلية للتنفيذ لن يؤثر على أي بند آخر أو جزء من بند آخر في هذه الاتفاقية، وستظل بقية الأحكام سارية المفعول بشكل كامل ولن تتأثر أو تُعتبر باطلة بأي شكل من الأشكال..

51.4. فيما يتعلق بالأحكام الواردة في هذه الاتفاقية والتي يُعتبر أنها باطلة أو غير قابلة للتنفيذ كليًا أو جزئيًا، سيتفاوض الطرفان بحسن نية بهدف استبدال البند الباطل ببند صالح يتماشى في تأثيره الاقتصادي إلى أقصى حد ممكن مع البند الباطل، بما يعكس نيتهما المشتركة كما هو مبين في هذه الاتفاقية. وستُعدل هذه الاتفاقية وتُفسر، إلى أقصى حد يسمح به القانون، كما لو أن البند الباطل أو غير القانوني أو غير القابل للتنفيذ، أو أي جزء منه، لم يكن موجودًا أصلًا، وسيُعاد صياغة ذلك البند أو الجزء منه ليصبح صالحًا وقانونيًا وقابلًا للتنفيذ إلى أقصى حد ممكن..

51.5. دون الإخلال بما سبق، إذا اعتُبر أي بند (أو جزء من بند) وارد في هذه الاتفاقية لأي سبب من الأسباب واسع النطاق بشكل مفرط من حيث المدة أو النشاط أو الموضوع، فسيتم تفسيره من خلال تقليصه وتحديده بحيث يكون قابلًا للتنفيذ إلى أقصى حد ممكن يتوافق مع القوانين المعمول بها في ذلك الوقت..

52. عدم ممارسة الحقوق

52.1. لا يشكل إخفاق أي من الطرفين في طلب التعويض عن الانتهاكات، أو الإصرار على التنفيذ الصارم لأي شرط أو حكم من أحكام هذه الاتفاقية، أو إخفاقه في ممارسة أي من الحقوق أو سبل الانتصاف التي يحق لهذا الطرف الحصول عليها بموجب هذه الاتفاقية، تنازلاً ضمنيًا عنها.

53. الشكاوى والمنازعات

53.1. إذا كان العميل يرغب في الإبلاغ عن شكوى، يجب عليه إرسال بريد إلكتروني إلى الشركة مع "نموذج الشكاوى" المعبأ الموجود على الموقع الإلكتروني. ستحاول الشركة حلها دون تأخير لا مبرر له ووفقًا لإجراءات الشكاوى الخاصة بالشركة للعملاء، والتي تتوفر مجانًا وعند الطلب.

53.2. إذا نشأت حالة لا تغطيها هذه الاتفاقية صراحة، يتفق الطرفان على محاولة حل المسألة على أساس حسن النية والإنصاف وباتخاذ الإجراءات التي تتفق مع ممارسات السوق.

53.3. يبقى حق العميل في اتخاذ الإجراءات القانونية غير متأثر بوجود أو استخدام أي إجراءات للشكوى المشار إليها أعلاه.

54. القانون الحاكم والاختصاص القضائي

54.1. إذا لم يتم التوصل إلى تسوية بالوسائل الموضحة في الفقرة 42.1، فإن جميع النزاعات والخلافات الناشئة عن الاتفاقية أو المتعلقة بها يتم تسويتها نهائياً في المحكمة.

54.2. تخضع هذه الاتفاقية لقوانين سوق أبوظبي العالمي. تختص محاكم أبوظبي حصرياً بالنظر في أي نزاع ينشأ عن هذه الاتفاقية وتسويته.

54.3. تخضع جميع المعاملات بالنيابة عن العميل للوائح المعمول بها بصيغتها المعدلة أو المعدلة من وقت لآخر. يحق للشركة أن تتخذ أو تغفل عن اتخاذ أي تدابير تراها ضرورية لضمان الامتثال للوائح المعمول بها وقواعد السوق ذات الصلة. وأي تدابير من هذا القبيل قد يتم اتخاذها تكون ملزمة للعميل.

54.4. جميع الحقوق وسبل الانتصاف الممنوحة للشركة بموجب الاتفاقية تراكمية ولا تستثني أي حقوق أو سبل انتصاف ينص عليها القانون.

55. الإشعارات

55.1. يجب تقديم جميع الإخطارات والتعليمات والمراسلات الأخرى التي يتعين تقديمها إلى الشركة بموجب هذه الاتفاقية كتابةً على العناوين التالية:

اسم الشركة: KEY WAY MARKETS LTD
العنوان البريدي: برج السلع، الطابق 21، مكتب رقم 2، ساحة سوق أبوظبي العالمي، جزيرة الماريه، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
عنوان البريد الإلكتروني: support.ae@naga.com

NAGA
EVERYTHING MONEY

الملحق أ: المصطلحات

1. ظروف التداول غير الطبيعية تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، تعليق أو إغلاق أي سوق، أو إلغاء أو فشل أي حدث نعتمد عليه أو نستند إليه في التسعير، أو حدوث تحرك مفرط في مستوى أي تداول بالهامش و/أو السوق الأساسي، أو توقعنا المعقول لحدوث مثل هذا التحرك..

2. التداول التعسفي (التداول المسيء) يشمل أيًا من الإجراءات التالية، على سبيل المثال لا الحصر:
- التداول على فرص المراجحة في الكمون السعري إما باستخدام وظائف/مكونات إضافية (مثل المستشارين الخبراء، وما إلى ذلك) أو بأي وسيلة أخرى.
- إعطاء التعليمات نيابةً عن العميل دون تفويض مستحق أو مناسب.
- قيام العميل بنفسه أو بالتصرف مع آخرين، باستخدام حساب أو حسابات للتحوط لصفقاته عن طريق الاحتفاظ بعكس صفقاته في أداة واحدة أو مترابطة داخلياً (باستخدام حسابات أخرى داخل الشركة) أو خارجياً (باستخدام حسابات تداول أخرى مع وسطاء آخرين)
- يقوم العميل بنفسه أو بالتصرف مع آخرين بإنشاء مراكز تداول بغرض تحقيق أرباح بدون مخاطر.
- إساءة استخدام سياسة "الحماية من الرصيد السلبي".
- الاستفادة من فوائد التبييت أو الحسابات الخالية من فوائد التبييت لتوليد أرباح بدون مخاطر.

إذا كان لدى الشركة أسباب تدعوها للاعتقاد بأن العميل قد شارك، بنفسه أو بالتصرف مع آخرين، في "تداول مسيء" على النحو المحدد أعلاه، يحق للشركة، وفقًا لتقديرها وحدها، أن:
- إلغاء أي أرباح أو رسوم ناتجة عن "التداول المسيء"
- تعويض أي خسائر من حسابات التحوط الرابحة ذات الصلة
- إنهاء وصول العميل إلى الخدمات التي تقدمها الشركة
- إنهاء اتفاقية العميل لتوفير الخدمات المقدمة من الشركة
- حظر حساب/حسابات التداول الخاصة بالعميل وتحويل الأرصدة غير المستخدمة (باستثناء المكافآت إن وجدت) إلى العميل
- تحتفظ الشركة بحقها في تعديل معدلات التبييت أو إلغاء حالة عدم التبييت لأي حساب/حسابات متورطة في "التداول المسيء"

3. بيانات الوصول تعني اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة بالعميل، والتي تُستخدم لتمكين العميل من الوصول إلى واستخدام المنصة/المنصات، وكلمة المرور الهاتفية اللازمة لتقديم الطلبات عبر الهاتف، وأي رموز سرية أخرى تصدرها الشركة للعميل..

4. نموذج طلب فتح الحساب يعني نموذج الطلب/الاستبيان الذي يكمله العميل للتقدم للحصول على خدمات الشركة بموجب هذه الاتفاقية وفتح حساب عميل. من خلال هذا النموذج/الاستبيان، تحصل الشركة، من بين أمور أخرى، على معلومات لتحديد هوية العميل وإجراء العناية الواجبة، وتحديد تصنيفه ومدى ملاءمته أو توافقه (حسب الاقتضاء) وفقًا للوائح المعمول بها..

5. الشريك التابع **Affiliate** هو طرف ثالث (شخص اعتباري أو طبيعي) يتم التعاقد معه للترويج لعلامة الشركة التجارية عبر الإنترنت، واستخدام موقعه الإلكتروني كمنصة لعرض محتوى ترويجي وإعلاني، واستضافة مواد تسويقية، وتوجيه حركة المرور عبر الإنترنت إلى موقع الشركة الإلكتروني، وزيادة الظهور الرقمي للشركة من خلال تحسين محركات البحث، وأداء أي أنشطة مشابهة لما سبق ذكره.

6. السعر المطلوب **(Ask)** يعني السعر الأعلى في عرض الأسعار الذي يمكن للعميل الشراء عنده.
- الممثل المفوض: يعني الشخص الذي يفوضه العميل صراحةً للتصرف نيابةً عنه؛ ويتم توثيق هذه العلاقة من خلال تفويض رسمي (وكالة قانونية)، تحتفظ الشركة بنسخة منه.
- الرصيد: يعني الأموال المتاحة في الحساب والتي يمكن استخدامها للتداول على الأدوات المالية. وهو يساوي صافي الودائع بالإضافة إلى أي أرباح أو خسائر محققة.

7. عملة الأساس: تعني العملة الأولى في زوج العملات التي يشتري أو يبيع العميل مقابلها عملة التسعير.

8. السعر المعروض (**Bid**): يعني السعر الأدنى في عرض الأسعار الذي يمكن للعميل البيع عنده.
9. يوم العمل: يعني أي يوم عمل، بخلاف يوم السبت أو يوم الأحد، أو يوم 25 ديسمبر، أو أي أيام عطلات محلية أو دولية أخرى يتم الإعلان عنها على الموقع الإلكتروني للشركة.
10. حساب العميل: يعني حساب التداول الشخصي الفريد للعميل الذي يتكون من جميع المعاملات المنجزة والمراكز المفتوحة والأوامر على المنصة، ورصيد أموال العميل ومعاملات الإيداع/السحب من أموال العميل
11. الحساب المصرفي للعميل: يعني الحساب المحتفظ به باسم العميل لدى بنك و/أو مؤسسة أخرى و/أو أي مزود للدفع الإلكتروني و/أو معالج بطاقات الائتمان؛ و/أو حساب محتفظ به باسم الشركة نيابة عن العميل لدى بنك و/أو مؤسسة أخرى و/أو أي مزود للدفع الإلكتروني و/أو معالج بطاقات الائتمان.
12. أموال العميل: تعني الأموال التي يتم دفعها إلى الشركة ويتم الاحتفاظ بها لصالح العميل. ويتم احتسابها على أنها الأموال المودعة من قبل العميل في حسابه، مضافًا إليها أو مطروحًا منها أي أرباح أو خسائر غير محققة أو محققة لمركز مفتوح، مضافًا إليها أو مطروحًا منها أي مبلغ مستحق من العميل للشركة والعكس صحيح.
13. المركز المغلق: يعني أي مركز تداول تم إغلاقه.
14. الصفقة المكتملة: تعني صفقتين متقابلتين من نفس الحجم (فتح صفقة وإغلاق صفقة)، شراء ثم بيع والعكس صحيح.
15. عقد الفروقات (**CFDs**): هو منتج مالي مشتق يتم تداوله بالهامش ("منتجات ذات رافعة مالية"). يتم تداول عقود الفروقات خارج البورصة (OTC) وهي عبارة عن اتفاقيات لتبادل الفارق في قيمة أداة معينة أو عملة ما بين وقت الدخول في الاتفاقية ووقت إغلاقها. يتيح ذلك للعملاء محاكاة التأثير الاقتصادي للتداول في عملات معينة أو أدوات أخرى دون الحاجة إلى امتلاك فعلي لهذه الأصول. يمكن العثور على قائمة كاملة بعقود الفروقات التي نقدمها على الموقع الإلكتروني للشركة.
16. مواصفات العقد: تعني الشروط الرئيسية للتداول في عقود الفروقات (مثل الفارق السعري "Spread"، المقايضات "Swaps"، حجم العقد "Lot Size"، الهامش الأولي "Initial Margin"، الهامش المطلوب "Necessary Margin"، هامش التحوط "Hedged Margin"، الحد الأدنى لوضع أوامر إيقاف الخسارة "Stop Loss"، جني الأرباح " Take Profit"، وأوامر الحد "Limit Orders"، رسوم التمويل، الرسوم الأخرى، وما إلى ذلك) لكل نوع من عقود الفروقات كما تحددها الشركة من وقت لآخر. تظهر مواصفات العقد على الموقع الإلكتروني للشركة و/أو المنصة.
17. عملة حساب العميل: تعني عملة حساب العميل كما تعرضها الشركة من وقت لآخر.
18. زوج العملات: يعني الشيء أو الأصل الأساسي لصفقة عقود الفروقات على أساس التغير في قيمة إحدى العملات مقابل العملة الأخرى. ويتكون زوج العملات من عملتين (عملة التسعير وعملة الأساس) ويوضح مقدار عملة التسعير اللازمة لشراء وحدة واحدة من عملة الأساس.
19. الوصي (**Custodian**): يعني مؤسسة ائتمانية تقدم خدمات الحفظ أو التسجيل و/أو التسوية للأموال والأوراق المالية، أو شركة وساطة تحمل الترخيص المناسب، أو جهة إيداع أو نظام تسوية تستخدمه الشركة..
20. حقوق الملكية: تعني الرصيد زائد أو ناقص أي أرباح أو خسائر ناتجة عن المراكز المفتوحة ويتم حسابها على النحو التالي الرصيد = الرصيد + الربح - الخسارة.
21. المستشار الخبير (**Expert Advisor**): يعني نظام تداول إلكتروني آلي مصمم لأتمتة أنشطة التداول على منصة تداول إلكترونية. يمكن برمجته لتنبيه العميل بفرص التداول، كما يمكنه أيضًا التداول في حساب العميل تلقائيًا، حيث يدير جميع جوانب عمليات التداول بشكل آلي، بدءًا من إرسال الأوامر مباشرة إلى المنصة وحتى ضبط مستويات إيقاف الخسارة، والإيقاف المتحرك، وجني الأرباح تلقائيًا.
22. الحالات الاستثنائية: تعني استجابة الشركة لعوامل خارجية.
23. فاتكا (**FATCA**): تعني قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية، كما قد يتم تعديله من وقت لآخر.
24. الأداة المالية: يُقصد بها الأدوات المالية بموجب ترخيص الشركة بموجب ترخيص CIF والتي يمكن الاطلاع عليها في وثيقة "معلومات الشركة". من المفهوم أن الشركة لا تقدم بالضرورة جميع الأدوات المالية التي تظهر في ترخيص CIF الخاص بها ولكن فقط تلك التي يتم تسويقها على موقعها الإلكتروني، من وقت لآخر.

25. الهامش الحر (**Free Margin**): يعني مقدار الأموال المتاحة في حساب العميل، والتي يمكن استخدامها لفتح مركز تداول جديد أو للحفاظ على مركز مفتوح. يتم حساب الهامش الحر على النحو التالي: الهامش الحر = الرصيد - الهامش المستخدم.
26. الهامش المغطى/المتحوط (**Hedged Margin**): في تداول عقود الفروقات، يعني الهامش الضروري الذي تطلبه الشركة لفتح والحفاظ على المراكز المغطاة المتطابقة..
27. المراكز المغطاة (**Hedged Positions**): في تداول عقود الفروقات، تعني المراكز الطويلة (Long) والقصيرة (Short) التي تم فتحها بحجم تداول متطابق على حساب العميل لنفس عقد الفروقات.
28. الهامش الأولي (**Initial Margin**): في تداول عقود الفروقات، يعني الهامش الضروري الذي تطلبه الشركة لفتح مركز تداول.
29. الخدمات الاستثمارية: يُقصد بها الخدمات الاستثمارية بموجب ترخيص الشركة بموجب ترخيص الشركة بموجب اتفاقية الاستثمار المتفق عليها والتي يمكن الاطلاع عليها في وثيقة "معلومات الشركة" المتاحة على الموقع الإلكتروني للشركة، ووفقًا للبند 1 من هذه الوثيقة.
30. تداول الفجوة الزمنية (**Latency Trading**): يعني استغلال الفارق الزمني وتحقيق الأرباح باستخدام خوارزمية حاسوبية و/أو برنامج للتداول، حيث يتم تنفيذ التداول فقط بسبب ميزة الفجوة الزمنية.
31. أمر الحد (**Limit Order**): يعني أمرًا لشراء أو بيع أداة مالية محددة عند حد سعر معين أو أفضل. على سبيل المثال، أمر لبيع أداة مالية بسعر أعلى من سعر السوق الأساسي الحالي، أو أمر لشراء أداة مالية بسعر أقل من سعر السوق الأساسي الحالي.
32. مزود السيولة (**Liquidity Provider**): يعني أي مؤسسة مالية أو بنك أو جهة تنظيمية أو وسيط رئيسي أو صانع سوق يقدم نفسه باستمرار في الأسواق المالية كطرف مستعد للتداول لحسابه الخاص عن طريق شراء وبيع الأدوات المالية باستخدام رأس ماله الخاص بأسعار يحددها بنفسه و/أو تسهيل تنفيذ المعاملات في الأدوات المالية. يقدم مزود السيولة فروقات أسعار مختلفة لأزواج العملات المختلفة وأحجام تداول مختلفة لكل زوج.
33. المركز الطويل (**Long (Buy) Position**): في تداول عقود الفروقات، يعني مركز شراء تزيد قيمته إذا ارتفعت أسعار السوق الأساسية. على سبيل المثال، فيما يتعلق بأزواج العملات، يعني شراء العملة الأساسية مقابل العملة المقابلة.
34. اللوت: يعني وحدة قياس مبلغ المعاملة المحدد لكل أصل أساسي من عقود الفروقات.
35. حجم اللوت: يعني عدد الأصول الأساسية في اللوت الواحد في عقد الفروقات.
36. الهامش: يعني أموال الضمان اللازمة لفتح أو الحفاظ على المراكز المفتوحة في معاملة عقود الفروقات.
37. طلب تغطية الهامش/نداء الهامش (**Margin Call**): يعني الحالة التي يصل فيها مستوى الهامش في حساب العميل إلى 100%، حيث تقوم الشركة بإخطار العميل عبر منصة التداول بضرورة إيداع هامش إضافي عندما لا يكون لديه هامش كافٍ لفتح مراكز جديدة..
38. مستوى الهامش: بالنسبة لتداول عقود الفروقات يعني النسبة المئوية لرأس المال إلى الهامش المستخدم. ويتم حسابه على النحو التالي: مستوى الهامش = (السيولة النقدية / الهامش المستخدم) × 100%.
39. تداول الهامش (**Margin Trading**): في تداول عقود الفروقات، يعني التداول باستخدام الرافعة المالية، حيث يمكن للعميل إجراء معاملات بحجم أكبر من الأموال المتوفرة في حسابه مقارنة بحجم المعاملة. أي أنه الممارسة التي يقوم فيها العميل بدفع وديعة نقدية (الهامش) للشركة والحفاظ على مبلغ مالي يتوافق مع مستوى الهامش، مما يمنح العميل الحق في وضع أوامر في سوق العملات الأجنبية بقيمة تفوق قيمة الهامش.
40. بيانات السوق: يُقصد بها أي بيانات مالية وبيانات السوق، أو عروض الأسعار، أو الأخبار، أو آراء المحللين، أو تقارير الأبحاث، أو الإشارات، أو الرسوم البيانية، أو أي بيانات أو معلومات أخرى أيًا كانت متاحة من خلال منصة التداول.
41. هامش الصيانة (**Maintenance Margin**): يعني مستوى الهامش الذي تحسبه الشركة في لحظة زمنية معينة، والذي يُطلب للحفاظ على المراكز المفتوحة للعميل كما هو موضح في الملحق 1 من هذه الاتفاقية.

42. متطلبات الهامش (**Margin Requirement**): تعني المتطلبات التي تحددها الشركة فيما يتعلق بالمبلغ اللازم لفتح المراكز المفتوحة والحفاظ عليها. تشمل متطلبات الهامش كلًا من متطلبات الهامش الأولي وهامش الصيانة كما هو موضح في الملحق 1 من هذه الاتفاقية. ترتبط متطلبات الهامش دائمًا بكل حساب عميل على حدة ويجب تغطيتها من خلال الهوامش المتوفرة في ذلك الحساب.
43. الرصيد السلبي (**Negative Balance**): في تداول عقود الفروقات، يعني إجمالي المبلغ المالي السلبي في حساب تداول العميل، والذي يكون مدينًا به العميل للشركة..
44. الحجم الطبيعي للسوق (**Normal Market Size**): في تداول عقود الفروقات، يعني الحد الأقصى لعدد وحدات الأصل الأساسي التي تقوم الشركة بإرسالها للتنفيذ.
45. المركز المفتوح (**Open Position**): يعني أي مركز مفتوح في عقد الفروقات (CFD) لم يتم إغلاقه بعد. وفي سياق تداول عقود الفروقات، قد يكون هذا المركز مركزًا طويلًا (Long Position) أو قصيرًا (Short Position) ولم يتم إتمام المعاملة بعد.
46. الأمر: يعني تعليمات من العميل للتداول في عقود الفروقات حسب الحالة.
47. مستوى الأمر (**Order Level**): في تداول عقود الفروقات، يعني السعر المحدد في الأمر.
48. التعهيد والاستعانة بمصادر خارجية (**Outsourcing**): يعني ترتيبًا بأي شكل بين الشركة ومقدم خدمة، يقوم بموجبه مقدم الخدمة بتنفيذ عملية أو خدمة أو نشاط كان من المفترض أن تقوم به الشركة بنفسها.
49. الأطراف: يُقصد بها أطراف اتفاقية العميل هذه - أي الشركة والعميل.
50. أمر معلق: يعني أمر حد الشراء وأمر إيقاف الشراء وأمر حد البيع وأمر إيقاف البيع.
51. المنصة: تعني الآلية الإلكترونية التي تديرها الشركة وتحتفظ بها، وتتكون من منصة التداول وأجهزة الحاسوب والبرمجيات وقواعد البيانات وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية والبرامج والتسهيلات التقنية، والتي تسهل نشاط التداول للعميل في الأدوات المالية عبر حساب العميل.
52. عرض الأسعار: يعني معلومات السعر الحالي لأصل أساسي محدد، في شكل سعري العرض والطلب.
53. عملة التسعير: تعني العملة الثانية في زوج العملات التي يمكن للعميل شراؤها أو بيعها مقابل عملة الأساس.
54. قاعدة الأسعار (**Quotes Base**): في سياق تداول عقود الفروقات، تعني معلومات تدفق الأسعار المخزنة على الخادم.
55. تدفق الأسعار (**Quotes Flow**): يعني تدفق الأسعار المستمر على المنصة لكل عقد من عقود الفروقات (CFD).
56. الترحيل: يُقصد به ترحيل المراكز المستقبلية من سلسلة واحدة، والتي قاربت على الانتهاء، إلى السلسلة التالية.
57. الحساب المفصول (**Segregated Account**): يعني حسابًا يتم الاحتفاظ به لدى مؤسسة مصرفية لغرض حفظ أموال العملاء. يتم الاحتفاظ بالحساب كأمانة لصالح العملاء باعتبارهم المستفيدين النهائيين، وذلك وفقًا للقواعد المعمول بها.
58. توقيت الخادم: يعني UTC+2 (أو، UTC+3 في حالة تطبيق التوقيت الصيفي العالمي المنسق (UTC+3).
59. مركز البيع على المكشوف (البيع): بالنسبة لتداول عقود الفروقات يعني مركز بيع ترتفع قيمته إذا انخفضت أسعار السوق الأساسية. على سبيل المثال، فيما يتعلق بأزواج العملات: بيع عملة الأساس مقابل عملة التسعير. مركز البيع هو عكس مركز الشراء.
60. الانزلاق السعري (**Slippage**): يعني الفرق بين السعر المطلوب لتنفيذ معاملة في عقد فروقات (CFD) والسعر الذي تم تنفيذ المعاملة به فعليًا. يحدث الانزلاق السعري غالبًا خلال فترات التقلبات العالية (على سبيل المثال، بسبب أحداث إخبارية)، مما يجعل من المستحيل تنفيذ أمر بسعر محدد عند استخدام أوامر السوق. كما قد يحدث عند تنفيذ أوامر كبيرة قد لا تتوفر لها سيولة كافية عند المستوى السعري المطلوب للحفاظ على السعر المتوقع للتداول.
61. السبريد (الفارق السعري): بالنسبة لتداول عقود الفروقات يعني الفرق بين الطلب والعرض للأصل الأساسي في عقد الفروقات في نفس اللحظة.
62. إيقاف الخسارة (**Stop Loss**): يعني تعليمات تُرفق بأمر معلق أو أمر سوق بهدف تقليل الخسارة.
63. الإيقاف الإجباري (**Stop Out**): يعني تصفية المركز عندما ينخفض مستوى هامش حساب العميل إلى أقل من 50%. يمكن للشركة تعديل مستوى الهامش ليطابق المستوى المقدم من مزودي السيولة و/أو وفقًا لتقدير الشركة الخاص.
64. التبييت (**Swap**): في تداول عقود الفروقات، تعني الفائدة التي تُضاف أو تُخصم مقابل الاحتفاظ بمركز مفتوح طوال

الليل.

65. جني الأرباح: تعني التعليمات المرفقة بأمر معلق أو أمر سوقي لتحقيق الأرباح.
66. حساب التداول و/أو حسابات التداول: تعني حساب العميل و/أو الحساب الشخصي الخاص و/أو الحسابات الخاصة للعميل التي لها رقم أو أرقام فريدة للحساب الداخلي وإيداعات العميل، والتي تفتحها الشركة باسم العميل.
67. إيقاف الخسارة المتحرك (**Trailing Stop**): في تداول عقود الفروقات، يعني أمر إيقاف خسارة يتم تحديده عند مستوى نسبة مئوية أدنى من سعر السوق لمركز شراء. يتم تعديل سعر إيقاف الخسارة المتحرك مع تقلب السعر. يحدد الأمر سعر الإيقاف بمبلغ ثابت أقل من سعر السوق مع وجود مبلغ "متحرك" مرتبط به. عند ارتفاع سعر السوق، يرتفع سعر الإيقاف بمقدار المبلغ المتحرك، ولكن إذا انخفض سعر الزوج، فإن سعر إيقاف الخسارة لا يتغير، ويتم تقديم أمر سوق عند الوصول إلى سعر الإيقاف..
68. المعاملة: تعني معاملة العميل في عقود الفروقات.
69. حجم الصفقة: بالنسبة لتداول عقود الفروقات يعني حجم اللوت مضروبًا في عدد اللوتات.
70. الأصل الأساسي (**Underlying Asset**): يعني الأصل أو الشيء الأساسي في عقد الفروقات (CFD)، والذي قد يكون أزواج عملات، معادن، مؤشرات أسهم، سلع، أسهم، عقود آجلة، أو أي أصول أخرى تحددها الشركة من وقت لآخر وتُتاح على الموقع الإلكتروني للشركة.
71. السوق الأساسي (**Underlying Market**): يعني السوق المعني الذي يتم فيه تداول الأصل الأساسي لعقد الفروقات (CFD).
72. الهامش المستخدم: بالنسبة لتداول عقود الفروقات يعني الهامش اللازم الذي تطلبه الشركة لفتح المراكز المفتوحة أو للحفاظ على المراكز المفتوحة.
73. الأشخاص الذين يجب الإبلاغ عنهم في الولايات المتحدة: لها المعنى المقصود وفقًا لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية على الدخل، وهو:
    a) مواطن أمريكي (بما في ذلك مزدوج الجنسية)
    b) أجنبي مقيم في الولايات المتحدة لأغراض ضريبية
    c) شراكة محلية
    d) شركة محلية
    e) أي تركة بخلاف التركات الأجنبية
    f) أي صندوق استئماني إذا:
    g) محكمة داخل الولايات المتحدة قادرة على ممارسة الإشراف الأساسي على إدارة الصندوق الاستئماني;
    h) شخص واحد أو أكثر من الولايات المتحدة لديه سلطة التحكم في جميع القرارات الجوهرية للصندوق الاستئماني;
    i) أي شخص آخر ليس شخصاً أجنبياً.
    j)

74. تاريخ التسوية (**Value Date**): يعني تاريخ تسوية الأموال.
75. الموقع الإلكتروني: يعني الموقع الإلكتروني للشركة، والذي يمكن الوصول إليه عبر الرابط التالي:
    www.naga.com/ae

الملحق ب: نسخ التداول

يحدد هذا الملحق الشروط المحددة التي ستنطبق عليك عند استخدام نسخ التداول على منصة NAGA.

1. ما هو نسخ التداول

1.1 عند استخدام خدمات نسخ التداول، فإنك توافق على استخدام خدمات إدارة الاستثمار الخاصة بنا.

1.2 توفر لك منصة NAGA القدرة على التفاعل ومتابعة ونسخ المتداولين الآخرين و / أو الاستراتيجيات و / أو المحافظ باستخدام المعلومات، بالإضافة إلى تزويدك بـ "ميزات التداول الاجتماعي". تتضمن ميزات التداول الاجتماعي معلومات مفصلة عن الحساب، وتاريخ التداول، وملفات تعريف المخاطر، وغيرها من المعلومات المتعلقة بالمتداولين و/أو الاستراتيجيات و/أو المحافظ في NAGA والتي قد تكون مفيدة لك عند اتخاذ قرار بشأن نسخ هذا المتداول و/أو الاستراتيجية و/أو المحفظة في NAGA.

1.3 نسخ التداول هي وظيفة تداول تتيح لك نسخ حساب متداولين آخرين. يمكنك القيام بذلك إما عن طريق نسخ حساب متداول NAGA معين. من خلال تقديم طلب نسخ، فإنك تفوضنا بإعادة إنشاء هذا الحساب تلقائيًا لك في حساب NAGA الخاص بك دون أي استشارة أو موافقة أو موافقة مسبقة. على سبيل المثال، يجوز لنا بدء نسخ التداول، وإيقاف نسخ التداول، و/أو إيقاف نسخ المتداول المنسوخ و/أو الحساب و/أو المحفظة و/أو الاستراتيجية المنسوخة مؤقتًا، ووضع حدود لأي مركز وما إلى ذلك.

2. خدمة نسخ التداول الخاصة بنا

2.1 تساعد خدمات ميزات التداول الاجتماعي الخاصة بنا العميل في اختبار وتقييم واختيار استراتيجية الاستثمار الخاصة بالعميل من خلال تزويد العميل بمعلومات مفصلة عن الحساب، وتاريخ التداول، وملف المخاطر، وغيرها من المعلومات ذات الصلة التي يجب على العميل أخذها في الاعتبار قبل اختيار نسخ حساب معين. عند القيام بذلك، يجب على العميل أن يضع في اعتباره جميع الجوانب والعوامل بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، طبيعة المخاطر للحساب المنسوخ وأهداف الاستثمار.

2.2 لا تقدم الشركة مشورة استثمارية، ولا تقدم أي توصيات استثمارية مخصصة و/أو تنصح العميل بشأن مزايا أي استثمارات، سواء فيما يتعلق بخدمات التداول الاجتماعي/نسخ الصفقات أو أي خدمة.

2.3 عند اتخاذ قرار بنسخ متداول أو متداولين معينين و/أو استراتيجية و/أو محفظة معينة، يكون العميل قد أخذ في الاعتبار وضعه المالي بالكامل بما في ذلك الالتزامات المالية، ويدرك العميل أن استخدام مزايا التداول الاجتماعي ينطوي على مضاربة عالية وأن العميل قد يتكبد خسائر كبيرة تتجاوز المبلغ المستخدم لنسخ متداول أو متداولين، ولا يمكن للعميل أن يخسر أكثر من رأس المال في حساب العميل. يُرجى ملاحظة أن الشركة غير قادرة على تقديم أي ضمان فيما يتعلق بأداء أي استثمار أو حساب أو محفظة أو استراتيجية معينة.

2.4 مع عدم الانتقاص من عمومية ما سبق، يقر العميل بالمخاطر المرتبطة بميزات التداول الاجتماعي وخاصة خدمات التداول الاجتماعي/نسخ الصفقات، كما هو موضح بشكل كامل في هذه الوثيقة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تنفيذ التداول الآلي حيث يتم فتح الصفقات وإغلاقها في حساب العميل دون تدخل يدوي من العميل ما لم يختار العميل إغلاق نسخ الصفقات واتخاذ القرارات بشكل مستقل عن المتداول الرئيسي.

2.5 يصرح العميل كذلك للشركة بتنفيذ أي وجميع المعاملات و/أو الصفقات التي يقوم بها المتداول و/أو الحساب و/أو المحفظة و/أو الاستراتيجية التي اختارها العميل للتداول الاجتماعي/نسخ الصفقات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التداول الاجتماعي/نسخ الصفقات، وإيقاف التداول الاجتماعي/نسخ الصفقات و/أو إيقاف التداول الاجتماعي/نسخ الصفقات و/أو إيقاف التداول الاجتماعي/نسخ الصفقات مؤقتًا لمتداول آخر و/أو حساب و/أو محفظة و/أو استراتيجية أخرى ووضع حدود لأي مركز (بما في ذلك نسخ الصفقات). يتم تنفيذ هذه الإجراءات تلقائيًا بمجرد أن يبدأها العميل ولا تتطلب أي استشارة أو موافقة أو موافقة مسبقة على النشاط الجاري/نسخ الصفقات. يؤكد العميل ويقر بموجب هذه الاتفاقية أنه يمكن للشركة في أي وقت، وبناءً على تقدير الشركة وحدها، أن توقف و/أو توقف مؤقتًا و/أو تقيد و/أو تحد من أي نشاط تداول اجتماعي/نسخ صفقات يقوم به العميل.

3. الوضع التنظيمي لخدمة نسخ التداول وتقييم الملاءمة

3.1 قد ترقى وظيفة التداول بنسخ الصفقات لدينا إلى شكل من أشكال إدارة الاستثمار التقديرية. وهذا يعني أنه، قبل أن تتمكن من المشاركة في نسخ التداول، نحن مطالبون بموجب القانون بتقييم ما إذا كان نسخ التداول أداة استثمار مناسبة لك وتحت أي ظروف ("تقييم الملائمة"). يتم تحديد نتيجة تقييم الملائمة من خلال المعلومات والمستندات التي تقدمها لنا، والتي يمكنك تحديثها في أي وقت في حالة وجود تحديث أو تغيير في ملفك الاستثماري.

3.2 سنقوم بتحديد ملفك الاستثماري على أساس تقييم الملاءمة الخاص بك، وقد تكون قدرتك على الدخول في نسخ الصفقات مقيدة بتقييم الملاءمة الخاص بك. إذا قررنا أن التداول بالنسخ ليس أداة استثمار مناسبة لك، فلن يُسمح لك بالوصول إلى وظائف التداول بالنسخ في منصة NAGA. نحن لسنا مسؤولين عن أي خسائر تتكبدها نتيجة تقديم معلومات خاطئة أو مضللة كجزء من تقييم الملائمة الخاص بك، بما في ذلك عندما يؤدي ذلك إلى إنشاء ملف تعريف استثماري غير دقيق لك.

4. حدود خدمة نسخ التداول الخاصة بنا

4.1 نحن لا نقدم توصيات استثمارية شخصية أو نصائح استثمارية أو نصائح متعلقة بالضرائب أو غيرها من النصائح المالية من أي نوع. إن أي شرح أو معلومات نقدمها لك كجزء من عملية نسخ التداول، أو حول أداء نسخ التداول لا يُقصد منها أن تكون نصيحة ولا ينبغي اعتبارها كذلك. يتم تقديم هذه المعلومات من جانبنا لأغراض إعلامية فقط.

4.2 يقر العميل بموجب هذه الوثيقة ويفهم ويقبل ويوافق على أن وظيفة نسخ الصفقات لا تنطبق على خيارات الإغلاق من قبل والإغلاق الجزئي للصفقات و/أو الصفقات وأنك وحدك المسؤول عن مراقبة و/أو التحقق من صفقاتك و/أو نسخ الصفقات الخاصة بك، والتي قد يتم فتحها أو إغلاقها أثناء الانخراط في خدمات نسخ الصفقات الخاصة بالشركة ولن تتحمل الشركة المسؤولية أو تتحمل المسؤولية عن أي خسائر قد تنجم عن تلك القرارات و/أو الإجراءات و/أو السهو.

4.3 يجب عليك استخدام أي معلومات تم جمعها من موقعنا الإلكتروني أو ميزات التداول الاجتماعي كنقطة انطلاق لأبحاثك المستقلة واتخاذ قراراتك الاستثمارية. ومع ذلك، يجب عليك عدم اتخاذ قرارات استثمارية بناءً على المعلومات المقدمة على منصة NAGA أو مجتمع NAGA.

4.4 سوف نتخذ خطوات معقولة لمراقبة أداء أي متداول منسوخ في إطار وظيفة نسخ التداول، بالإضافة إلى أداء استراتيجيات ومحافظ التداول المختلفة في إطار وظيفة نسخ التداول. نحن نحتفظ بالحق في إيقاف أو إيقاف أو حظر:

a) أي متداول من متداولي NAGA من النسخ بموجب وظيفة نسخ التداول؛ و

b) أي محفظة من استراتيجيات التداول من أن يتم نسخها بموجب وظيفة نسخ التداول.

أنت وحدك المسؤول عن مراقبة و/أو التحقق من صفقاتك و/أو نسخ الصفقات الخاصة بك و/أو نسخ الصفقات التي قد تكون مفتوحة أو مغلقة أثناء الانخراط في خدمات نسخ الصفقات الخاصة بالشركة ولن تتحمل الشركة المسؤولية أو تتحمل المسؤولية عن أي خسائر قد تنتج عن تلك القرارات و/أو الإجراءات و/أو السهو.

5. المخاطر الرئيسية لنسخ التداول

5.1 عند اتخاذ قرار بنسخ متداول أو مجموعة من المتداولين، استراتيجيتهم و/أو محفظتهم، يجب أن تأخذ في اعتبارك وضعك المالي، بما في ذلك التزاماتك المالية. يجب أن تفهم أن نسخ التداول هو أمر مُضارب بدرجة كبيرة وأنه من الممكن أن تتعرض لخسائر كبيرة تتجاوز المبلغ المستخدم لنسخ المتداول أو المتداولين نتيجة لما يلي::

(a) سيشمل تنفيذ التداول الآلي حيث يتم فتح الصفقات وإغلاقها في حسابك دون تدخلك اليدوي;

(b) إذا قمت يدويًا بتعديل أو إغلاق أمر تم إنشاؤه بواسطة وظيفة نسخ التداول، فقد تحقق نتيجة مختلفة جوهريًا عن المتداول الذي قمت بنسخه;

(c) لن يتم فتح الصفقات المنسوخة بمبالغ أقل من الحد الأدنى للتداول;

(d) إذا كنت تقوم بنسخ جميع الصفقات المفتوحة حاليًا، فسوف نفتح صفقتك بأفضل سعر متاح في وقت النسخ وليس بالسعر الذي فُتحت به الصفقة التي يتم نسخها في الأصل;

(e) قد تؤدي عمليات السحب من قبل المتداول المنسوخ و/أو الاستراتيجية و/أو المحفظة المنسوخة عند استخدامك لوظيفة نسخ التداول إلى نتيجة مختلفة ماديًا عن المتداول الذي قمت بنسخه حيث قد يؤثر ذلك على نسب نسخ التداول. ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل المختلفة بما في ذلك رصيد الحساب الابتدائي، والحد الأدنى لحجم التداول، وإعدادات حساب المستثمر، والاختلافات

(f) في فروق الأسعار والفائدة وسعر الاستثمار في وقت الاستثمار، وكذلك الاختلاف في الرسوم التي قد يتم تكبدها;
(g) اتباع/تقليد قرارات التداول التي يتخذها المتداولون عديمو الخبرة و/أو غير المحترفين;
(h) متابعة/تقليد المتداولين الذين قد يختلف غرضهم أو نيتهم أو وضعهم المالي عن غرضك أو وضعك المالي؛ و/أو
(i) اتباع و/أو تقليد المتداولين الذين يتداولون منتجات مقيدة نتيجة للقانون المعمول به فيما يتعلق بحسابك وحيث لا يمكن تنفيذ صفقة بديلة مكافئة قد يؤدي إلى اختلاف الأداء الاقتصادي وتكوين المحفظة وتقييم المخاطر والعوامل الأخرى المتعلقة بمحفظتك عن محفظة المتداول المنسوخ.

5.2 لا يمكننا تقديم أي ضمانات فيما يتعلق بأداء أي استثمار أو حساب أو محفظة أو استراتيجية معينة. يُرجى الرجوع إلى بيان المخاطر الذي ينطبق على المنتج الأساسي الذي تقوم بنسخه للحصول على مزيد من المعلومات حول المخاطر المرتبطة بتداول هذا المنتج.

5.3 الأداء السابق، ودرجات المخاطر، والإحصائيات وأي معلومات أخرى فيما يتعلق بمتداولي NAGA في إطار وظيفة نسخ التداول، أو المحافظ واستراتيجيات التداول المختلفة في إطار وظيفة نسخ التداول، ليست مؤشرات موثوقة للأداء المستقبلي.

5.4 نحن لا نتعهد أو نضمن أنك ستحقق أرباحًا أو خسائر مماثلة لتلك التي تظهر في متداول NAGA أو المحفظة التي تقوم بنسخها. كما أننا لا نقر أو نضمن أن درجة المخاطرة للمتداول ستعكس بدقة مخاطر أدائه في المستقبل.

6. تضارب المصالح

نحن مطالبون بالتصرف بما يحقق مصلحتك عند تقديم خدماتنا. ومع ذلك، قد تكون هناك حالات تتعارض فيها مصلحتك مع مصالحنا أو مع مصلحة عميل آخر. على سبيل المثال، فيما يتعلق بنسخ التداول، قد نقوم بتعويض المتداولين الرئيسيين الذين اخترت أنت و/أو غيرك متابعتهم و/أو نسخهم.

7. وضع أمر تداول

7.1 قبل الدخول في التداول بالنسخ، ستحتاج إلى تخصيص المبلغ الذي ترغب في استثماره في هذا التداول. سيتم تخصيص هذا المبلغ في المعاملات بنفس النسبة المئوية المخصصة في الحساب المنسوخ. بعد ذلك، سنقوم بتنفيذ هذا الأمر تلقائيًا نيابةً عنك، مما يعني أننا لن نحصل على تأكيدك قبل القيام بذلك. لا يتطلب فتح هذه المعاملات أي استشارة أو موافقة أو إذن مسبق. لن يتم فتح التداولات التي تقل عن الحد الأدنى للمبلغ المسموح للتداول..

7.2 هناك عدد من القيود على الأوامر عند التداول بالنسخ، بما في ذلك الحد الأدنى والحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن استثماره في أي متداول أو محفظة على منصة NAGA تقوم بنسخها، الحد الأدنى للمبلغ في أي عملية نسخ فردية، والحد الأقصى لعدد المتداولين الذين يمكنك نسخهم..

7.3 عند استخدامك لخدمة نسخ التداول، يمكنك اختيار نسخ:

a)) فقط الصفقات الجديدة التي يتم فتحها بعد أن تبدأ في نسخ حساب المتداول. هذا يعني أننا لن نقوم بنسخ أي صفقات في حساب المتداول تم الدخول فيها قبل هذه النقطة.

7.4 عندما تستخدم خدمة نسخ التداول، فإن وظيفة نسخ التداول تسمح لك بنسخ الصفقات الجديدة فقط.

7.5 بالرغم مما ورد في الفقرة 3.2، إذا كنت تقوم بنسخ جميع التداولات المفتوحة حاليًا، فسنقوم بفتح مركزك بالسعر الأفضل المتاح في وقت النسخ وليس بالسعر الذي تم فتح التداول المنسوخ به في الأصل. إذا كانت الأسواق ذات الصلة مغلقة في وقت النسخ (على سبيل المثال خلال فترة إغلاق السوق)، سنقوم بفتح أمر سوق نيابةً عنك، وبمجرد إعادة فتح السوق، سيتم تنفيذ طلبك بالسعر الأول المتاح..

7.6 بالرغم مما ورد في الفقرة 3.2، إذا كنت تقوم بنسخ التداولات الجديدة فقط:

(a) سنقوم بفتح صفقاتك في نفس الوقت الذي يتم فيه نسخ الصفقات؛ و

(b) سيتم تكرار جميع التعليمات والإجراءات المتعلقة بالصفقة المنسوخة تلقائيًا في حساب NAGA الخاص بك (وفقًا لحجم الصفقة كما هو موضح أعلاه)، بما في ذلك وقف الخسائر وجني الأرباح وإغلاق الصفقات. على سبيل المثال، إذا قام أحد المتداولين الذين تقوم بنسخ صفقاتهم بتوسيع وقف الخسارة عن طريق إضافة المزيد من الأموال إلى حسابه، فسيتم تعديل وقف الخسارة تلقائيًا ليعكس ذلك. ومع ذلك، فإن مبلغ صفقتك سيظل كما هو مبلغها الأولي.

7.7 تتضمن خدمة التداول بالنسخ عددًا من الوظائف الأخرى التي قد نوفرها لك من وقت لآخر. ومع ذلك، يجوز لنا إضافة أو إزالة أو

7.8 تغيير توفر هذه الوظائف وميزاتها وفقًا لتقديرنا. قد يؤثر ذلك على كيفية استخدامك لخدمة التداول بالنسخ على منصتنا، على سبيل المثال، إمكانية نسخ جميع التداولات أو التداولات الجديدة فقط لمتداول أو محفظة معينة..

8. الرسوم والتكاليف

عند قيامك بتنفيذ تداول بالنسخ، سنقوم بفرض رسوم عليك على نفس الأساس الذي يتم فرضه على الحساب المنسوخ لنفس التداولات. يرجى الرجوع إلى جدول رسوم النسخ الخاص بالمنتج الأساسي الذي تقوم بنسخه للحصول على مزيد من المعلومات حول الرسوم والتكاليف المرتبطة بذلك التداول..

9. عوائد النسخ التلقائي

9.1 يمكن لمتداولي NAGA الرائدين (Lead Traders) الحصول على مقابل مالي مقابل الصفقات الرابحة التي يتم نسخها من قبل مستخدمين آخرين. يتلقى المتداول الرائد نسبة مئوية عن كل صفقة ناجحة يتم نسخها من قِبل متداولين آخرين على منصة NAGA. للحصول على معلومات مفصّلة حول أي رسوم أو تكاليف متعلقة بخدمة التداول بالنسخ، يُنصح العملاء بالرجوع إلى الموقع الرسمي للشركة و"سياسة التكاليف والرسوم"، حيث يتم تحديثها بانتظام لتعكس الأسعار والشروط الحالية.

9.2 قد تقوم حسابات الاختبار التابعة للشركة أحيانًا بنسخ تداولات المتداولين الرائدين على منصة NAGA لأغراض التقييم والاختبار، وفقًا لتقدير الشركة. في مثل هذه الحالات، إذا كانت التداولات المنسوخة صادرة عن حسابات اختبار، فلا ينبغي اعتبارها حقيقية أو صالحة أو ذات تأثير فعلي. تحتفظ الشركة بالحق في الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة للمتداول الرائد إذا رأت ذلك ضروريًا..

9.3 لن نكون مسؤولين تجاهك عن أي أضرار أو خسائر أو تكاليف أو مطالبات أو مطالب أو نفقات تتكبدها (بما في ذلك خسارة الأرباح أو أي خسائر غير مباشرة أو تبعية) نتيجة خطأ في التسعير و/أو خطأ في التداول بالنسخ، بما في ذلك الحالات التي يكون فيها الخطأ ناجمًا عن مصدر معلومات أو عن قرارنا باتخاذ أي إجراء بموجب البند 17 من اتفاقية العميل أو غيرها، باستثناء الحالات التي يكون فيها السبب هو احتيالنا أو تعمدنا الإهمال أو خطأ في النظام أو إهمال جسيم من طرفنا..

9.4 لا تضمن الشركة بموجبه دقة أو صحة أو اكتمال المعلومات المتاحة من خدمتها، وبالتالي لن تكون مسؤولة عن أي خسارة تتكبدها.

10. المسؤولية

10.1 مع مراعاة القانون المعمول به، لن تكون الشركة أو أي من الشركات التابعة لها أو الأطراف الثالثة المرتبطة بها مسؤولة عن أي خسائر تنشأ عن: (أ) الإجراءات التي نتخذها لتنفيذ تعليماتك المكتوبة أو الشفوية؛ (ب) القرارات أو الإجراءات التي يتخذها متداول NAGA الذي اخترت نسخه، بما في ذلك ما يتعلق بالمحافظ الاستثمارية؛ و/أو (ج) قرارات استثمارية محددة أو إجراءات متخذة أو غير متخذة بحسن نية من قبل أي استراتيجية حساب منسوخ أو محفظة، بما في ذلك المحافظ التي نتحكم بها.